جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

الدبلوماســية والأمـــــن

إعداد الطالب
هوشنك صابر احمد

إشراف
الأستاذ الدكتور: عبدالفتاح الرشدان

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراســات العليــــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقات الدولية - قسم العلوم السياسيــة

جامعة مؤتة، 2011

الإهداء

إلى ..

روح الخالد (مصطفى بارزاني) زعيم أمة عاش وناضل من أجل السلام والحريـة والديمقراطية..

كل من علمني حرفاً..

والدي العزيزين..

زوجتي العزيزة (ئاريان)، إذ كان صبرها ومساندتها سر نجاحي..

المستقبل الذي أحلم به، إلى الورود الجميلة التي أحيا في عبيرها، إلى فلذتي كبـدي (ته ما) و(راما)..

(الحاج صلاح محمد رواندزي)، الذي كان لتشجيعه ومساندته خير سند في إكمـال دراستي..

إليهم جميعاً أهدي جهدي المتواضع هذا..

هوشنـك صابـر أحمـد

الشكر والتقدير

بداية أحمد الله عز وجل، الذي منحني القوة والإرادة على إنجاز هذه المهمة، فما التوفيق إلا به ومن عنده، فله الحمد والشكر.

كما أتقدم بجزيل شكري وامتناني إلى (**الأستاذ الدكتور عبدالفتاح الرشدان)** على ما قام به من دور بالإشراف على إعداد هذه الرسالة، وتعاونه بالإرشاد والنصح وما بذله من جهد وتوجيهات قيمة وإرشادات كانت معيناً لي على إنجاز هذه الدراسة. فجزاه الله خيراً على تحمله ومساندته وتشجيعه لي طوال فترة إعداد هذه الرسالة. وأدعوا الله العلي القدير أن يمده بالصحة والعمر الطويل. فقد كنت آمل حضوره ومناقشته لي، إلا أن حالته الصحية لم تسمح له بذلك فأتمنى له الشفاء العاجل والصحة والعافية.

كما وأتقدم بشكري الجزيل إلى (**الأستاذ الدكتور مازن العقيلي**) الذي أخذ على عاتقه مهمة الإشراف على هذه الرسالة لغرض المناقشة بدلاً من الأستاذ المشرف، فأشكر تكرمه وسعيه جزاه الله خيراً. كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذة لجنة المناقشة على تكرمهم بقبول مناقشة هذه الدراسة وما أبدوه من ملحوظات وتوجيهات قيمة كان لها الدور في إثراء الرسالة.

وأنتهز هذه الفرصة لتقديم حبي وامتناني للمملكة الأردنية الهاشمية؛ إلى مؤسساتها التي سهلت لنا الإقامة والدراسة والتواصل، وإلى شعبه الطيب الكريم الذي لم نشعر معه بالغربة فمنحنا الإحساس بأننا بين إخواننا وأشقائنا. والشكر موصول لأساتذتي في جامعة مؤتة عموماً، وبالأخص الأساتذة الأفاضل في قسم العلوم السياسية حيث تعلمت منهم الكثير.

وأعطف بالشكر والامتنان إلى كل من ساهم في إكمال دراستي، وأخص بالذكر أستاذي وأخي الكبير (**مسرور مسعود بارزاني**)، وصديقي وأخي العزيز (**نزهت حالي محمد**) إذ كان لهما من دور في إنجاز هذه المهمة. وأخي العزيز **(سه روه ر جمال حيدر)** الذي ساعدني في الحصول على قبول في جامعة مؤتة وبفضله أكملت دراستي.

هوشنك صابر أحمد

فهرس المحتويات

الملخص

الدبلوماسيـة والأمـن

هوشنك صابر أحمد

جامعة مؤتة، 2011

تبحث هذه الدراسة في طبيعة العلاقة بين الدبلوماسية والأمن وما للدبلوماسية من دور في تحقيق الأمن واستتبابه في مستوياته المختلفة؛ الأمن الوطني، والأمـن الإقليمي، والأمن الدولي. وقد اتّبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الدبلوماسية والأمن الوطني من خلال بحث الوظائف الدبلوماسية التقليدية وعلاقتها بالأمن الوطني للدولة، وأهمها وظيفة جمع المعلومات. وتناول علاقة القوة الناعمة للدولة بالدبلوماسية العامة كنمط حديث للدبلوماسية فـي هذا العصر وتأثيرها على الأمن الوطني.

وفي علاقة الدبلوماسية بالأمن الإقليمي والدولي، تناولت الدراسة علاقة الأمن الإقليمي والدولي بنظام الأمن الجماعي، والتطورات التي طرأت على مفهوم الأمـن في النظام الدولي الجديد، وتضمنت أيضاً دراسة الدبلوماسية الوقائية التي تطـورت آلياتها ما بعد الحرب الباردة، وصنع السلام كآلية حديثة في حفـظ الـسلم والأمـن الدوليين، وعلاقة الدبلوماسية بالتنمية والأمن، ودور المنظمات الإقليمية على الأمـن الإقليمي والدولي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الدبلوماسية هي إحدى الوسـائل المـؤثرة فـي تحقيق الأمن الوطني للدولة وتعزيز مكانتها وصورتها. وأن الدبلوماسية هي الجانب الوقائي لنظام الأمن الجماعي ولها تأثيرها قبل الصراع وعند نشوبها وما بعدها.

Abstract
Diplomacy and Security

Hoshang S. Ahmed

Mutah University, 2011

This study examines the nature of the relationship between diplomacy and security, and it sheds light on the role that diplomacy plays in achieving and establishing security at various levels; national, regional and international security. This study followed a descriptive analytical approach.

The study deals with the relationship between diplomacy and national security by examining the traditional diplomacy functions and the relations between these functions and the national security, most importantly the process of gathering information. This study also addresses the soft power used by the state, with public diplomacy as a modern style for diplomacy in this age and the effect of this relationship on the national security.

As for the relationship between diplomacy and regional and international security, this study tackles the relationship between regional and international security with the system of collective security as well as the developments in the concept of security in the New International Order. The study also includes the nature of preventive diplomacy mechanisms that have been developed after the Post-Cold War era, peacemaking as a recent mechanism in keeping international peace and security. It also focuses on the relationship between diplomacy and development and its effect on the security. In addition, it sheds light on the role of Regional Organizations on regional and international security.

The study concluded that diplomacy is one of the effective means in achieving national security and in consolidating its position and image. Diplomacy is the preventive side for the system of collective security and it has significant effect before, during and after the conflict.

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 خلفية الدراسة:

اثبتت وقائع التاريخ عبر تطور العلاقات البشرية أن الدبلوماسية ظاهرة قديمة قدم المجتمعات البشرية نفسها، وبتقدم الشعوب وازدياد الدول وتكاثر أفرادها وما تبع ذلك من حاجات كل منها، أضحى الاتصال المستمر بين الدول أمراً ملحاً وضرورياً، وذلك لصيانة وضمان مصالحها، وتحقيق أهدافها، وتسوية مشاكلها، وحل نزاعاتها بالطرق التي تراها مناسبة لاستتباب أمنها واستقرارها.

إضافة إلى ان الدبلوماسية هي انعكاس موضوعي لحركة الجماعات البشرية في تفاعلها مع بعضها البعض وتنظيم العلاقات فيما بينها وضبطها، ولهذا تتميز الدبلوماسية بالحركة والديناميكية، إذ تختلف خصائصها وسماتها ومجالاتها باختلاف المراحل التي مرت بها عبر التاريخ، ومن خلال هذا نرى كيف تطورت الدبلوماسية، من دبلوماسية مؤقتة، أي غير دائمة وغير مستقرة، إلى دبلوماسية دائمة، ومن دبلوماسية فردانية أو شخصانية إلى دبلوماسية برلمانية ديمقراطية، ومن دبلوماسية سرية إلى دبلوماسية علنية ومفتوحة، ومن دبلوماسية ثنائية إلى دبلوماسية متعددة الأطراف ومتنوعة الأشكال، ومن دبلوماسية غير مقّننة إلى دبلوماسية مقّننة ومنظمة ضمن مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي أصدرتها الأمم المتحدة منذ نشأتها.

وفي المجتمع الدولي الحديث، مع التطور السريع والمتلاحق في عالم الاتصالات والمواصلات، وتشابك المصالح وتوسعها، وشعور الدول بعدم قدرتها على الانغلاق أو الانعزال، وضرورة الإنفتاح والتعاون وتعزيز العلاقات، ازدادت رغبة الدول الأعضاء في المجتمع الدولي بإقامة العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى وكافة أشخاص القانون الدولي. وقد أدى كل ذلك إلى تطور العلاقات الدولية، وبذلك تعاظمت أهمية الممارسة الدبلوماسية في تعزيز العلاقات الودية وتشجيع التعاون بين الدول وإنماء العلاقات الاقتصادية والثقافية والعلمية، والمشاركة الفعالة في الهيئات والمنظمات الدولية، والمساهمة في حل وتسوية المنازعات، مما

ينعكس إيجاباً على الأمن والسلام العالمي، إضافة لما للدبلوماسية من وظائف أخرى مهمة أقرتها اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية في عام 1961.

تأثرت الدبلوماسية بالمتغيرات العميقة التي ولدتها الثورة التكنولوجية الثالثة، خاصة في وسائل الاتصال والمواصلات التي ساهمت في تحويل المجتمع الإنساني إلى مجتمع معلوماتي، ودفعت إلى تدويل كل أوجه الحياة تقريباً، وجعلت ميدان العمل الدبلوماسي يتسع للميادين الأخرى الاقتصادية والتكنولوجية، بالإضافة إلى ما أحدثته العولمة من زيادة في الاعتماد المتبادل وكثافة في التعامل بين الدول وتزايد معدلات التبادل التجاري، كل ذلك أدى إلى تطور الدبلوماسية وتغيير وظائفها، إذ لم يعد التمثيل السياسي البروتوكولي هو الوظيفة الرئيسية للدبلوماسية، بل أصبحت هذه الوظيفة الدبلوماسية متشعبة ومتداخلة في عدة مجالات أوسع من السابق. وهذا ما أطلق عليه بالدبلوماسية المعاصرة والتي أصبحت إحدى الوسائل في تنفيذ السياسة الخارجية وإدارة العلاقات الدولية، بعد أن كانت الدبلوماسية فيما مضى الوسيلة الأساسية، إن لم تكن الوسيلة الوحيدة في تنفيذ السياسة الخارجية.

يعد الأمن أحد الدوافع القوية التي تتحكم في تصرفات المجتمعات البشرية، وعليه تقوم الأمم وتتماسك وترتقى، كما يتوقف عليه جانب كبير من اعتراف المجتمع الدولي بوجود الدولة ذاتها. ومنذ وجد الإنسان على الأرض وهو يعاني من صراعات وتهديدات تمس أمنه واستقراره، فكان دائم السعي نحو الوسائل التي تقيه الضرر وتوفر له الاستقرار في أرضه والأمان والطمأنينة في عيشه ومحيط أسرته، فراح يبحث عن الأمن بالانضمام إلى جماعات يرتبط معها بروابط مختلفة كرابطة الدم، وعلاقات الجوار ليجد فيها سنداً يوفر له الحماية والسلام، من هنا ظهرت حاجة الإنسان إلى الأمن الجماعي.

إن الأمن كان الدافع الرئيسي في اندفاع الإنسان بغرائزه الاجتماعية لإنشاء وإقامة وإدامة العلاقات مع غيره، بالإضافة إلى الرغبة في تحقيق الاستقرار وإشباع الحاجات. ومع ظهور المجتمعات الحديثة وقيام الدول ازدادت الحاجة إلى قيام العلاقات بين الدول لحاجات اقتصادية وثقافية واجتماعية، ولكن كان الأمن دوماً الحاجة الرئيسية، وذلك لضمان كيان الدولة وسلامتها وبهدف دفع العدوان وتحقيق

السلام. وعند ازدياد العلاقات بين الدول، تم تنظيمها في شـكل علاقـات منظمـة، فنشأت المنظمات الدولية التي تسعى إلى القضاء على ظاهرة استعمال القـوة فـي العلاقات الدولية، وحتى إن دافع الأمن والسلام كان خلف إنـشاء الأمـم المتحـدة وصياغة بعض بنودها، وكذلك العديد من قواعد القانون الدولي.

وفي المجتمع الدولي الحديث الذي تشابكت فيه العلاقات والمصالح وتغير فيه مضمون التفاعلات الدولية من تفاعلات إستراتيجية إلى تفاعلات اقتصادية وثقافيـة واجتماعية، لم يعد الأمن يتعلق بحماية حدود الدولة أو إقامة قوة عسكرية أو ترسانة عسكرية أو تدريب عسكري، بل تضمن أبعاداً أخرى سياسية واقتـصادية وثقافيـة واجتماعية، وهو مفهوم مجتمعي يشمل الكيان الاجتماعي بكافة جوانبـه وعلاقاتـه المختلفة. لذلك أصبح من الضروري أن تتعامل الدولة مع كل هـذه الأبعـاد ومـع المستويات المتعددة للأمن للمحافظة على مصالحها الأمنية والحيوية والتي تنظمهـا من خلال سياستها الخارجية ونشاطاتها وفعالياتها الدبلوماسية.

2.1 مشكلة الدراسة:

كانت الدبلوماسية وما تزال الوسيلة الأساسية في التعامل بين الدول، وهـي طريقة للاتصال والتفاهم بين الشعوب والجماعات البشرية، وتعمل على التوفيق بين المصالح المتعارضة للدول، وحل المنازعات بالطرق السلمية وإزالة مصادر التوتر، وبالتالي تحقيق الأمن والسلام بين الشعوب والأمم، وعلى ضوء تلك الحقائق، وكذلك التغييرات التي طرأت على المجتمع الدولي الحديث والتطورات العالميـة الجديـدة، أصبحت حماية كيان الدولة وحماية القيم والمصالح الأساسية التي تهدف الدولة إلـى تحقيقها مرتبطة بسعي أجهزة صنع القرار والمؤسسات المختصة في الدولة بما فيها الدبلوماسية. فمشكلة الدراسة تكمن في علاقة الدبلوماسية بالأمن، وذلك من خـلال البحث عن دور الدبلوماسية في المجتمع الدولي الحديث وظهور الأنمـاط الجديـدة للدبلوماسية في ضوء تلك التغيرات التي طرأت عليها، وتأثير العمـل الدبلوماسـي كمؤسسة وأشخاص على الأمن في مستوياته الثلاثـة (الأمـن الـوطني، الأمـن

الإقليمي، والأمن الدولي)، وما للدبلوماسية من تأثير على تطور العلاقات الودية بين الدول واستقرارها.

3.1 أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها مما يلي:

1.3.1 الأهمية العلمية:

تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة برفدها الأدبيات العربية، وبإسهام أكاديمي وعلمي للدبلوماسية ومدى ارتباطها بالأمن وبمستوياته المختلفة، وذلك من خلال تحليل وتفسير طبيعة هذه العلاقة وبيان تأثيراتها على العلاقات الدولية واستقرارها. وأيضاً بأنها إضافة جديدة إلى الدراسات في هذا المجال، وذلك لندرة ومحدودية الدراسات في مجال البحث عن علاقة الدبلوماسية بالأمن بشكل مباشر، خصوصاً باللغة العربية.

2.3.1 الأهمية العملية:

تتمثل الأهمية العملية بدراسة الأدوار الجديدة للدبلوماسية لمواجهة ما يجري على الساحة الدولية من نشاطات تنعكس سلباً على النواحي الأمنية للدول، وبيان الأدوات الدبلوماسية الحديثة وكيفية توظيفها للتصدي للتحديات الأمنية، وكيفية تعامل الدبلوماسي مع هذه الأدوار الجديدة. وكذلك تعدد أهداف الدراسة وتشابكها مع أهداف دبلوماسية وأمنية والربط بين العمل الدبلوماسي ومتطلبات الأمن بصورته الشمولية.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى البحث عن طبيعة العلاقة بين الدبلوماسية والأمن وما للدبلوماسية من دور في تحقيق واستتباب الأمن، مع تحقيق بعض الأهداف الفرعية التالية:

1- دراسة ماهية كل من الدبلوماسية والأمن وذلك من خلال بحث المفهوم الحديث لكل منهما ومحاولة تعريفهما ودراسة خصائصهما وفق هذا المفهوم.
2- دراسة تأثير الوظائف الدبلوماسية على الأمن.
3- بحث القوة الناعمة كأحد المصطلحات الحديثة في العلاقات الدولية المعاصرة وعلاقتها بالدبلوماسية وتأثيرها على الأمن.
4- دور الدبلوماسية في العلاقة بين التنمية والأمن.
5- بيان دور الدبلوماسية في استقرار العلاقات الدولية، وحفظ الأمن والسلم الدوليين في نظام دولي متشابك المصالح.

5.1 أسئلة الدراسة:

ستحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيسي وهو: ما علاقة الدبلوماسية بالأمن وما تأثيراتها المختلفة عليه ؟

وينبثق من هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل الوظائف الدبلوماسية التقليدية للدولة تعد إحدى وسائل السياسة الخارجية لتحقيق المصلحة الوطنية، ومن أهم هذه المصالح الأمن الوطني للدولة؟
2- هل النشاط الدبلوماسي في مجال جمع المعلومات هو نفس النشاط الإستخباري نفسه؟ أم أن هناك اختلافاً في طبيعة العمل بين النشاطين؟ وما تأثير هذا النشاط الدبلوماسي على الأمن الوطني للدولة؟
3- ما القوة الناعمة؟ وما علاقتها بالدبلوماسية؟ وهل أصبحت القوة الناعمة أكثر تأثيراً في تحقيق المصالح الوطنية والأمن الوطني للدول من القوة الصلبة؟ ومن هذا المنطلق هل الأمن لم يعد مرادفاً للأمن العسكري، وأن تحقيقه لم يعد يعتمد على القوة العسكرية بشكل كبير؟
4- هل الدبلوماسية العامة أصبحت النمط الرئيسي والمؤثر في العلاقات الدبلوماسية بين الدول في النظام الدولي المعاصر؟
5- ما علاقة الدبلوماسية بالأمن الجماعي؟
6- هل دبلوماسية المنظمات الإقليمية تساهم في حفظ السلم والأمن الدوليين؟

7- هل الدبلوماسية قادرة على صنع السلام، وبناء السلام ما بعد الصراعات؟

6.1 فرضيات الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسـية مفادهـا أن هنـاك علاقـة بـين الدبلوماسية والأمن، وتنبثق من هذه الفرضية الرئيسية، الفرضيات الفرعية التالية:

1- إن الأمن هو أحد أهم الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها من خلال جهازها الدبلوماسي.

2- إن هناك علاقة بين التنمية والأمن والدبلوماسية.

3- إن الدول لا تستطيع تحقيق أمنها دون التعاون وتعزيز العلاقـات مـع الـدول الأخرى، من خلال المنظومة الإقليمية في محيطها الإقليمي والمنظومة الدولية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

لكون هذه الدراسة حديثة في تناولها موضوع علاقة الدبلوماسية بالأمن، وبحث هذه العلاقة من جوانب مختلفة، كتأثيرها على الأمن في مستوياته الثلاثة، الأمن الوطني، الأمن الإقليمي والأمن الدولي، ستعتمد هذه الدراسة على نظريتين، حيث تم اختيار كل نظرية مع الحالة التي تناسبها والتي دفعت إليها الحاجة في معالجة التفاصيل، وذلك بغية الاستفادة من جميع الإيجابيات التي تقدمها كل نظرية. والنظريتان اللتان ستعتمدهما هذه الدراسة هي:

1.1.2 نظرية المصلحة الوطنية:

إن المصلحة الوطنية هي كل قيمة ذات أهمية للدولة تسعى إلى تحقيقها أو الحفاظ عليها أو العمل على زيادتها. وأن المصلحة الوطنية هي بمثابة القوة الدافعة والمحددة لاتجاهات السياسات الخارجية للدول. والسياسة الخارجية هي فن التعامل مع الأشخاص الدولية على مقتضى المصالح الوطنية، ويتضح أن حماية المصالح الوطنية هي الغاية الأسمى التي تتوخاها الدولة من خلال سياستها الخارجية. ولذلك فإن المصلحة الوطنية هي محصلة الأهداف الخارجية للدولة. وترتد أهمية المصلحة الوطنية إلى كونها تمثل المعيار الحاكم الذي تتحدد استناداً إليه طبيعة العلاقات فيما بين الدول من حيث الصداقة والتعاون أو من حيث العداء والصراع.

عادة ما يقوم صانعو السياسة الخارجية بتصوير مضمون المصلحة الوطنية للدولة في صورة أهداف وطنية خارجية محددة تعمل الدولة على تحقيقها. والهدف الوطني هو وضع معين تعمل الدولة على تحقيقه في المجال الدولي، يقترن بتوفير الإمكانات والقدرات اللازمة والكفيلة بالانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصور النظري إلى مرحلة التحقق الفعلي. وأن وضوح مضمون المصلحة الوطنية في ذهن صانع السياسة الخارجية أو متخذ القرار الخارجي يعد من أهم العوامل المهيئة

لنجاح السياسة الخارجية وفعاليتها في تحقيق أهـدافها (بـدوي، 2003، ص 401-402).

وعادة ما تقوم الدول بوضع سلم تفضيل أو ترتيب لأولويات أهدافها، حتـى تتسنى لها المفاضلة بينها في حالة تعارض هذه الأهداف مع بعضها، أو فـي حالـة قصور الإمكانات عن تحقيق هذه الأهداف مجتمعة. ومن أبرز الأهداف الشائعة في السياسات الخارجية للدول:

1. العمل على حماية السيادة الوطنية وحماية الأمن الوطني وسلامة الكيان الإقليمي للدولة.
2. دعم قدرات الدولة وإمكاناتها من القوة بصورها المختلفة.
3. الأهداف الاقتصادية والتي تختلف ما بين الدول المتقدمـة والـدول الناميـة، إذ بالنسبة للدول المتقدمة، فالعامل الاقتصادي يمثل زيادة قدرات الدولة الاقتصادية وحفظ وتأمين الرفاهية الاقتصادية، بينما للدول النامية هي العمل على تحـسين الوضع الاقتصادي وتقليص جيوب الفقر.
4. الدفاع عن قيم المجتمع وأهدافه العليا وحماية الثقافة الوطنية.
5. الدفاع عن الأيديولوجية الرسمية للدولة والترويج لها دولياً.
6. صيانة السلام العالمي والاستقرار الدولي.

والدول أيا كانت قوتها أو موقعها أو حجمها، وأيـا كانـت طبيعـة نظمهـا السياسية أو معتقداتها المذهبية، تخصص أولوية مطلقة للهدف المتعلق بالحفاظ على وجودها وتدعيم أمنها الوطني بأقصى ما تسمح به الطاقات المتاحة لديها سواء مـا تعلق منها بقوتها الذاتية أو بهذه القوة مضافاً إليها جانب من قوة الـدول الأخـرى (مقلد، 1985، ص 28-29).

تستخدم الدول السبل والوسائل المتاحة لديها لتحقيق هذه الأهداف والدفع بـه إلى الأمام، والتي تختلف وتتباين من دولة لأخرى تبعاً لظروفها، وتبـاين قـدراتها. وأن هذه الوسائل هي الأدوات الرئيسية لتنفيذ السياسة الخارجية والتي هـي: الأداة الدبلوماسية، الأداة الاقتصادية، الأداة الدعائية، الأداة العسكرية (المحاميـد، 2002، ص 10-11).

ستركز هذه الدراسة على الأداة الدبلوماسية في تحقيق أهم أهداف الدولة والتي هي حماية الأمن الوطني، إضافة لما للأنماط الدبلوماسية المعاصرة من أدوار تتكامل مع الأدوات الأخرى في تنفيذ السياسة الخارجية.

2.1.2 نظرية الأمن الجماعي:

نادى الفقهاء والكتّاب منذ زمن بعيد بضرورة إعلان عدم مشروعية الحرب، وإدانتها كوسيلة لفض النزاعات الدولية. وزادت المطالبة بمنع الحروب خلال الحرب العالمية الأولى، ومن بعدها الحرب العالمية الثانية، وطالب الرأي العام العالمي بوضع أسس مجتمع دولي جديد، يأخذ بالحلول السلمية، ويحرم اللجوء إلى القوة كوسيلة مشروعة اعترف بها القانون الدولي التقليدي لفض المنازعات الدولية، كما يقوم بفرض مختلف الجزاءات الكفيلة بتحقيق النظام الجديد لأهدافه وأغراضه، عن طريق إحلال فكرة التضامن الدولي محل النظرية القديمة في السيادة المطلقة.

قد تتفق الدول المتخاصمة على أكثر من مجرد التعاون في علاقات سلمية حين تشترك في تطبيق نظرية الأمن الجماعي. ونظرية الأمن الجماعي كما يقول إينيس كلود الابن، تمثل نقطة وسطاً بين العالم اللامنتظم والحكومة العالمية، حيث تستبعد نهائياً قدرة الولايات الداخلة فيها على القتال (أبو الخير، 2010، ص 102).

تقوم فكرة الأمن الجماعي على أساس أن الأمن لا ينقسم، وغير قابل للتجزئة. ويقصد بالأمن هنا، أمن الدول مجتمعة وليس محصلة مجموع الأمن الفردي لكل دولة. لذلك يجب على كل دولة عند سعيها لتحقيق أمنها أن تأخذ في اعتبارها أمن غيرها من الدول إذ من المفروض أن تتضافر جهود الدول جميعاً لتحقيق الأمن المشترك وفق مبدأ "الكل للواحد، والواحد للكل" (مصطفى، 1985، ص 408).

إن هذه النظرية تعتمد على حجة رئيسية، مفادها صعوبة انتصار المعتدي أمام تجمع جميع الدول ضده، لكنها تحتاج لكي تنجح إلى تعاون وإرادة إيجابية من قبل جميع الدول، على أساس أن العدوان على دولة ما هو عدوان على الدول جميعاً. ويتركز مضمون الأمن الجماعي في الحيلولة دون تغيير الواقع الدولي أو الإخلال

بأوضاعه أو العلاقات فيه، أو تبديلها في الاتجاه الذي يلائم مصالح دولة ما، وذلك باتخاذ إجراءات جماعية دولية كقوة ضاغطة أو مانعة لمحاولات التغيير هذه. ونظام الأمن الجماعي لا يزيل الخلافات أو التناقضات القائمة في مصالح الدول وسياستها، إنما ينكر وسيلة العنف المسلح كأسلوب لحل هذه التناقضات، ويركز بدلاً من ذلك على الطرق والأساليب السلمية. وهذا النظام تعتمد فيه الدولة لحماية حقوقها، إذا ما تعرضت لخطر خارجي، لا على وسائلها الدفاعية الخاصة أو مساعدة حلفائها، وإنما على أساس من التضامن والتعاون الدوليين ضمن تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية والفعالة لتحقيق هذه الحماية(مقلد، 1991، ص 293).

جذبت فكرة تحقيق الأمن من خلال الجماعة اهتمام المجتمع الدولي منذ بداية عصر التنظيم الدولي، فراحت كل دولة من الدول تبحث عن أمنها في إطار التجمعات الإقليمية والأحلاف والتكتلات العسكرية، ثم في إطار المنظمات الدولية التي وضعت تنظيماً قانونياً معترفاً به لمسألة تحقيق الأمن الجماعي لجميع الدول أعضاء المنظمة الدولية (أبو الخير، 2010، ص 103).

وفي هذه الدراسة يتم التركيز على هذه النظرية عند دراستنا العلاقة بين الدبلوماسية والأمن الإقليمي والدولي، وذلك من خلال دراسة أنماط مختلفة للدبلوماسية في أروقة المنظمات الدولية والإقليمية ودورها في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وفي التدابير التي تتبناها في إحلال السلام ومنع العدوان.

2.2 منهجية الدراسة:

استناداً إلى موضوع الدراسة وطبيعة مشكلتها البحثية سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

ونستطيع أن نلمس الأهمية التي احتلها البحث الوصفي في دفع حركة البحث العلمي، والقيمة العملية التي انطوت عليها نتائج هذه البحوث، فالمنهج الوصفي في مرحلة نشأته هو طريقة يعتمد عليها الباحث في الحصول على معلومات دقيقة تصور الواقع الاجتماعي والسياسي وتسهم في تحليل ظواهره. إن استخدام المنهج الوصفي يعتمد على دراسة الواقع والظاهرة كما هي، ويهتم بوصفها والتعبير عنها

بشكل دقيق، وهذا الأسلوب من البحوث يرتبط بدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الإنسانية (الدجاني، 2006، ص 93).

وهذا ما تم تطبيقه عند تناول ظاهرتي الدبلوماسية والأمن في وصف مكوناتهما، ومعالجة موضوعات الدبلوماسية والأمن للوصول إلى تصور أعمق وأشمل عن دور الدبلوماسية ومدى تحقيقها لوظائفها في حفظ الأمن الوطني والجماعي، مع تحليل النتائج والكيفية.

3.2 الدراسات السابقة:

هناك دراسات محدودة التي تناولت وحاولت الربط بين الدبلوماسية والأمن، سنشير إلى البعض منها والتي هي كالآتي:

دراسة (الرشدان، 2005): " أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية". تحاول هذه الدراسة بيان مفهوم الأمن وتعريفه في إطار التحولات الكبرى التي تجري في العالم منذ حوالي عقدين من الزمن، والتي تحول فيها مفهوم الأمن من الدفاع ضد العدوان إلى تأمين مستوى معيشة مناسب مع تحسين ظروف الحياة، وتأكيد السيادة على الموارد الطبيعية. كما يشير إلى أنه وإضافة إلى البعد العسكري، أصبحت التنمية والرفاه والمشاركة (التوازن) تشكل أبعاداً أساسية في تشكيل نظرية الأمن القومي، وأن مفهوم الأمن أصبح يتصف بالشمول والتنوع وبكثافة التفاعلات والتأثيرات المتبادلة بين ما هو داخلي وما هو خارجي، ولم يعد يتعلق بحماية حدود الدولة أو إقامة قوة عسكرية أو تدريب عسكري، بل يتضمن أبعاداً أخرى سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. إضافة إلى أن الدولة تتعامل مع مستويات متعددة للأمن القومي، وذلك بقصد المحافظة على مصالحها الأمنية والحيوية بكل أبعادها، وتنظم هذه المسائل من خلال سياستها الخارجية ونشاطاتها وفعالياتها الدبلوماسية.

وتمضي هذه الدراسة إلى تأكيد وجود العلاقة بين الدبلوماسية والأمن ضمن صيغ وأنماط ذات علاقة وطيدة بالدبلوماسية، وتهدف إلى تحقيق الأمن وتعبر عن الصلة التي تربط بين الدبلوماسية والأمن بشكل أو بآخر، ومنها مؤتمرات الأمن والتعاون الإقليمية، ومعاهدات نزع السلاح أو حظر الأسلحة النووية، ومؤتمرات

مقاومة العنف والإرهاب التي عقدت في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى ما يتم من اجتماعات ومناقشات تتناول هذه القضايا في أروقة الأمم المتحدة سواء في الجمعية العامة أم مجلس الأمن، وكذلك في المنظمات والتكتلات الإقليمية.

دراسة (الشمّري، 1995): " أثر العلاقة بين الدبلوماسية والاستخبارات في الأمن الوطني". يركز هذا البحث على تعرف طبيعة العلاقة القائمة بين كل من الدبلوماسية والاستخبارات، وتأثيرها في الأمن الوطني للدولة. ويرى الباحث أن هنالك تداخلاً في عملية جمع المعلومات بين الدبلوماسية والاستخبارات، وأن هذا التداخل جعل علاقة الدبلوماسية بالاستخبارات والعكس علاقة تكاملية، حيث يسعى كل منهما لخدمة الأمن الوطني، فجهاز الاستخبارات يقوم بجمع المعلومات والبيانات الاستخبارية من الخارج، وعمليات الاستخبارات المضادة في الداخل. وتقوم وزارة الخارجية ممثلة في سفاراتها في الخارج بإرسال التقارير الدبلوماسية التي تتعلق بالسياسة الخارجية للدولة، بما فيها معلومات عن الاتجاهات أو الأحداث العلمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أو أي معلومات يتم طلبها من المركز.

ويستنتج الباحث أن العلاقة بين صنع السياسة الخارجية والاستخبارات والدبلوماسية هي علاقة معقدة وصعبة، وأن من أكثر العيوب المؤثرة في انتاج الاستخبارات، وإنتاج البعثات الدبلوماسية هي عدم توافر الإرشاد من جانب صنّاع السياسة طبقاً لاحتياجاتهم، وهذا العيب يتصل، بدوره، بصعوبات في أداء التخطيط السياسي، فالمشكلة الرئيسة هي عدم ميل المسؤولين لتكريس الانتباه على أساس الاهتمام بأولويات قضايا الغد، مثل أولويات قضايا اليوم.

دراسة (اسماعيل، 1992): " الدبلوماسية ومتطلبات الأمن الوطني". وقد هدفت هذه الدراسة إلى تناول الأمن الوطني والدبلوماسية، وذلك من خلال استعراضها ضمن أزمة الخليج الثانية والصراع العربي – الإسرائيلي وبيان العوامل المؤثرة التي هددت أمن المنطقة في تلك الحقبة. كما ناقشت هذه الدراسة متطلبات الأمن القومي العربي من خلال تجاوز النتائج السلبية للحرب، وتحديد الأهداف العليا المطلوب تحقيقها، ذلك عبر مراحل متتالية مع تحديد السياسة والأسلوب والأدوات

التي تستخدم لهذا الغرض. وأكدت هذه الدراسة ضـرورة توظيـف جميـع أدوات الدبلوماسية الحديثة للتصدي للتحديات الأمنية المحتملة.

دراسة (رشوان، 1990): " الدبلوماسية والأمن القومي". تحاول هذه الدراسة بيان دور الدبلوماسية كأسلوب استخدام العناصر المختلفة لقوة الدولة بصورة سليمة واستغلالها إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أهداف الدولة، ومن بين المؤسـسات التـي تخدمها الدبلوماسية في ذلك النطاق هو جهاز الأمن القـومي. وتبـين الدراسـة أن الدبلوماسية والأمن القومي يعملان لهدف واحد، مما يتطلب التنسيق الكامل بينهمـا حتى تتحقق المصالح الوطنية. وكذلك تشير الدراسة إلى تشابه العمل الدبلوماسي مع العمل الاستخباري والتداخلات بينهما. **أما هذه الدراسة** فتحاول البحـث عـن دور الدبلوماسية وتأثيرها على الأمن بمستوياته الثلاثة المختلفـة، وخاصـة فـي ظـل المتغيرات الدولية الحديثة الذي أغفلت الدراسات الـسابقة فرضـية هـذه العلاقـة المباشرة ودراسته. وبهذا الاتجاه يلقي الضوء أولاً على الدبلوماسية والأمن الوطني والذي يبحث فيها عن وظائف الدبلوماسية في تحقيق الأمن الوطني ودورهـا فـي حماية كيان الدولة وسيادتها ومحاولة درء الأخطار عنها، وتأثير الجهاز الدبلوماسي على عمل ونشاطات الأجهزة الأخرى للدولة وبالأخص العمـل الأمنـي والنـشاط الاستخباري، وكذلك من خلال دراسة الدبلوماسية العامة كأحد أهم أنماط الدبلوماسية في القرن الحادي والعشرين وبيان علاقتها مع القوة الناعمـة للدولـة. ومـن هـذا المنطلق التركيز على أن الأمن لا يتحقق فقط بالقوة الصلبة للدولة، بل ان في بعض الأحيان قد تؤدي استخدامها بالتأثير على المصالح الوطنية للدولة، ومن ثـم علاقـة الدبلوماسية بالأمن الجماعي كنظام تسعى الدول من خلالهـا إلـى تحقيـق أمنهـا، والتطورات التي طرأت على مفهوم الأمن الجماعي، ومن ضمنها دور المنظمـات والأحلاف الإقليمية في تقارب وجهات النظر بين الشعوب والأمم، وخصوصاً الدول والشعوب التي لها قواسم مشتركة، وما لهما من دور وتاثير على حفظ السلم والأمن الدوليين.

أيضاً تحاول هذه الدراسة بيان دور الأمم المتحدة وخصوصاً مجلس الأمـن الدولي كقنوات دبلوماسية دولية في حفظ الأمن والـسلم الـدوليين، ومـا للنـشاط

الدبلوماسي في المنظمة الدولية من دور وتأثير كبير في استقرار العلاقات الدولية وترسيخ نظام الأمن الجماعي، وقدرة الدبلوماسية على صنع السلام، إضافة إلى حفظه. وكذلك التركيز على بناء السلام ما بعد الصراعات وبيان العلاقة بين التنمية والأمن والاستقرار الدولي وعلاقة الدبلوماسية بهما.

الفصل الثالث

الدبلوماسية والأمن الوطني

يبحث هذا الفصل في طبيعة العلاقة بين الدبلوماسية والأمن الوطني وكيفيتها، من خلال تحديد ماهية الدبلوماسية وبحث مفهوم الأمن بشكل عام، ومن ثـم تحديـد ماهية الأمن الوطني، والبحث عن أوجه العلاقة بينهما عنـد البحـث عـن تـأثير الوظائف الدبلوماسية، من خلال العلاقـات الدبلوماسـية الثنائيـة، أو مـا يـسمى بالدبلوماسية التقليدية (Traditional Diplomacy) على الأمن الوطني للدولة، ثم التركيز على أهم وظائف الدبلوماسية والتي هي جمـع المعلومـات علـى الأمـن الوطني. وفي المطلب الأخير يبحث في العلاقة بين القوة الناعمـة (Soft Power) والدبلوماسية العامة (Public Diplomacy)، كإحدى أهم وسائل السياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين، وتأثيرهما على الأمن الوطني للدولة.

1.3 ماهية الدبلوماسية والأمن الوطني

1.1.3 ماهية الدبلوماسية

أعطيت للدبلوماسية تعريفات عديدة ومتنوعة أتى بها فقهـاء وكتّـاب مـن جنسيات وتخصصات وأفكار مختلفة، فمنهم من أوجز ومنهم من أسهب في وضـع تعريف محدد لها. ولكن مضامينها تدور كلها حول إعطـاء صـفة العلـم والفـن للدبلوماسية، علم يدرس كيفية إدارة وتنظيم العلاقات الدولية وتبادل البعثات وتسوية الخلافات، وهي فن يعكس أسلوب ممارسة العلاقات الدبلوماسية عن طريق السفراء والمبعوثين كل بطريقته الخاصة.

يعرف الدبلوماسية بأنها: "فن تمثيل الحكومة ورعاية مصالح الـبلاد لـدى الحكومات الأجنبية، والسهر على أن تكون حقوق البلاد مصونة وكرامتها محترمـة في الخارج، كما أنها تعني إدارة الشؤون الدولية بتوجيه المفاوضات الدبلوماسـية، وتتبع مراحلها وفقاً للتعليمات المرسومة، والسعي لتطبيق القـانون فـي العلاقـات

الدولية كما تصبح المبادئ القانونية أساس التعامل بين الشعوب" (الشامي، 2009، ص 36).

وفي تعريف آخر بأنها: " مجموعة القواعد والأعراف والمبادئ الدولية التي تهتم بتنظيم العلاقات القائمة بين الدول والمنظمات الدولية، والأصول الواجب اتباعها في تطبيق أحكام القانون الدولي، والتوفيق بين مصالح الدول المتباينة، وفن إجراء المفاوضات والاجتماعات والمؤتمرات الدولية، وعقد الاتفاقيات والمعاهدات" (خلف، 1997، ص 72).

وهناك من يعرفها بأنها: " مجموعة الوسائل البشرية والمادية التي تخصصها الدولة من أجل توفير أداء سليم لتدبير شؤون علاقاتها الخارجية" (بوطالب، 2004، ص 12).

ومن خلال القراءة لهذه التعريفات المختلفة يمكن القول بأنها تنطوي على عنصرين أساسيين:

أولاً: الدبلوماسية تمارس على صعيد العلاقات الدولية، أي أن الدبلوماسية تنطوي على فكرة العلاقات الخارجية، تخصصها الدولة لضمان مصالحها الوطنية.

ثانياً: الدبلوماسية تتضمن فكرة التفاوض. أي أنه مع تعارض وتناقض أهداف السياسة الخارجية للدول، فإن الدبلوماسية تسعى إلى تحقيق الأهداف الأساسية من خلال التوفيق بين الأهداف المتعارضة عن طريق التفاوض والبحث عن الاتفاق. من هنا يمكن التمييز بين السياسة الخارجية والدبلوماسية، إذ إن السياسة الخارجية هي إختيار الأهداف، والخطوط الأساسية التي تتبعها دولة تجاه دولة أو دول أخرى، بينما الدبلوماسية هي وضع تلك السياسة موضع التطبيق (الرضا، 2006، ص 11).

ومن جانب آخر، فإن استخدامات الدبلوماسية مرتبطة بالأهداف ومجالات وميادين العمل الواسعة للدبلوماسية التي هي عملية مستمرة توظفها الدولة بشكل رسمي في تنفيذ سياستها الخارجية وفي إدارتها لعلاقاتها مع الأشخاص الدولية، والذي يلخص على النحو التالي: (الرشدان، 2005، ص 20)

1. التمثيل الدبلوماسي لبلاده وشرح سياسات دولته الداخلية والخارجية وتوضيحها والدفاع عنها.

2. حماية مصالح بلاده ومصالح رعاياها في الدولة المعتمد لديها وتطويرها بالسبل المشروعة، ولكن المصلحة الأساسية عادة هي الدفاع عن أمن بلاده وحمايتهـا من التهديدات الخارجية، وكذلك مراقبة تنفيذ المعاهـدات والاتفاقيـات الثنائيـة والجماعية في شتى المجالات.
3. المفاوضة نيابة عن حكومة بلاده مع الدولة المعتمد لديها بهدف التوصـل إلـى تسوية أو صلح أو اتفاق، أو مع مجموعة من الدول بهدف الاتفاق على تحالفات أو تكتلات إقليمية أو دون إقليمية.
4. تعزيز العلاقات الودية بين بلاده والدول الأخرى أو العمل على تعزيـز نقـاط التقرب وفتح ميادين للتعاون وإدامتها وتطويرها.
5. جمع المعلومات عن أحوال الدولة المعتمد لديها وتطورات الأحداث فيها، وإعداد التقارير حول الأوضاع السياسية والأمنية والاقتـصادية والاجتماعيـة فيهـا، وتحليلها وتقويمها، ومن ثم إرسالها إلى بلادها.

على مر العصور تطورت الدبلوماسية من حيث العمل والخصائص، وفي كل مرحلة كانت هناك عوامل لهذا التطور، إلاّ أنها لم تشهد تطوراً هائلاً إلا بعد إنتهاء الحرب الباردة، وذلك نتيجة للتغيرات التي طرأت على طبيعة النظام الدولي، حيـث لم يبقَ المعسكران المتنافسان اللذان يسعيان لتقاسم النفوذ العـالمي واسـتقطاب دول العالم الثالث، والتعايش في ظل تهديد السلاح النووي. وكذلك بفعل العولمة والثورة الصناعية الثالثة التي غيرت النسيج الاجتماعي العالمي، وسـرعت وتيـرة حركـة البشرية وأنماط التفكير البشري والسلوكات المجتمعيـة، ومحـاولات الدبلوماسـية الأمريكية لفرض القطبية الأحادية والتسويق للنظام الليبرالي الأمريكي الذي طبقتـه طيلة ما يزيد على قرنين (بوطالب، 2004، 26).

وعلى الرغم من أنه في أعقاب انتهاء الحرب الباردة شـهد العـالم أحـداثاً استندت إلى استخدام القوة العسكرية، لكن وقائع ما بعد الحرب الباردة أثبتت فـشل دبلوماسية الإكراه والتهديد بإستخدام القـوة بوصـفها وسـيلة دبلوماسـية لفـض الصراعات، والمثال على ذلك، إن نجحت القوة العسكرية في إرغام العراق بسحب قواتها من الكويت عام 1991م، لكنها فشلت في إجبار العراق على الامتثال لقرارات

الأمم المتحدة فيما بعد، كما أن انتصار قوات التحالف في كوسوفو استغرق 78 يوماً لاقناع الرئيس الصربي (سلوبودان ميلوسوفيج) ليقبل بالحلول الدبلوماسـية والـذي استند على اتفاقية (Rambouillet) الموقع عليها في أوائل عام 1999م. (Wijk, 2003, p. 15). ولكن عواقب أحداث 11 سبتمبر 2001 وحرب الخلـيج الثالثـة، والطفرة الهائلة في مجال الاتصال والمواصلات، وظهور دور الرأي العام الـدولي والداخلي وتأثيرهما في صناعة السياسات الخارجية، أدى إلى تغيير أنمـاط العمـل الدبلوماسي، بحيث أصبح الاعتماد على القوة الناعمة للدولة وتوظيفها مـن خـلال الدبلوماسية العامة من أهم وسائل السياسة الخارجية وأداة ضرورية لفن إدارة الدولة في عصر ما بعد الحداثة (Melissen, 2005, p.8) إلى جانب الدبلوماسية التقليدية في تحقيق نفس الأهداف للدولة، ولكن من خلال فوز القلـوب والعقـول، وازديـاد الأصدقاء والتأثير على الأعداء، وإنشاء بيئة تعاونية للـسياسة الدوليـة، وحمايـة وتعزيز القيم الوطنية. (Ross, 2002, p.75)

2.1.3 مفهوم الأمن

الأمن في اللغة هو الشعور بالطمأنينة والاستقرار، والقـدرة علـى تـأمين، وإشباع الحاجات الأساسية، والدوافع العضوية والنفسية، فـالأمن عكـس الخـوف، ووردت كلمة الأمن في المعجم الوسيط بمعنى الاطمئنان وعدم الخـوف. (المـري، 2005، ص 15).

يعد الأمن من الظواهر القديمة المرتبطة بالإنسان وبوجـوده ووعيـه لذاتـه وللمخاطر التي تهدد كيانه. وتكمن أهمية الأمن بشكل عام في أنه شرط أساسي من متطلبات الحياة والوجود البشري المنظم، وبدونه لا يمكن للنـاس أو للجماعـات أن تعيش حياة طبيعية إن لم تصبح هذه الحياة مستحيلة، إذن فالأمن مظلة تغطـي كـل مظاهر الحياة.

لقد أهتم الإنسان بظاهرة الأمن منذ القدم، إلاّ أن الأمن كمفهوم لم يجد مكانة في اهتمام الباحثين والمدارس الفكرية ومعاهد البحوث حتى بعد الحـرب العالميـة الثانية، ثم بدأت تشق طريقها في العلوم الاجتماعية والإنسانية كظاهرة حديثـة فـي

العلاقات الدولية. ويمكن إرجاع هذا الاهتمام إلى خصائص عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية التي كانت تتسم بظاهرة الحرب الباردة والاستقطاب الدولي، والتقدم السريع والمذهل في مجال الأسلحة النووية والقدرة التدميرية العالمية لها، والتقدم الكبير في أدوات الإعلام ووسائل الاتصال. (هلال, 1984، ص 8). ومنذ ذلك الوقت تطور مفهوم الأمن، وظهر في بداياته كمفهوم تقليدي ينصب على الاتجاه العسكري التقليدي، حيث جاء عقب نشأة الدولة القومية وارتبط بمصالحها، فالدولة القومية هي الإطار السياسي والقانوني لمفهوم الأمن، والسيادة هي السند الشرعي الذي يستند عليه مفهوم الأمن. (ئاكره يي، 2004، ص 20) والمفهوم العسكري يربط بين الأمن وقوة الدولة من الناحية العسكرية وقدرتها على حماية مصالحها العامة (الرشدان، 1997، ص 84).

ونتيجة مجموعة من التغيرات في المجتمع الدولي واتساع نطاق المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية للدول وتشابكها وتعارضها، لم تعد القوة العسكرية للدولة هي المؤثرة بالدرجة الأساس، بل ظهرت تأثيرات القدرة الاقتصادية والسياسية فأصبح الأمن يقاس بالتفوق التقني والصناعي والقدرة العسكرية والسيطرة السياسية والامتداد الجغرافي والكثافة البشرية. من هنا اكتسب الأمن وفق هذا الاتجاه بعده التنموي الشمولي، ويعد كتاب "روبرت ماكنمارا" وزير الدفاع الأمريكي الأسبق ومدير البنك الدولي الأسبق بعنوان "جوهر الأمن" الذي ألفه عام 1968م من أهم الدراسات التي أبرزت المفهوم الاجتماعي التنموي للأمن ونادت بالتنمية كجوهر للأمن، حيث يقول: "الأمن ليس هو المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، والأمن ليس النشاط العسكري وإن كان يشمله. إن الأمن هو التنمية، وبدون التنمية لا يمكن أن يوجد الأمن. والدول النامية التي لا تنمو في الواقع، لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة" (ماكنمارا، 1970، ص 125). ووفق هذا المنظور فإن أساسيات بنية الأمن تقوم على ثلاث دعائم رئيسية: القوة المسلحة، التنمية بمختلف وجوهها ومجالاتها، والإنسان بحقوقه وحرياته. لقد تكرر التأكيد على ربط الأمن بالتنمية ربطاً عضوياً لا انفصام له. فالتنمية توفر للأمن عوامله ووسائله، والأمن

يوفر للتنمية الشروط والظروف اللازمة لكي تسير التنمية في الطريق المرسوم لها. (الكيلاني، 1996، ص 72)

ومع التطور الصناعي والتكنولوجي، تطور مفهوم الأمن وأصبح ينطلق من إدراك أوسع لمصادر تهديد الأمن وسبل ردعها. إن ما شهده العالم ما بعد الحرب الباردة من تحولات هامة من انهيار نظام الثنائية القطبية وبروز الأحادية القطبية الأمريكية مع ظهور العولمة بتأثيراتها وأبعادها المختلفة, وفاعلين جدد في النظام الدولي وما لهم من أدوار وتأثيرات كالشركات متعددة الجنسية والمنظمات الدولية غير الحكومية، والاتجاه نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان وآثاره في انهيار الكثير من النظم الشمولية، وظهور مبدأ التدخل الإنساني لمعالجة الأزمات الدولية والداخلية، ومشكلات الإرهاب، المخدرات، الهجرة، وأسلحة الدمار الشامل، ودور الأمم المتحدة ومدى فاعليته، والثورة المعلوماتية، كلها كانت عوامل داخلية وخارجية ذات تأثير وانعكاسات واضحة في التوجه نحو صياغة مفهوم جديد معاصر للأمن في ظل مجمل المتغيرات هذه، الأمر الذي يعني معه ظهور تحديات جديدة ومشكلات جديدة لكل من النظام الدولي وإستراتيجيات الأمن الذي قد يحتل الاهتمامات العسكرية للأمن، المقدمة أحياناً، وقد تمثل الاهتمامات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أحيان أخرى مرتبة متقدمة، وبالتالي بعد أن كان ينظر إلى الأمن برؤية شمولية، أصبحت سياسات الأمن بالمفهوم المعاصر تتسم بالتغير وإعادة الترتيب في الأولويات الأمنية وعلى أساس من وجود مخاطر منتشرة بدلاً من الخطر الشامل. إن استقراء اتجاهات الأمن حسب الرؤية المعاصرة يشير إلى التعامل مع الأمن بترتيبات واقعية أو شاملة أو مثالية، وتشمل الواقعية المنهج العسكري للأمن. وتشمل الترتيبات الشاملة، الجوانب الداخلية المتعلقة بالمشروعية السياسية، التماسك الأثني والديني، الإمكانات الإقتصادية، تيسير الموارد الطبيعية. أما الترتيبات المثالية فهي تهديدات الأمن الاقتصادي والبيئة والأيديولوجية الناشئة عبر الحدود الوطنية وحركة الكوارث الطبيعية والتهديدات الوبائية. ومع ذلك فإن سياسات الأمن تخضع للمصالح القومية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية الداخلية وامتداداتها الإقليمية والدولية وانعكاساتها بالمقابل، بالإضافة

للمتغيرات الداخلية والخارجية، ولهذا تتسم بالغموض والنسبية والتغيير (نائكره يـي، 2004، ص 26-28).

3.1.3 ماهية الأمن الوطني

الأمن الوطني هو كل ما يتعلق بحماية مجتمع الدولة من التهديدات الداخليـة والخارجية، بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له استغلال طاقاته للنهوض والتقـدم والازدهار، والعمل على حفظ استقلالها وسيادتها على أراضيها، ودراسة كيفية اتخاذ الدولة لقراراتها وتحديد مخططها السياسي. (الأقداحي، 2009، ص 64)

وللأمن الوطني إطاره الداخلي وإطاره الخارجي، تبعاً لتعلقه بحمايـة كيـان الدولة السياسي والاقتصادي والعسكري والاجتماعي.

أما الإطار الداخلي فيتعلق بحماية الدولة من التهديدات الخارجية، ويضع في الاعتبار الحدود والاستقلال والسيادة الإقليمية، نظام الحكم السياسي، القـيم الهامـة الواجب حمايتها داخل الدولة، ويتم النص عليها في مجموعة قواعد أساسية يطلـق عليها تسمية "الدستور" ومجموعة إجراءات تهدف حماية الجماعة ذاتهـا، ويجـري استخدام مصطلح (أمن الدولة) او (الأمن الداخلي) عادة للإشارة إلى تحقيق الأمـن في هذا المستوى (نائكره يي، 2004، ص 30).

أما الإطار الخارجي فيتضمن علاقات الدولة مع الدول الأخرى والمنظمـات الدولية في الامتدادات الإقليمية والدولية لكيان الدولـة، وأدواتهـا تكـون الجهـاز الدبلوماسي في الدولة، والقوة العسكرية، والعلاقـات الاقتـصادية تبعـاً للمـصالح الخارجية (الرشدان، 1997، ص 88).

وحسب (باري بوزان Barry Buzan) فإن الأمن الوطني انتقل من مفهومه التقليدي إلى الأمن في خمسة قطاعات (Security in Five Sectors) والتي تحدد الأمن الوطني للدولة وتشكل محيطها الأمنـي فـي ظـل التغيـرات فـي مفهـوم (المركزية)، كما أن هذه القطاعات للأمن هـي القطاعـات (الـسياسية Political، العسكرية Military، الاقتصادية Economic، الاجتماعية والحضارية Societal،

والبيئية Environmental) وإن كل قطاع يشكل نقطة مركزية لمـشكلات الأمـن ويربط بالآخر من خلال شبكة قوية من الترابط (Buzan, 1991, p.433).

وأن التهديد على أي قطاع يشكل التهديد على أمن الدولة، فالتهديد العسكري أكثر التهديدات تأثيراً على الدولة وأن مستوى وأهداف التهديد العسكري يمكـن أن يأخذ مستويات مختلفة من الأهمية. أما التهديدات السياسية فتمثـل الاهتمـام الـدائم للدولة ويصعب تمييز التهديد السياسي والتهديد العسكري وتحديد العلاقة بينهمـا. إن الدولة هي كيان سياسي، والتهديد السياسي يهدف إلى إضعاف هذا الكيان ويمكن أن يؤدي في النتيجة إلى التهديد العسكري. وإن التهديدات السياسية يمكن أن تظهر من خلال المنافسة بين المعتقدات والأيديولوجيات، أو يمكن أن تأخـذ شـكل التهديـد المباشر والمتعمد مستهدفاً أمن الدولة أو شعبها. أما التهديـد الاقتـصادي، حـسب (بوزان)، فيصعب تحديده بسبب طبيعة الاقتصاد نفسه. فإنه في الظـرف الطبيعـي يكون سلوك الفاعلين في السوق الاقتصادي سلوكاً تنافسياً حاداً ويـسوده جـو مـن الحذر وعدم الثقة، وإن هذه الطبيعة غير الآمنة (Insecure Nature) جعلت الأمن الاقتصادي معقداً وبات من الصعب معه تحديد ما هو مقبول واعتيادي، وما يـشكل تهديداً. كما ظهرت في الأزمة المالية العالمية الأخيرة، أن تدخل الحكومة الأمريكية في الحفاظ على أمنها الاقتصادي شهد مناقـشات كثيـرة حـول أي مـن القطـاع الاقتصادي يمكن أن يشكل الأولوية من أجل التدخل لحفظه وإنقاذه.

إن قطاع الاقتصاد مثال واضح حول كيف أن قطاعات الأمن تتفاعـل مـع بعضها البعض، وكيف أن الأمن الاقتصادي يؤثر على القطاعات الأخـرى، فعلـى سبيل المثال عند مقارنة الأمن بين الدول المتطورة والدول النامية، يظهر كيف انـه مع الأمن الاقتصادي يمكن تحقيق المستويات الأخرى لأمن الدولة بشكل أسهل.

أما القطاع الاجتماعي والحضاري، فإنه يصعب فصله عن القطاع السياسي، وخاصة إذا ما تعلق بثقافة وحضارة ومشاكل الهوية (Identity) للدولة. فعلى سبيل المثال، الدول الضعيفة عادة ما تواجه هذه المـشاكل عنـدما توجـد بـين شـعبها الاختلافات الثقافية والمعتقدات الدينية، ويهدد ذلك استقرارها وأمنها، مما يؤدي إلى إبراز دول داخل دول تنافس بعضها البعض، وأفغانستان خير مثال على ذلك عندما

نتج عن هذه الاختلافات إبراز دور القبائل كقوة مسيطرة على مختلف القطاعات في الدولة، بحيث أصبحوا يشكلون دولاً داخل دولة. إن اكثر الصراعات لابد أن تتضمن العنصرين الاجتماعي والحضاري.

أما التهديدات البيئية عادة فهي تلك التهديدات التي تكون خارج سيطرة الإنسان، وأن هذه التهديدات تتعامل معها الدول على المستوى الدولي وليس الوطني فقط (Buzan, 2008, p.119-124).

2.3 وظائف الدبلوماسية والأمن الوطني

الدبلوماسية أسلوب استخدام العناصر المختلفة لقوة الدولة بصورة سليمة واستغلالها إلى الحد الأقصى الممكن للوصول إلى أهدافها المختلفة والتي هي المصلحة الوطنية للدولة. وفي تفصيل مهام وأهداف وغايات الدبلوماسية يجب التأكيد باستمرار على أن الهدف الرئيسي لكل العلاقات الدبلوماسية هو حماية مصالح بلد الدبلوماسي. ويعد الأمن الوطني من المصالح الأساسية لكل دولة، غير أن أمن الدولة يمكن أن يتهدد لا بمجرد الغزو العسكري، رغم أن هذا هو الشكل الكلاسيكي المتعارف عليه في التاريخ، ولكن أمن الدولة يمكن أن يتهدد كذلك بالتسلل الاقتصادي، والتحكم في مناطق إستراتيجية حولها، وبضمان نفوذ سياسي داخل البلد والعديد من الوسائل الأخرى، ولذلك تهدف الدبلوماسية أن تكون متيقظة، أن تحبط سياسات الدول الأخرى المناقضة لسياسات الدولة(شلبي، 1997، ص 32).

ولقد أثبتت الوقائع والتعامل الدبلوماسي عبر العصور أن الدبلوماسية استخدمت كوسيلة للإكراه، أو للإقناع، أو للتسوية، أو للاتفاق (شجر، 1995، ص 23).

إن دور الدبلوماسية في مجال الإكراه يتمثل في ممارسة الضغوط باستخدام وسائل الإكراه المتوفرة للدولة دبلوماسياً كأسلوب للضغط على الدولة الممارسة عليها، بهدف قبولها لمطالب الدولة الممارسة أوالتسليم لمشيئتها ، ومنها: قطع العلاقات الدبلوماسية أو التهديد بقطعها، قطع المعونات الاقتصادية والعسكرية أو التهديد بقطعها، الإنذار التفاوضي ويعني وضع شرط زمني للتوصل إلى الاتفاق

والتلميح بانتهاء المفاوضات ما بعد هذا التاريخ، وأقل هذه الأساليب حدة تسجيل الاحتجاج الرسمي أو غير الرسمي أو تقديم الشكوى (حمادي، 2001، ص 18).

أما الإقناع فهو من أكثر الأساليب شيوعاً في الدبلوماسية، يعود على الدولة بنتائج أفضل من أسلوب الإكراه، كما أنه يشّكل دعامة أقوى للأمن الوطني، وبالتالي للاستقرار الإقليمي والدولي، وفي كثير من الأحيان يكون الإقناع مبطناً بالإكراه، مثل التلويح بصورة غير مباشرة وخارج نطاق المفاوضات الرسمية بقطع المعونات الاقتصادية، أو الانحياز إلى الخصم وتكوين حلف عسكري معه، ولكن بالرغم من ذلك فإن معظم المبادرات الدبلوماسية تكون في قالب إقناعي في بدايتها على الأقل، وخاصة في التفاوض، ولكنها وعند إبداء أحد الأطراف التعنّت ورفضه الحلول الوسط والتسويات فإن الأمر قد يتطور إلى الإكراه.

أما التسوية كوسيلة للدبلوماسية فأساسها المرونة واللطف، والابتعاد عن المواقف المتعنتة، وهي التي تمكن دولتين من تخفيف حدة موقفيهما المتعنت في قضية معلّقة بينهما، والوصول إلى حلول مرضية للطرفين والتي تؤدي إلى تقليل التوتر وقيام علاقات مستقرة وتصب بذلك لمصلحة البلدين.

والدبلوماسية أخيراً، هي وسيلة للوصول إلى الاتفاق بين الدول. وقد قيل بأن الدبلوماسية هي فن مفاوضة الاتفاق المكتوب، والاتفاقيات الرسمية المكتوبة لايمكن الوصول إليها إلاّ من خلال الإجراءات الدبلوماسية. ونجد أن الدبلوماسية تكون عاجزة عن تحقيق الهدف المنشود لها دون توفر الوسائل والأدوات التي تتعامل بها في ممارسة الإكراه أو الإقناع أو التسوية أو الاتفاق (البكري، 1986، ص 52-54).

لقد ارتقت اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961م في تحديدها لدور المبعوث الدبلوماسي ومهامه وتجاوزت النظرة التقليدية لهذه المهام ووضعت مفاهيم وأسساً أكثر شمولية تخاطب التطورات الشاملة التي عاصرتها العملية الدبلوماسية والتي أحدثت مفهوماً جديداً للمهام الملقاة على عاتق المبعوث. وقد تنوعت هذه المهام لتقفز على الدور التقليدي للمبعوث بصفته ممثلاً لبلاده وناطقاً رسمياً باسمها لدى الدولة المعتمد لديها، وقناة رسمية للاتصال بين الحكومات، لتتضمن مجموعة

من المهام والذي يختص بالعلاقات بين الدول على المستويين الثنـائي والجمـاعي ولتساهم بشكل فاعل في نزع فتيل الأزمات الدولية وتأمين الأمن والسلم الـدوليين، كما تجاوزت هذه المهام النظرة الضيقة لمفهوم التمثيل ورعاية المـصالح لتتنـاول كافة المتغيرات الدولية السياسية والاقتصادية والاجتماعيـة (الـشيخ، 1999، ص 290).

لقد حددت الفقرة الأولى للمادة الثالثة من اتفاقية فيينا للعلاقـات الدبلوماسـية لعام 1961م أهم وظائف البعثة الدبلوماسية وجاءت فيها:

أ- تمثيل الدولة المعتمدة في الدولة المعتمدة لديها.

ب- حماية مصالح الدولة المعتمدة ومصالح رعاياها في الدولة المعتمد لديها، ضمن الحدود التي يقرها القانون الدولي.

ج- التفاوض مع حكومة الدولة المعتمد لديها.

د- استطلاع الأحوال والتطورات في الدولة المعتمد لديها بجميع الوسائل المشروعة وتقديم التقارير اللازمة عنها إلى حكومة الدولة المعتمدة.

هـ- تعزيز العلاقات الودية بين الدولة المعتمدة والدولـة المعتمـد لـديها وإنمـاء علاقاتهما الاقتصادية والثقافية والعلمية.

ان بعض الكتاب يرى ان التسلسل الوارد بالمادة لـيس المقـصود منـه إدراج الوظائف الدبلوماسية حسب أهميتها، فهناك من الباحثين والكتاب من يرى بأن وظيفة استطلاع الأحوال والتطورات في الدولة المعتمد لديها أو ما يمكن تسميته بالملاحظة والتبليغ أو الاستخبار هي الوظيفة الأكثر أهمية وأكثر شيوعاً واستيعاباً لوقت البعثة الدبلوماسية من المهام الأخرى كالتمثيل أو المفاوضة (محمد، 2000، ص 144).

إذن تحت هذه المادة تندرج الكثير من الوظائف التـي تجعـل مـن المبعـوث الدبلوماسي رجل السياسة والقانون والاقتصاد والثقافة والفن، وتحثّه علـى التـدخل المشروع في الكثير من الأمور التي تخص مصالح دولته، إضافة إلى الدولة المعتمد لديها، وهو الحارس لشؤون رعاياها، ورجل العلاقات العامة، إلى آخر تلك المهـام التي تقتضي المصلحة الوطنية العليا أن تبقى خفية وغير معلنة.

وفي ضوء ما ذكر، سيتم البحث في الوظائف الدبلوماسية التي تتصل بـشكل أو بآخر بمتطلبات الأمن الوطني، وتلك التي تعزز الاستقرار بشتى مجالاته، بالشكل التالي:

1.2.3 التمثيل والمفاوضة:

تعد وظيفة التمثيل من الوظائف المهمة للدبلوماسية، فالبعثة الدبلوماسية هـي المرفق العام الذي يتولى إدارة العلاقات الخارجية للدول فوق أراضي دولة أخـرى، فهي الواجهة المباشرة والرسمية في مواجهة الدولة المعتمـد لـديها، والمبعوثـون الدبلوماسيون هم الممثلون الرسميون لدولهم فوق إقليم هذه الدولة، ويقومـون بنقـل رغبات وآراء ووجهات نظر دولهم إلى الدولة المعتمد لديها (الرشدان، 2005، ص 126).

وتشمل جوانب التمثيل كافة المسائل المنضوية تحت إطار المصالح الوطنية، ويعني على وجه الدقة من حيث المضمون، قيام الدبلوماسـي بتبليـغ المعلومـات والمواقف الرسمية ووجهات النظر ومصالح حكومته لحكومة الدولة المعتمد لـديها، والقيام بالاتصالات الرسمية وغير الرسمية نيابة عن حكومته بالمسؤولين الرسميين في الدولة المعتمد لديها، وببقية البعثات الدبلوماسية الموجودة فوق إقليم هذه الدولة، إضافة لمواطني الدولة المعتمد لديها من ذوي النفوذ الذين ليس لهم صفة رسـمية. (محمد، 2000، ص 145)

إضافة لذلك، فإن البعثة الدبلوماسية وفي إطار وظيفـة التمثيـل لا تقتـصر اتصالاتها على الفعاليات ذات الصفة الرسمية في الدولة المعتمد لديها، بـل تتـسع دائرة اتصالاتها لتشمل الفعاليات الشعبية، وكذلك التعامل مع الاتحـادات والنقابـات المهنية ووسائل الإعلام والجامعات وحضور الندوات والمؤتمرات (الجندي، 1999، ص 38)، وهذا يشمل الدبلوماسية العامة ويهدف إلى مخاطبـة الجمـاهير لإيجـاد علاقات مباشرة بين الشعوب وكسب تأييدها. ويتبين أن التمثيل هو بمثابة المـدخل للوظائف الدبلوماسية الأخرى ومنه يستمد شرعيته.

أما التفاوض فيهدف إلى تقريب وجهات نظر الدول حول موضوع معين أو بصدد نزاع من أجل التوصل إلى تسوية للنزاع أو تنظيم الموضوع محل التفاوض بين الدول المتفاوضة (الشامي، 2009، ص 298).

إن الدولة تعهد إلى بعثتها الدبلوماسية لدى الدولة المعتمد لديها إجراء المفاوضات معها على مختلف الموضوعات والمسائل المتعلقة بهما وتخدم مصالحهم السياسية والاقتصادية والادارية والأمنية والعلمية والمجالات الأخرى، إذ تلعب هذه المفاوضات التي يقوم بها المبعوث الدبلوماسي دوراً بالغ الأهمية في إبرام المعاهدات الثنائية والدولية، وفي إزالة كافة العوائق التي تعترض استمرار العلاقات الودية بين الدول وفي إزالة كافة أشكال التوتر في العلاقات الدولية بين الدول. (حمودة، 2008، ص 71)

وفي بعض الحالات يقوم المبعوث بالتفاوض مع حكومة الدولة المعتمد لديها من أجل استكشاف موقف هذه الأخيرة وتقدير وتحديد مدى إمكانية عقد الاتفاقية المقترحة عن طريق جمع المعلومات واستشعار توجهات الدولة المعتمد لديها وحدود المناورة معها. ويباشر المبعوث الخطوات اللازمة بشكل غير رسمي، بالرغم من أنه يناقشها مع وزارة الخارجية والمؤسسات الحكومية المركزية في هذه الدولة. وتشكل هذه الخطوات إجراءات تمهيدية يقوم بها المبعوث، إذ لا يستطيع أن يشرع بطرح الموضوع رسمياً إلا بعد أن يصله إخطار رسمي من حكومته بذلك، ويتسلم مسودة مشروع الاتفاقية أو المعاهدة (الشيخ، 1999، ص 295).

إن الجهة الأولى والمباشرة التي تقوم بالتفاوض عادة هي البعثات الدبلوماسية، إلا أن تعقد المبادلات الدولية واتساع موضوعاتها ونطاقها أدى إلى اشتراك جهات أخرى في إدارة المفاوضات بين الدول إلى جانب هذه البعثات، فأصبح من اللازم اللجوء إلى الخبراء والفنيين في عملية التفاوض بشأن المسائل الدقيقة والفنية. بالإضافة إلى هذا فإن التطور الهائل في مجال الإتصال والمواصلات منح رؤساء الحكومات ووزراء الخارجية الفرصة للقيام بدور مميز في إدارة المفاوضات بالنيابة عن دولهم (الرشدان، 2005، ص 128).

ومع ذلك لا يمكن القول إن البعثات الدبلوماسية لم يعد لها دور هام في الوظيفة التفاوضية، بل إن هناك حاجة دائمة للمفاوض الدبلوماسي، ويعود الأمر إلى أن عقد إجتماعات القمة أو وزراء الخارجية ليست أموراً روتينية تمارس يومياً، فهذا هو الاستثناء لا القاعدة؛ لأن رئيس الدولة ووزير الخارجية ليسا متواجدين في عشرات البعثات الدبلوماسية، وعقدهما للمفاوضات مع نظرائهما لا يتم عادة إلا عند وقوع حدث غير عادي أو أزمة، وحتى في هذه الحالات لا يتجاهلون دور ممثلهم الدبلوماسي في الدولة المضيفة؛ لأنه لا غنى لهم عن نظرته المتمرسة للأمور بين البلدين، أو لتقويمه للأوضاع والقضايا والمصالح والتطورات في البلد المضيف، إضافة إلى متابعته لمجريات وآثار هذه المفاوضات ضمن مهامه التفاوضية الروتينية في هذا البلد (الخطيب، 2001، ص 14). فالدبلوماسي ما يزال يقوم بالعديد من الأعمال الهامة، ومنها التمهيد للتعاون في مواضيع معينة والذي يتحول فيما بعد إلى مرحلة المفاوضة وعقد الاتفاقيات والمعاهدات، والدفاع عن وجهة نظر دولته حول هذه الأمور وأمور أخرى تجابهه ليس فقط من قبل الجهات الرسمية في الدولة المعتمد لديها، بل حتى من قبل جهات شعبية وغير رسمية، إضافة إلى إبلاغ هذه الدولة بموقف بلاده من قضية ما (زهرة، 2008، ص 23).

إن الدولة ومن خلال إنشاء العلاقات الدبلوماسية والتمثيل الدبلوماسي، تحاول تهيئة مناخ التعاون وانتفاء حالات التوتر مع جميع الدول، وبالتالي تأمين كيان الدولة من الأخطار الخارجية. وتحاول أيضاً ومن خلال التفاوض الدبلوماسي القيام بالاتفاقيات والمعاهدات الثنائية والجماعية في جميع الميادين والتي تصب كلها في مصلحة الدولة والتي تكون في المقام الأول أمنها الوطني، إضافة إلى العديد من الإتفاقيات الأمنية الثنائية في مجال تبادل المجرمين، التنسيق والتعاون العسكري، مكافحة الإرهاب والمخدرات، وإنشاء المنتديات الأمنية للتعاون في مجال المعلومات والنشاط الاستخباري. وبالتالي تقع على عاتق الدبلوماسيين متابعة هذه الاتفاقيات والعمل على تنفيذ جميع بنوده على أفضل شكل، وكذلك معاهدات حسن الجوار، ومعاهدات الدفاع المشترك ضمن تكتلات وتحالفات ثنائية ومتعددة الأطراف (Guang, 2007, p.58).

2.2.3 تنمية وتطوير علاقات الصداقة والتعاون:

تعد مهمة تعزيز العلاقات الودية بين الدولة الموفدة والدولة المضيفة المبـرر الرئيسي في إقامة العلاقات الدبلوماسية وتنظيمها، وتمثل البعثـات الدبلوماسـية أداة انفتاح الدول على بعضها البعض. وحتى يتسنى تعزيز العلاقات الودية من خـلال العمل الدبلوماسي لابد من احترام سيادة الدول والمساواة فيمـا بينهـا (الرشـدان، 2005، ص 129).

تقع على عاتق البعثة الدبلوماسية دعم العلاقات وتوطيدها بين دولتها والدولة المعتمدة لديها، وذلك في كافة المناحي والمجالات سواء أكانت سياسية، أم إقتصادية، أم ثقافية، أم علمية، أم إجتماعية، أم سياحية، وحتى الأمنية والبوليسية (الفـتلاوي، 2006، ص 73).

إن الدولة بحاجة إلى فهم العالم من حولها وإلى استمرار القدرة على الاتصال بغيرها لتحقيق أهدافها ومصالحها ورفاهيتهـا، وأن تـنظم علاقاتهـا الاقتـصادية والتجارية والثقافية، وأن تضمن أمنها وتمارس نشاطاتها المتنوعـة علـى الـساحة الدولية. والدبلوماسيون هم المحور الأساسي في هذا الأمر، ومن خـلال القنـوات الثنائية والمتعددة الأطراف. إن مهام السفير أو الدبلوماسي لا تقتصر اليـوم علـى النشاطات التقليدية فقط، بل زادت أوضاعه تعقيداً بـالنظر إلـى مـا حملتـه إيـاه التطورات المتسارعة على الساحة العالمية، فقد وقع على عاتقه الإشراف على شبكة معقدة من النشاطات الإستراتيجية والعلمية والإقتصادية والتجارية والثقافية والتعليمية والمعلوماتية إلى جانب نشاطاته السياسية، والإلمام بالمهارات الإدارية وبرصـيد لا بأس به من الخبرات والمعرفة والمهارات التي تتجاوز فهمه العـام للقـضايا التـي تواجه دولته، أو الدولة المعتمد لديها والمسائل الإقليمية أو العالمية الطابع، بل عليه أيضاً أن يكون ذا معرفة دقيقة في الدول المعتمد لديها في كافة جوانبـه التاريخيـة والحضارية والثقافية (الخطيب، 2001، ص 13). وعلى هذا فإن دور الدبلوماسيين يتركز في الاطلاع على إمكانيات الأسواق المناسبة لصادرات بلدانهم مـن خـلال بحث ودراسة الأسواق، ومعرفة التشريعات المحليـة والتفـاوض حـول مختلـف الاتفاقيات، والعمل على نقل التكنولوجيا، ودراسة وتنسيق الإمكانيات التي يمكن من

خلالها دخول الشركات الاستثمارية والبحث عن أفضل الإمكانيات، والعمـل علـى تشجيع السياحة لبلاده (الجاسور، 2008، ص 91). بل إن هذه المهمة قد تكون فـي الأصل أساساً للمباشرة بالعلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى، فعلى سبيل المثـال في عام 1973 عندما استخدم النفط كسلاح في الصراع العربي – الإسرائيلي وعلى إثره ارتفعت أسعار النفط، سارعت الهند إلى افتتاح سفاراتها في جميع بلدان الخليج، ووظفت دبلوماسيين أكفاء في مجال الاقتصاد لإدارة هذه العلاقـات (Jonsson & Hall, 2005, p.24).

أخذت هذه المهمة تكتسب آفاقاً واسعة في العقود الأخيـرة بوصـفها هـدفاً لتعزيز العلاقات الإنسانية والحرص على تطوير وتعزيز العلاقات بـين الـشعوب، إضافة للحكومات. وبرزت الحاجة مع ذلك إلى مد جسور التفاهم والتعاون والثقـة على كافة الأصعدة، ومنها التبادل الفني والرياضي من إقامة المعـارض والبـرامج الفنية والنشاطات الرياضية، وتشكيل الجمعيات المحلية مثـل جمعيـات الـصداقة، وغرف التجارة المشتركة وغيرها من هذه الأمور.

ولاستمرار الوظيفة الدبلوماسية وضمان العلاقات في بيئة سلمية بين البلدين، فإنه على الدبلوماسي أن يعمل على تخفيض التـوترات ومحاولـة حـصر بـوادر الصراع وإعلاء العناصر الأساسية والعوامل التي توحد البلدين أكثر من تلك التـي تفرقهم سواء في العلاقات الثنائية أم الجماعية. (شلبي، 1997، ص 31)

3.2.3 حماية مصالح الدولة ورعاياها

تعتبر حماية مصالح الدولة إحدى أهم أساسيات العمل الدبلوماسـي بجانـب مهام التمثيل والتفاوض وتعزيز العلاقات الودية. فالعلاقات الدبلوماسية تنشأ بهـدف حماية مصالح الدولة وتنميتها في كافة المجالات المتاحة. ويندـرج تحـت مفهـوم المصالح الوطنية كل ما يخدم أهداف الدولة ومواطنيها في التقدم والأمـن والـسلم والحياة المستقرة والمزدهرة، وتشتمل عناصرها على صون السيادة الوطنية وحماية الدولة من التهديدات المتعددة، العسكرية والسياسية والفكرية والاقتـصادية وتنميـة التعاون المشترك والحرص على رصد أي تطورات داخلية أو تحالفات إقليميـة أو

دولية قد تضر بمصالح الدولة مع الدولة المعتمد لديها، إضافة إلى الحرص على اغتنام الفرص المناسبة التي ترفع من مستوى العلاقات حفاظاً على هذه المصالح وتطورها (خلف، 2008، ص 97).

كما يتحمل المبعوث مسؤولية أساسية في صون مصالح رعايا دولته المقيمين في الدولة المعتمد لديها ولها الحق باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية مصالح الرعايا بما لا يتعارض مع القوانين المحلية والدولية وحسب ما نصت عليه المادة الثالثة من اتفاقية فيينا لعام 1961م (الشيخ، 1999، ص 303).

4.2.3 تبادل المشورة في الشؤون الدولية:

إن التطورات السريعة على المسار الدولي وتعاظم المسائل ذات الصبغة الدولية وانفجار الأزمات المتتالية والمرتبطة بالأمن والسلم الإقليمي والدولي، دفعت إلى أن يرقى المبعوث الدبلوماسي بمهامه إلى أطر عالية من المتابعة والحيوية. فترابط هذه المسائل وانعكاساتها على الأمن الوطني للدول، جعلت الأسرة الدولية منفتحة على بعضها، وفرضت الاتصالات المتقدمة ووسائل الإعلام الفضائية شفافية واضحة على العلاقات الدولية وألقت بمسؤوليات محددة على الدول مهما كانت قوة تأثيرها. لذلك أصبح التشاور وتبادل الآراء مع مبعوثي الدول الأخرى حول المسائل والأزمات الإقليمية والدولية إحدى مهام المبعوث الدبلوماسي، ليس فقط في الدول المعنية بالأزمة، بل في عواصم أغلب دول العالم، سواء في إطار منفرد أم ضمن التجمعات الإقليمية التي تنتمي بلاده إليها.

وفي جانب آخر، يتعرض المبعوث للاستدعاء من قبل وزارة الخارجية للدولة المعتمد لديها من أجل التشاور وتبادل وجهات النظر أو حتى الاحتجاج. وفي هذه الحالات يتوجب على الدبلوماسي القيام بدوره بكل هدوء والسعي إلى تهدئة الموقف وبشكل يحفظ كرامة بلاده وسيادتها الوطنية (الشيخ، 1999، ص 299).

إذن في المحصلة فإن الدبلوماسية هي أسلوب استخدام العناصر المختلفة لقوة الدولة بصورة سليمة وسلمية واستغلالها بأقصى حدودها عملاً للوصول إلى الأهداف السياسية، فقد تتوفر للدولة جميع أو معظم أو بعض عناصر القوة المادية

والمعنوية، لكن هذه العناصر قد تبقى ساكنة أو غير فعالة إن لم يتوفر لها الجهـاز الدبلوماسي القادر على تحريكها والتعامل معها في البيئة الدولية بما يحقـق أفـضل النتائج لمصلحة الدولة، والتي تكون في المقام الأول، أمن الدولة سواء أكان بـشكل مباشر أم غير مباشر.

إن السياسة بشقيها الداخلي والخارجي هي أحد مقومـات الأمـن الـوطني، فالكفاءة السياسية في الدولة تشمل صمود القيادات السياسية في إطار علاقات الدولة الخارجية، ومن ضمنها الجهاز الدبلوماسي، في وجه الضغوط التي تدل على عـدم احترام عقيدة الدولة، أو التي تنطوي على التهاون وعدم المبالاة بقيمهـا ومبادئهـا العليا أو التي ربما تؤدي إلى انتهاك مصالحها المصيرية وسيادتها التامة، كالتـدخل في إعادة صياغة العلاقات والقيم الاجتماعيـة والثقافيـة والاقتـصادية والـسياسية الخاصة بالدولة. ويلزم لذلك قدرات سياسية ودبلوماسية عالية، أهمها اتقان مهارات الحوار والتفاوض، وتحليل واستثمار الفـرص والظـروف والأحـداث والوقـائع والعلاقات، إضافة إلى العمل من أجل تطويرها بشكل يصب في هـذه المـصالح، وكذلك يلزم عمق التصور والوعي الناضج، والثبـات علـى المواقـف المبدئيـة، والتخطيط الإستراتيجي، والمرونة النسبية دون التنازل عن المكاسب المحققة تحـت ضغوط التهديدات أو الاستسلام للمغريات.

والأمن الوطني في بعدها السياسي يعتمد على قدرة الدولة وبالأخص جهازها الدبلوماسي في الظهور على الساحة الدولية كعنصر تحترم مصالحه الحقيقية، وقيمه الذاتية، وذلك من خلال مساهمتها الفعالة في تأمين نظام دولي يمكن أن يحظى فـي إطاره بذلك الاحترام (الشقحاء، 2004، ص 91، 109).

3.3 الدبلوماسي وجمع المعلومات

ان الاستطلاع وجمع المعلومات من أهم وظائف الدبلوماسي لمـا لهـا مـن انعكاسات مهمة على سياسات الدول، ومن دور رئيسي ومحوري في تقريـر هـذه السياسات. وتسعى الدول من خلال عمليات جمع المعلومات إلى تطوير إمكانياتهـا الخاصة بتقييم قدرات ومصالح ونوايا الدول الأخرى في أي مكان وزمان وظـرف،

كما أن الهدف الأساسي من جمع المعلومات عن الدول الأخـرى، إضـافة للعلـم بمجريات الساحة الدولية، هو للتقليل من مخاطر فشل أي قرار وطني لمواجهة تلك الدول، والحد من عواقب وآثار هذه المخاطر والوسائل التي لا تحقق الهدف المنشود (الشامي، 2009، ص 300).

تعد عمليات جمع المعلومات عمليات ضرورية وهامة للأمن الـوطني لأيـة دولة، حيث إن هذه العمليات تتطلب مهارات شخصية ومهنية عالية، ومما لاشك فيه أن الدبلوماسي يجسد الحواس الإنسانية الأساسية لبلاده، وهو عين وطنه وأذنه قبل أي شئ آخر. ولنا من التاريخ الكثير من الوقائع والتجارب التي تدل على أهمية جمـع المعلومات بالنسبة للدبلوماسي، لا لأن العملية تتيح للدولة إمكانية التصرف بما يحقق أكبر مصلحة وطنية باستمرار، بل لأنه ينبغي للدولة أن تعـرف أصـدقاءها مـن خصومها في مطلق الأحوال (الخطيب، 1986، ص 52).

وعند البحث عن دور الدبلوماسي في جمع المعلومات، فإن ذلك يتطلـب أولاً تعريف المعلومات، والتي لها تعاريف مختلفة ومتعددة، ولكن أبرزها: "مجموعة من الحقائق والمفاهيم التي تخص أي موضوع من الموضوعات والتي تكون الغاية منها تنمية وزيادة معرفة الإنسان، ويتم ذلك مـن خـلال البحـث والقـراءة والمتابعـة والاتصال" (الجبوري، 2000، ص 4).

وفي تعريف آخر يعرف بأنها " بيانات تمت معالجتها وحولت إلى صـيغة ذات معنى لمستلمها وذات قيمة حقيقية مدركة في القرارات الحاليـة والمـستقبلية". وفي تعريف آخر يتضح فيها أثر المعلومات في صناعة القرارات واتخاذها، حيـث يعرف بأنها " بيانات تم معالجتها بغرض تحقيق هدف معين يعود إلى اتخاذ القرار" (حالي، 2007، ص 6-7).

وحسب هذه التعاريف فإن هذه المعلومات عبارة عن بيانات وأخبـار تمـت معالجتها بغرض الإستفادة منها لتحقيق هدف معين، وتعد القاعدة الأساسية لاتخـاذ القرار السليم من قبل النخب السياسية لكل دولة.

إن نجاح البعثة الدبلوماسية يتحقق إذا كانت ملمة بشكل جذري بجميع أحوال الدولة التي تعمل فيها، وعرفت تاريخها وموقعهـا الجغرافـي ومـصادر الثـروة

والأحوال المالية والاقتصادية والأمنية والإدارية والثقافية والتعليمية والقوة العسكرية وأحوال الصناعة والزراعة، وقوى الضغط السياسي المؤثرة على صـناعة القـرار فيها من الأحزاب السياسية والاتحادات والروابط المهنية، ومراكز الزعمـاء وقـوة تأثيرهم على النخبة السياسية والرأي العام، والشخصيات المحركة لـسياسة الدولـة والجهات المؤهلة لاستلام السلطة في المستقبل وشعبية النظام القائم، والكثيـر مـن المعلومات حول نقاط ضعف وقوة هذه الدولة بحيث تستطيع البعثة أن تـضع أمـام حكومتها صورة عن كل الأحداث والتوقعات التي تحصل في الدولة المعتمد لـديها (الفتلاوي، 2006، ص 148).

إن تعاظم وتشابك المصالح الدولية جعل من مسألة جمع المعلومـات أمـراً حيوياً من أجل الحفاظ على هذه المصالح والتي تضم مسائل حيوية ومهمة من بينها الهجرة، ونزوح السكان، وحقوق الإنسان، واستقرار النظام الدولي، والتسلح، وقيـام التحالفات العسكرية، والتطورات المهمة في السوق والمسائل الاقتصادية الأخـرى. فلم تعد هذه القضايا مسائل داخلية تخص الدولة فقط، بل أصبحت قضايا ذات بعـد دولي تتداخل فيها المصالح الدولية وتتأثر بها بشكل مباشر (Jonsson and Hall, 2005, p. 73).

يسعى الدبلوماسي والبعثات الدبلوماسية إلى جمع المعلومـات بالاعتمـاد علـى مجموعة من المصادر ومن أبرزها: (خلف، 2008، ص 109)

1. المصادر الرسمية، والتي يتعين على المبعوث أن يكّون معها علاقات مباشـرة، والتي في الغالب تكون وزارة الخارجية، والنـاطق الرسـمي باسـم الحكومـة والمؤسسات الرسمية والمركزية الأخرى. ومن بينها أيضاً الشخـصيات التـي تتمتع بصفة رسمية ككبار الموظفين في الدولة وأعضاء البرلمان وقادة الأحزاب السياسية وزعمائها في الدولة المعتمد لديها.
2. المصادر العلنية، التي تشمل جميع وسـائل الإعـلام المرئيـة والمـسموعة، والصحف والدوريات، والمواقع الألكترونية الرسمية وغير الرسمية، والنـدوات وجلسات البرلمان والمجالس المحلية، إذ يوفر هذا المجـال كمـاً هـائلاً مـن المعلومات خاصة في المجتمعات الديمقراطية.

3. العلاقات مع شرائح المجتمع المختلفة والتواصل معها، والتي تضمن آفاقاً واسعة للمعرفة والتعارف. ويشمل هذا الجانب الكثير من المجالات، فمنهـا مؤسـسات المجتمع المدني، والأكاديميون، ورجال الأعمال، والشخصيات غيـر الرسـمية الأخرى في المجتمع.

4. تبادل المعلومات مع مبعوثي الدول الأخرى، حيث يساهم في تعزيز المعلومـات لدى المبعوث من خلال تقاطعها مع مبعوثي الدول الأخرى الذين يـسعون وراء الهدف نفسه، والتي يمكن استثمارها في حفلات الاستقبال في المناسبات الوطنية والأعياد القومية وحفلات العشاء.

إلى جانب ما يقوم به السفير أو رئيس البعثة الدبلوماسـية، فـإن مهـام جمـع المعلومات في الممثلية الدبلوماسية توزع طبقاً لهيكلهـا التنظيمـي علـى الإدارات المعنية داخلها، حيث تقوم كل إدارة بجمع معلومات متخصصة عن الدولة المـضيفة تتعلق بالأمور السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو الإعلامية... وهكذا.

إن المعلومة وحدها تمثل ماذا حدث أو تعبر عن حقائق مجـردة وصـفية أو إخبارية أو إحصائية. وهنا يبدأ دور الدبلوماسي في أن يعرف لماذا، وكيف، ومتى، وما الذي سيترتب في ضوء ذلك. وهذا لن يحدث إلاّ من خلال تحليل سليم ودقيـق. فتحليل المعلومات هو الربط بين الأحداث والظواهر، ولكشف الترابط بين المعلومة وبين الأحداث الحالية والمستقبلية، وهذه العملية هي التي تميز الدبلوماسي عن غيره لأن بعد النظر واستقراء الأحداث وتطوراتها هي التي تعطيه القدرة علـى التحليـل الميداني والتقييم السليم. إن تقييم المعلومات يعني البحث عن مدى قـوة أو ضـعف الصلة بين المعلومة والموضوع محل اهتمام الدبلوماسي وحكومته ومـدى تأثيرهـا على مصالحها. لاشك أن مرحلة تحليل المعلومات هي أهم مراحل المعالجة الفنيـة والعلمية التي يترتب عليها التقييم السليم واستقراء ما تحتويه وما تهدف إليه، وهـذا لن يأتي إلا بتفاعل الأحداث مع القيم والمعـايير الذاتيـة للدبلوماسـي ومقوماتـه الشخصية ومتابعته للأحداث واستقراء أبعادها، وهذه عملية حـساسة وهامـة يـتم التوصل اليها من خلال الآتي: (الشمري، 1995، ص 337)

1. استعراض المراجع المختلفة لمصدر المعلومات.

2. تقييم المصدر والحذر من المصادر المزدوجة.
3. البحث في مضمون المعلومات من حيث تغطيتها لجميع ما يتعلـق بالموضـوع وتحديد ما ينقصها لاستكماله من مصادر أخرى.

يقوم رئيس البعثة عادة بإرسال التقارير والمعلومات إلـى وزارة الخارجيـة، والتي تكون تقارير دورية، والتقارير الخاصة بموضوع معين ويعرض فيها الممثل الدبلوماسي نتائج اتصالاته ومباحثاته، والتقارير الطارئة والمتعلقة بحـادث محلـي على جانب من الأهمية أو بتأثير حدث دولي أو إقليمي وانعكاساته وتأثيراته علـى الدولة المعتمد لديها، والتقارير المتعلقة بسير المفاوضات الجارية بشأن عقد معاهدة أو اتفاق، وطلب تعليمات إضافية أو اقتراحات جديدة رداً على اقتراحـات الطـرف الآخر. إن التكنولوجيا الحديثة ووسائل الاتـصالات الـسريعة، وخاصـة البريـد الألكتروني والبرقيات السريعة التي تعتمد على شبكة الأقمار الصناعية، جعل مـن مهمة السفير والبعثات الدبلوماسية أسهل وأسرع، حيث يقوم بإرسـال المعلومـات بلحظات وخلال دقائق والتي من شأنها التقليل من أهمية الحقيبة الدبلوماسية (محمد، 2000، ص 153).

بعد وصول التقارير إلى وزارة الخارجية، تقوم، بعد اتخاذ الإجراءات اللازمة، بإفادة القيادة والوزارات والأجهزة والإدارات الأخرى، ومـن ضـمنهما الأجهـزة الأمنية والاستخبارية بما يهمهما من معلومات متخصصة توضح الصورة الحقيقيـة لأبعاد العلاقة القائمة مع الدولة المعتمد لديها.

تعد المعلومات التي يرسلها الدبلوماسي حيوية وهامة بالنسبة للمراجع العليا فـي البلد، وتؤثر تأثيراً كبيراً في عملية صنع القرار الـوطني الأنـسب واتخـاذه، وإن تقارير رئيس البعثة قد تكون سبباً في تغيير أو تعديل السياسة والعلاقات والـروابط القائمة بين بلده والدولة المعتمد لديها. إضافة لذلك يتحمل رئيس البعثـة مـسؤولية إدارية وأخلاقية تجاه رؤسائه من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية: (الخطيب، 1986، ص 55)

1. اتباع الإطار الأساسي الذي وضعته قيادة الدولة والمسؤولين فيها، والذي يكفـل العلم بما يجري في الدولة المعتمد لديها ويحقق مصالح الدولة.

2. رفع التقارير التي تتضمن المعلومات والتوصيات إلى الإدارات ذات العلاقة في الدولة مع الحرص على عدم الإطالة أو الإزدواجية أو إضاعة الوقت، خصوصاً في أوقات الأزمات والظروف الطارئة.

3. الحرص والعمل على حسن سير مراحل عملية جمع المعلومات التي تتضمن الخطوات التالية: (الشمري، 1995، ص 338)

أ. القيام بالنشاط الميداني الخاص بجمع المعلومات سواء أكانت أرقاماً أم بيانات أم تقديرات متعلقة بالدولة المعتمد لديها عن طريق القنوات المعتمدة.

ب. الاتصال الدائم بمصادر المعلومات للمحافظة على تدفق المعلومات والعمل على المحافظة على المصدر من المخاطر إذا كان من المصادر السرية.

ج. تقييم المعلومات والبيانات بصورة دائمة وإيضاح علاقاتها وارتباطها بالمصلحة الوطنية.

د. عدم اقتصار عملية جمع المعلومات فقط ضمن إطار ما يؤكد العلاقات بين الوطن والدولة المعتمد لديها، بل أن تشمل العملية كذلك الأمور التي يمكن لها على المدى القصير أو البعيد التأثير على هذه العلاقات أو تؤدي إلى ظهور وقائع قد تغير من طبيعة هذه العلاقة ومستواها واتجاهها.

هـ. التحقق من صحة المعلومات وتدقيقها، وأيضاً تقييم مصدرها، وإجراء مقارنات بين المصادر المختلفة متى أمكن ذلك لكي يسهل تنسيقها وتحليلها. فالمعلومات قد تكون صحيحية ولكنها سطحية لا تكشف عن مكونات ما يجري على السطح من أحداث وحقائق تهم مصلحة الدولة. ويقصد بتقييم مصدر المعلومات درجة مصداقيته، والذي يعني معرفة ما هو موثوق به أو غير متحيز أو ثانوي أو لا يمكن الاعتماد عليه إلا مع الحذر.

أصبح على السفير أو رئيس البعثة أن يعمل في ظل ضغط الوقت والضرورات المهنية، والتي فرضها وجود عاملين هما:

1. الإنتاج الفوري للأخبار والتغطية الإعلامية الآنية للأحداث والنشاطات على الساحة الوطنية والدولية بفضل شبكات الإعلام والبث التلفزيوني والإذاعي

وغيرها من الوسائل المتطورة في ظل ثورة المعلومات والتطور الهائل في مجال التكنولوجيا والاتصال والمواصلات.

2. السرعة المذهلة في الوصول إلى المعلومات من المصادر والمراكز المتخصصة ايضاً على المستويين المحلي والدولي.

وهنا يفرض سؤال نفسه، هل هناك عدم حاجة إلى الدبلوماسي في مجال جمع المعلومات ورفع التقارير؟ بالطبع فإن الإجابة تكون بالنفي. فبالنسبة للعامل الأول، هناك تباين واضح في القواعد الخاصة للعمل الإعلامي والدبلوماسي. فالدبلوماسي عليه أن يتجاوز مجرد نقل الأخبار أو الوقائع والأحداث، وأن ينظر اليها في زاوية محددة أي من حيث كونها مهمة لدولته أو للدولة المعتمد لديها وتأثيراتها ومدى انعكاساتها على الدولتين. فهو مطالب بالضرورة بأن يحلل ويقيم ويصدر حكمه عليها، ومن ثم يوصي صانعي القرار في بلده بأسلوب التعاون الأمثل تجاهها. وهذا لا يشمل العمل الإعلامي.

أما بالنسبة للعامل الثاني، فإن توفر المعلومة من وسائل الإعلام والوكالات الإخبارية أو شبكة الإنترنت مثلاً قد تكون سهلة وسريعة، ولكن لا تكون المعلومة موثوقاً بها أو حتى دقيقة. أما معلومات الدبلوماسي فيفترض بها أن تكون رسمية وصحيحة في غالب الوقت لأنها مبنية على منظوره الشخصي والمهني، وعلى حكمه بنوعيتها ومصداقيتها (الخطيب، 2001، ص 14).

من المستقر في القانون الدولي العرفي والاتفاقي أن المراقبة والاستطلاع يجب أن تتم من خلال طرق ووسائل مشروعة، ولا يجوز أن يكون جمع المعلومات والاستطلاع عبر التجسس على الدولة المعتمد لديها. ولكن في عالم اليوم فإن البعثات الدبلوماسية الدائمة وبتوجيه من قيادات الدولة باتت تعتمد في بعض الحالات على وسائل غير مشروعة حول أوضاع الدولة المعتمد لديها، بل حتى الدول أصبحت تمارس التجسس على البعثات الدبلوماسية الأجنبية الموجودة فوق إقليمها دون رادع (الرشدان، 2005، ص 129).

من هنا تبرز مسألة العلاقة بين الدبلوماسية والاستخبارات من حيث مضمون العمل وخصوصاً فيما يخص جمع المعلومات والتي هي عصب العمل الاستخباري.

إن المفهوم التقليدي للدبلوماسية لم يفرق بين مهام الدبلوماسية والجاسوسية، ولكن السؤال هو هل تراجع المفهوم التقليدي للدبلوماسية في العصر الحديث بالنظر إلى ضرورات التخصص التي تفرض نفسها على مهنتي الدبلوماسية والاستخبارات؟ وللإجابة لابد من القول أن هنالك عناصر مشتركة تشير بالربط بين المهنتين بالرغم من الفوارق الموضوعية القائمة بينهما، وتبرز هذه العناصر كالآتي: (Jonsson and Hall, 2005, p. 74)

1. إن معظم المعلومات التي يحصل عليها الدبلوماسي ورجل الاستخبارات تأتي من المصادر نفسها والتي سبق أن أُشير إليها، وهي كلها تسير في نفس الإتجاه.
2. إن نقطة الالتقاء الأساسية في مجال جمع المعلومات يكمن في حقيقة وقوع العملية في الخارج بالنسبة للمهنتين عموماً.
3. على الرغم من سعي الدبلوماسي ورجل الاستخبارات إلى جمع المعلومات التي تهم المصلحة الوطنية وصانعي القرار في الدولة، واختلاف المعايير النفسية والمهنية لكل من الدبلوماسي ورجل الاستخبارات، إلا أن قيام بعض الدول وإن لم يكن أغلبها، بحمل الدبلوماسي على أن يكون رجل استخبارات وإعطاء رجل الاستخبارات الغطاء الدبلوماسي للقيام بعمله التجسسي وإعطائه صفة دبلوماسية رسمية وجواز سفر دبلوماسي لسهولة تنقلها والتستر عليها كان وما يزال من الأمور التي تنعكس على مسألة الجمع بين المهنتين وتكريس الانطباع القائل بأن الدبلوماسي هو رجل استخبارات أيضاً.

لكن بالرغم من وجود هذه العناصر التي توحي بتداخل العمل الدبلوماسي والاستخباراتي، فإن الدبلوماسي ليس رجل استخبارات لاختلاف طبيعة عمل كل منهما، حتى أن هناك فوارق في مهمة جمع المعلومات بين المهنتين. فإن الفارق الرئيسي هو أن على الدبلوماسي بعد جمعه للمعلومات والتحقق منها، أن يقوم بتنسيقها وتحليلها في الممثلية، ومن ثم إرسالها إلى الإدارة المختصة في وزارة الخارجية مع التوصيات اللازمة في كثير من الأحيان. أما بالنسبة لرجل الاستخبارات فإن عمله في الأساس مجرد جمع المعلومات وإرسالها لرؤسائه من دون عملية تحليل أو تقييم المعلومة، بل محاولة التحقق من مصداقية مصدر

المعلومات لا مصداقية المعلومات نفسها، وليس له أيضاً أن يرفع التوصيات بـشأن مضمون المعلومة، إنما يترك أمر التحقق من المعلومات وتنسيقها وتحليلها إلى أقسام مختصة داخل جهاز المخابرات، والتي بدورها تقوم بتوزيـع الاسـتنتاجات علـى صانعي القرار والأجهزة المختلفة في الدولة (الشمري، 1995، ص 387).

إلاّ أن ما اكتشفه موقع ويكيلـيكس (Wikileaks) مـن تقـارير البعثـات الدبلوماسية الأمريكية في سفاراتها حول العالم، يدل على أمرين، أولها أنه بـالرغم من تواجد الأجهزة الاستخبارية وتأدية مهامها في جمع المعلومـات، إلا أن الـدول تعتمد على بعثاتها الدبلوماسية بشكل أكبر في مهام جمع المعلومات، وذلك لـتفهمهم بشكل أكبر للوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة المعتمدة لديها، بحكـم عملهم وسهولة مهامهم نظراً للحصانات والامتيازات الذي يتمتعون بها. والثـاني أن هذه الدول لا تفرق بين المهام الدبلوماسية والاستخبارية مـن منظـور مـصالحها الوطنية. وأثبتت هذه الوثائق بأن هذه البعثات قامت بعمل استخباري كثيف في جمع المعلومات حول هذه الدول وعلاقاتها مع الدول الأخـرى. إن نوعيـة المعلومـات وكيفية الحصول عليها يدل على أن الدبلوماسيين لم يفرقوا بين مهامهم فـي جمـع المعلومات ومهام الأجهزة الاستخبارية الأخرى، والمثال على ذلك في التحري عـن المعلومات الشخصية حول الرؤساء وعلاقاتهم بالقادة والرؤساء في الدول الأخـرى وتحليل نوعية العلاقة وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية في العلاقات بين البلـدين، والتنصت على مكالمات الوزراء وكبيري الموظفين في الدولة، ومحاولة الحـصول على طبع أصابع الرؤساء وكل ما يخص علاقاتهم الشخصية. (Lippman, 2010) لقد بين الباحثون أن عدم التفرقة بين المهام الدبلوماسية والعمل الاستخباري وإن كان يخدم الدول في جمع معلومات هامة تخدم مصالحها الأمنية، إلا أنـه فـي الجانـب الآخر يضر أهدافها ومصالحها الوطنية وعلاقاتها الدبلوماسية حين تكشف الدول ما يفعله الدبلوماسيون فوق أراضيها، لذلك فإن العمل بالدبلوماسية الـسرية (Secret Diplomacy) أو ما يسمى بالدبلوماسية الموازية، قد يكون أكثر ملائمة للدولة في جمع المعلومات السرية، وذلك من خلال الاتصالات والاتفاقيات الأمنية بين أجهـزة الاستخبارات في الدول. ومما لاشك فيه أن تبادل المعلومات، وخاصة عندما تكـون

مصنفة وذات مصداقية، تؤثر بشكل كبير في توجهات تلك الدولة وانجذابها للتعاون، وتخدم بشكل أكبر مصالحها وبالأخص المصالح الأمنية. وأن أجهزة الاستخبارات من خلال هذه المهمة تعد مصدراً للقوة الناعمة للدولة. (Nye, 2004, p.16)

4.3 الدبلوماسية العامة والأمن الوطني

إن التطور والتقدم التكنولوجي الذي شهده العالم في وسائل الاتصال والمواصلات أدى إلى ازدياد دور الرأي العام وتأثيره في عمليات صنع السياسة واتخاذ القرارات في دولته، مما يتطلب من الدول أن تمارس إلى جانب الدبلوماسية الرسمية شكلاً آخر من الدبلوماسية التي يطلق عليها الدبلوماسية العامة، وهدفها المحوري الذي يتولاه دبلوماسيون متخصصون، هو التأثير في آراء واتجاهات جماهير دول أخرى تجاه قضايا معينة في العلاقات الدولية (الجمال، 2009، ص 86).

تشمل الدبلوماسية العامة جميع البرامج الحكومية أو المدعومة من الحكومة وتهدف إلى التأثير على الرأي العام في دولة أخرى، وتشمل الاتصالات اليومية المباشرة مع المواضيع الخارجية، بما يتضمن شرح وتفسير السياسة الداخلية والخارجية للدولة وتوضيح خلفياتها وإعطاء المعلومات حولها (Sun, 2008, p.166).

إذن الدبلوماسية الرسمية تستهدف المسؤولين الرسميين للحكومات، لتكون بذلك دبلوماسية النخبة، بينما تسعى الدبلوماسية العامة للاتصال بالجماهير أو المواطنين في المجتمعات الأخرى، لتكون دبلوماسية الجماهير (صفار، 2010، ص3).

إن الدبلوماسية العامة هي توصيل القيم والسياسات من أجل تحقيق أهداف الأمن الوطني، أو أنها تحقيق المصالح الوطنية عن طريق تزويد الشعوب حول العالم بالمعلومات وإشراكها والتأثير عليها (Djerejian, 2003, pp.8,13).

لقد برز في العلاقات الدولية المعاصرة مـصطلح القـوة الناعمـة (Soft Power) للدولة، وجاءت في هذه الدراسات أن الـدول تحـرز أهـداف سياسـتها الخارجية باستخدام قوتها الصلبة والناعمة (Hard Power & Soft Power).

ان (جوزيف ناي) أستاذ العلاقات الدولية في جامعة هارفارد هـو أول مـن استخدم مصطلح القوة الناعمة في كتابه (Bound to Lead: The Changing Nature of American Power)، حيث عرف القوة الناعمة بأنهـا القـدرة فـي التأثير على الآخرين لتحسين وتعزيز الصورة أو المظهر الخارجي للدولة، وعلـى وجه التحديد، أن القوة الصلبة للدولة، يمكن أن تشمل قوتها الاقتصادية والعسكرية. بينما قوتها الناعمة تكمن في قيمها السياسية والثقافية والأيديولوجية، وقـدرتها فـي تكوين العادات والأعراف الدولية. (Nye, 1990, p.28) وقام مـن خـلال كتـب وأبحاث ومقالات أخرى بتفسير هذا المفهوم وتحديد مصادرها ووسائلها.

إن القوة الناعمة هي القدرة على التوصل إلى الغاية المطلوب من خلال جذب الآخرين، وليس باللجوء إلى التهديد أو الجزاء. وهذه القوة تعتمد على الثقافة، القـيم والمبادئ السياسية، وخلق صورة ذهنية إيجابية للدولة، بحيث تخلق تعاطفـاً معهـا ومع سياساتها وأهدافها. وإذا تمكنت الدولة من إقناع الدول الأخرى بأن يريدوا مـا تريد، فلن تضطر الدولة إلى إنفاق الكثير بتطبيق مبدأ العـصا والجـزرة لتحريـك الآخرين في الاتجاه الذي يحقق مصالحها (Keohane & Nye, 1998, p.86).

يرى (ناي) بأن هناك شواهد على أن استعمال القوة العسكرية أو الاقتصادية يمكن أن يؤثر في تغيير مواقف الآخرين تجاهك، وهذا ما تقوم عليها القوة الـصلبة من خلال استخدام سياسة العصا والجزرة، ولكن في الوقت نفـسه يمكـن إحـراز الغايات التي تخدم مصالحك دون تهديدات أو عقوبات ملموسة، وأن هـذه الطريقـة غير مباشرة للحصول على ما تريده تسمى أحياناً بالوجه الثاني للقوة (The Second Face of Power) (Nye, 2004, p. 5).

إذن الاختلاف بين القوة الناعمة والقوة الصلبة يكمن في الناحيـة الـسلوكية لتحقيق الغايات والأهداف، وطبيعة المصادر والوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق هذه الغايات. فالدولة عندما تستخدم قوتها العسكرية كإحدى أدوات السياسة الخارجية

يمكن أن لا تساعدها في تحقيق أهدافها ومصالحها الوطنية. فعلـى سـبيل المثـال بالرغم من حقيقة كون الولايات المتحدة صاحبة أكبر قوة عسكرية في العالم، إلا أنه عند مواجهتها مع العراق على غرار احتلالها لدولة الكويت، فقد قامـت الولايـات المتحدة بإظهار قوتها العسكرية الساحقة والتهديد باستخدامها فـي محاولـة لإقنـاع العراق بالانسحاب، ولكن التهديد باستخدام القوة العسكرية كسلاح دبلوماسي ليفعـل العراق ما تريده الولايات المتحدة لم يؤدِ المطلـوب، وبالتـالي اُسـتخدمت القـوة وانتصرت، ولكن المشكلة مع العراق لم تُحل.

وفي عام 2003م قامت الولايات المتحدة مجدداً بتهديـد النظـام العراقـي، وأيضاً عندما لم يحقق التهديد مبتغاها، دخلت القوات الأمريكية العراق وقامت بتغيير نظامها بالقوة، ولم تقُم القوة العسكرية بتحقيـق الأهـداف التـي ناشـدتها الإدارة الأمريكية، وأن هذه الفشل في تحقيق الأهداف الوطنية قللت من احتـرام الولايـات المتحدة وأضر بسمعتها واحترامها. وبشكل آخر لم تجسد القوة العـسكرية التـأثير الإيجابي المحتمل للقوة الناعمة بل تحول إلى قوة ناعمة سـلبية وشـوهت احتـرام الولايات المتحدة. وبذلك فإن القوة العسكرية ليست كافية لتحقيق الأهداف والمصالح الوطنية (Rugh, 2009, p.5).

كما أن استخدام القوة الاقتصادية كأداة للسياسة الخارجية ليس كافياً أيضاً في تحقيق المصالح الوطنية للدولة وحمايتها، فعلى سبيل المثال الولايات المتحـدة فـي أزمة الخليج الثانية، وكذلك في عام 2003م استخدمت قوتها الـصلبة مـن خـلال العقوبات الاقتصادية لإقناع الحكومة العراقية بتغيير سياساتها. لقد وضعت عقوبات اقتصادية صارمة على العراق من قبل المجتمع الدولي، وكانت الولايـات المتحـدة تقود تطبيق هذه العقوبات في فترة 1991م إلى عام 2003م مـن خـلال اسـتخدام إمكانياتها العسكرية والاقتصادية الهائلة، إلاّ أن العقوبات فشلت في إقنـاع النظـام العراقي تغيير سياساته، وبعد مرور الوقت اتضح أن هذه العقوبات لم تعمل بالشكل المرسوم لها، وفي الوقت نفسه أنشأت لدى الرأي العام في الدول الأخرى شـعوراً بالتعاطف مع الشعب العراقي الذي كان يعاني تحت وطأة الحصار، وأدت إلى إلقاء اللوم على الولايات المتحدة بتسببها في آلام المدنيين الأبرياء وولدت لديها القناعـة

بأن الولايات المتحدة تستخدم قوتها لأهداف غير نبيلة ولعقاب المـدنيين الأبريـاء. (Rugh, 2009, p. 6) ويتضح من ذلك أن النطاق السلوكي والأسلوب في استخدام قوة الدولة له أهمية في تحقيق مصالح الدولة والوصول إلى أهدافها، فعلـى سـبيل المثال أن الاقتصاد القوي للدولة يمكن أن يكون مصدراً للعقوبات والجزاءات، كمـا في حالة تعامل الولايات المتحدة مع العراق، وأيضاً يمكن أن يكون مصدراً لجـذب الدول الأخرى للتعاون والتعاطف مع سياسات الدولة، ومن خلال ذلك تحقيق مصالح الدولة وأهدافها (Nye, 2004, p. 8).

إن العلاقة بين القوة الصلبة والقوة الناعمة للدولة يتـضمن ثلاثـة جوانـب أساسية، أولها: أن القوتين متداخلتان مع بعضهما البعض، حيث تدعم كـل منهمـا الأخرى على النحو الذي يكفل بلوغ أهداف سلوكية معينة. وثانيها: أن العالم يـشهد الآن تحولاً من الاعتماد على القوة العـسكرية، والكثافـة الـسكانية، واعتبـارات الجغرافيا إلى الاعتماد على القوة الاقتصادية والتكنولوجيا والمعلومـات والمـستوى العالي للتعليم. وثالثها: أن الاعتماد على مصدر واحد للقوة لم يعـد كافيـاً لبلـوغ الأهداف المرجوة في عالم اليوم (Wang, 2006, p. 93).

كما أن القوة الناعمة لا تعتمد على القوة الصلبة للدولة، على سـبيل المثـال دولة "الفاتيكان" والتي لها قوة ناعمة دون أن تعتمد على أي قـوة صـلبة، وكـذلك "النرويج"، التي نرى فيها مثال الدولة التي يكون نفوذها السياسي أكثر مـن وزنهـا العسكري والاقتصادي، وذلك لأنها في الأصل تحدد مصالحها الوطنيـة لتتـضمن وسائل جذابة كالمساعدات الإنسانية والاقتصادية، وجهود حفظ السلام. ففي العقـدين الماضيين كان للنرويج يد في العديد من مفاوضات السلام فـي الفليبـين، البلقـان، كولومبيا، غواتيمالا، سريلانكا، والشرق الأوسط. وقد أحسنت هذه الجهود وعززت مكانتها في المجتمع الدولي، وبالتالي عززت قوتها الناعمة (Nye, 2004, p. 10).

إن معايير القوة الناعمة كما ناقشها (جوزيف ناي) والباحثون الآخرون هـو: الجاذبية (attraction)، الإقنـاع (persuasion)، الاسـتقطاب (cooptation)، والمحاكاة (emulation) (Li, 2009, p. 4) .

إن القوة الناعمة للدولة تقوم بشكل أساسي على ثلاثة مصادر هي: الثقافة، والقيم والمبادئ السياسية، والسياسة الخارجية (Nye, 2004, p. 11).

ويقصد بالثقافة مجموعة القيم والممارسات التي يعرف بها المجتمع، وتشمل الأدب، والفن، والتعليم. أي تتضمن الثقافة العالية (High Culture) والثقافة الشعبية (Popular Culture).

وهناك نقاش بين الباحثين حول كيفية تكوين أو إنشاء القوة الناعمة من ثقافة الدولة أو المجتمع. فمن يرى بأنه ليس من الضروري أن يكون جميع العناصر أو مكونات الثقافة، الإنجذاب والتعاطف، فإنه يمكن أن تكون بعض السمات أو المظاهر للثقافة طبيعية أو ملائمة لمجتمع معين، بينما تكون غير مقبولة بشكل تام لدى مجتمع آخر (Li, 2009, p. 8).

ولذلك يرى (ناي) بأن بعض الباحثين يقعون في خطأ عندما يخلطون بين سلوك أو أسلوب الجاذبية (attraction behavior) مع المصادر الثقافية (cultural sources). فعلى سبيل المثال فإن (كوكا كولا أو ماكدونالدز) منتشرة في العالم الإسلامي ولها محبوها، ولكنهم ليسوا بالضرورة أن يحبوا الولايات المتحدة، أو عندما يدعي رئيس كوريا الشمالية بأنه يحب (بيتزا والأفلام الأمريكية) فإن هذا لا يؤثر على برنامجه النووي. وهذا يعني بأنه ليس في الغالب أن تكون الثقافة الشعبية مصدراً للقوة الناعمة، بل إن تأثير أي مصدر للقوة يعتمد على البيئة والمحيط، فمثلاً الأفلام الأمريكية التي تجذب الناس في الصين وأمريكا اللاتينية نحو الولايات المتحدة يمكن أن يكون لها تأثير معاكس أو بالأحرى يمكن أن تضعف القوة الناعمة للولايات المتحدة في المملكة العربية السعودية أو باكستان.

إن التعليم ومستوى الجامعات هي أيضاً أحد مصادر القوة الناعمة، فإن مستوى وشهرة الجامعات الأمريكية والتبادل الأكاديمي والعلمي يعززان القوة الناعمة للولايات المتحدة. كما أن الطلاب في الكثير من الدول في العالم يفضلون التعليم في أمريكا، وأن هذا الجذب يشكل قوة للولايات المتحدة (Nye, 2004, p. 12).

وتجدر الإشارة إلى أن مصادر الثقافة، وخاصة الثقافة الشعبية لا تكون تحت سيطرة الدولة بشكل مباشر في المجتمعات الديمقراطية، لذلك يمكن أن لا تنتج عادة

الأهداف والغايات السياسية التي ترغب بها الدولة أو المرسومة لها. فعلى سبيل المثال في خلال حرب فيتنام كان لحكومة الولايات المتحدة أهداف وغايات سياسية متعددة كانت تتضمن الانتصار العسكري على الشيوعية في فيتنام، والانتصار السياسي على الشيوعية في أوروبا الوسطى، فإن الثقافة الشعبية ووسائلها لم تساعد على إنتاج النتائج المطلوبة في الأولى، بينما ساعدت في إنجاز الأخيرة (Nye, 2004, p. 52).

أما المبادئ والقيم السياسية كمصدر منشأ للقوة الناعمة فهي السياسات الداخلية وانفتاحها، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، ومصداقية القيادات السياسية، وقيم العدالة ونظام المحاكم، وحرية الرأي والتفكير، أو بمعنى آخر كل الشؤون الداخلية، الرسمية منها وغير الرسمية، التي تعزز احترام الدولة، وفيها عنصر الجذب للآخرين (Rugh, 2009, p. 9).

أما السياسة الخارجية للدولة فهي أيضاً أحد مصادر القوة الناعمة، فإن طريقة بناء العلاقات مع الدول الأخرى والقيم التي تعبر عنها الدولة في جوهر سياستها الخارجية يعد مصدراً لانجذاب الآخرين نحو تلك السياسات. كما أن جميع الدول تسعى إلى تحقيق مصالحها الوطنية من خلال سياستها الخارجية، ولذلك تحاول الدول أن تصيغ سياستها الخارجية لجذب الآخرين للتعاون من أجل تحقيق مصالحها بشكل تتوافق مع مصالح الدول الأخرى. وأن القوة الناعمة هي تعبئة التعاون مع الآخرين دون اللجوء إلى التهديد أو الجزاءات. والسياسة التي تستند إلى تعريف شامل وذات بعد نظر للمصلحة الوطنية تكون أكثر جاذبية للآخرين من السياسة المستندة إلى التعريف الضيق والقصير النظر للمصلحة الوطنية. فعلى سبيل المثال عندما تكون المساعدات الخارجية من أجل التنمية الدولية إحدى وسائل السياسة الخارجية، فإن هذه السياسة تلقى احترام الآخرين وتعزز صورة الدولة في المجتمع الدولي (Nye, 2004, p.61).

لقد أبرزت نظرية القوة الناعمة لجوزيف ناي، مجموعة من الأسئلة لدى مجموعة من الباحثين الصينيين الذين رأوا أن تحديد العلاقة المعقدة بين القوة الصلبة والقوة الناعمة لا تزود أجوبة واضحة للمزيد من الألغاز البارزة حول ذلك

الموضوع، وعلى سبيل المثال أين الحد الفاصل بين القوة الصلبة والقوة الناعمة؟ إذا قدمت دولة (أ) مساعدات اقتصادية إلى دولة (ب) من دون طلب شـيء بالمقابـل سواء بشكل واضح أم ضمني، هل هذا يعد قوة ناعمة أم قوة صلبة للدولة (أ)؟ هـل القوة الناعمة تتضمن فقط العوامل غير المادية؟ كيف نقيس القوة الناعمة؟ والأهم من ذلك كيف نعرف بأن القوة الناعمة، بحسب تعريف هذه النظرية، تترجم إلى النتـائج السياسية؟ ورأوا أنه من الناحية المنطقية ليس واضحاً لماذا تكـون الثقافـة والقـيم والمبادئ السياسية مصدراً للقوة الناعمة؟ ويرون أيضاً أن تصنيف الثقافـة والقـيم السياسية بجانب السياسة الخارجية كمصدر للقوة الناعمة فيها شيء من الغمـوض، حيث إن الثقافة والقيم هي أيضاً جزء من العلاقات الخارجية للدولة، إضافة لما تلعبه القيم من دور في السياسة الخارجية.

ويعتقدون أن هذا الاستنتاج يستند إلى فرضية كون هذه المصادر للقوة هـي مصادر جذّابة ومقنعة في طبيعتها، ولكن في الواقع إن هذه الحالة لا تكـون دائمـة وصحيحة في كل الأحوال. فمن جانب، إن هذه المصادر للقوة الناعمة لا تنتج فـي العادة الجذب والمحاكاة، إذ في بعض الأحيان قد تؤدي الثقافة (الحـضارة) والقـيم والأنماط إلى الاستياء والاشمئزاز والعداء وحتـى النـزاع، فـإذا كانـت نظريـة (هانتنجتون) فيها الصحة، فإن المنابع الرئيسية للصراع في العالم الجديد لا تكـون الأيديولوجيا أو الاقتصاد، بينما منبع الصراع سيكون الثقافة والحـضارات. وفـي جانب آخر، فإن القوة الصلبة لا تستخدم دائماً للإكراه والتهديد والترعيـب، فـالقوة الصلبة أيضاً تستطيع أن تحدث، في ظروف معينة، الانجذاب والتفاهم. وإنه حتـى المصادر التقليدية للقوة الصلبة يمكن أن تكون مصدراً للقوة الناعمة، وخاصة عنـد استخدام هذه القوة في نشاطات حفظ السلام أو للأهداف الإنسانية. فعلى سبيل المثال رأينا كيف كانت حوامات قوات المارينز الأمريكية تحلق فـوق حاملـة الطـائرات (أبراهام لينكولن) لنجدة ومساعدة ضحايا زلزال تسونامي في أندونيـسيا، إذاً هـل كانت هذا القوة الصلبة ظاهرة في وجهها الإنساني؟

وعلى هذا الأساس، فإن هذه المجموعـة مـن البـاحثين، أبـرزوا مفهـوم (الاستخدام الناعم للقوة The Soft Use of Power). ويعتقدون أنه إذا كان المعيار

السلوكي أو الأسلوب والتوجه هي جوهر القوة الناعمة، فإن الثقافة والقيم والمبادئ السياسية للدولة يمكن أن تستخدم للإكراه، وأيضاً أن القوة العسكرية والاقتصادية يمكن أن تستخدم لجذب الآخرين.

فالفهم الصحيح للقوة الناعمة هي معرفة كيفية استخدام مصادر القوة سواء أكانت صلبة أم ناعمة. وفي الجوهر أن القوة الناعمة تقوم على الاستخدام الناعم للقوة لازدياد الجاذبية (attraction)، والقدرة الإقناعية (persuasiveness) للدولة. فإذا أحسنت الدولة استخدام مصادر قوتها من خلال ثقافتها، واقتصادها، وبرامجها السياسية من أجل جلب الرفاهية لشعبها، فإنها بالتأكيد ستكون موضع احترام وإعجاب الدول الأخرى، وإذا استخدمت مصادر قوتها بالحكمة والتعقل والحذر، وراعت وجهة نظر الدول الأخرى عند بناء علاقاتها معها، وعملت على المصلحة العامة للمجتمع الدولي، فإنها بالتأكيد ستربح احترام وصداقة وتعاون الدول الأخرى، وبذلك تتحقق مصالحها الوطنية كما ترسم لها (Li, 2009, p. 5-9).

والسؤال هنا، ما علاقة القوة الناعمة بالدبلوماسية؟ ولتوضيح هذه العلاقة نذكر بأن الدبلوماسية تستخدم إما وسيلة للإكراه، أو للإقناع، أو للتسوية، أو وسيلة للاتفاق. وكما جاء في تعريف وتحديد القوة الناعمة وعلاقتها بالقوة الصلبة، اتضح بأن القوة الناعمة هي تحقيق النتائج أو الغايات التي ترسمها الدولة دون الإكراه أو استخدام قوتها الصلبة والتي تتضمن القوة العسكرية والقوة الاقتصادية، أو حتى استخدام هذه القوة كوسيلة للإكراه. وبذلك فإن القوة الناعمة ترتكز على عنصر الإقناع بدلاً من الإكراه. ولكن وفي الوقت نفسه تستخدم الدولة، الدبلوماسية كإحدى الأدوات لتنفيذ سياستها الخارجية، وبناء العلاقات مع الآخرين في البيئة الدولية، والسياسة الخارجية أو طريقة وكيفية بناء العلاقات ونمطها وصيغتها هي وبالتالي أحد مصادر القوة الناعمة. وبذلك فإن الدبلوماسية هي الأداة أو الوسيلة التي تعتمد عليها الدولة في استخدام قوتها الناعمة. إذن الدولة تعزز وتروج قوتها الناعمة من خلال الدبلوماسية (Sun, 2008, p. 174).

وفي العالم الحديث الغني بالمعلومات نتيجة ثورة الاتصالات والمعلومات والتي سهلت وبشدة نقل المعلومات والأفكار بل والقيم من مكان إلى آخر في ثوان

معدودة عن طريق الوسائل الحديثة، فإن ذلك أدى إلى زيادة تنوع المعلومات إلى جانب ارتفاع وعي الجماهير، وبذلك أصبح الرأي العام أو الجماهير تلعب دوراً بارزاً في صناعة القرارات. بل وحتى في الدول الأوتوقراطية، لم يعد بمقدور الفئة الحاكمة حجب المعلومات عن الشعب ومن خلالها تحجيم دورها وتأثيرها على مجريات الأمور السياسية في البلد، وأقصى ما تستطيع الحكومات فعله هو إفساح المجال بصورة واضحة للوسائل الإيجابية من وجهة نظرها للوصول إلى الجماهير التي تتفق مع معتقداتها، ولكن بالرغم من ذلك لا تستطيع منع تنوع المعلومات وإيصالها (Leonard, 2002b, p.51). بل أصبح منع وصول المعلومات إلى الجماهير من خلال قطع وسائل إيصال هذه المعلومات من الأعمال غير المرغوبة دولياً. فعلى سبيل المثال عندما قطعت حكومة مصر وسائل الاتصالات والإنترنت على الجماهير أثناء التظاهرات الشعبية في فبراير 2011، فقد واجهت انتقادات دولية على جميع المستويات.

لذلك فقد أصبح الاتصال بالجماهير في الدول الأخرى من أولويات مهام الحكومات والوزارات الخارجية. ونتيجة لذلك انقسمت الدبلوماسية أو العمل الدبلوماسي إلى قسمين: النشاط الحكومي – الحكومي والذي تعرف الآن بالدبلوماسية التقليدية، والنشاط الحديث والتي هي النشاط الحكومي أو المدعومة من الحكومة والموجهة إلى الشعوب الأجنبية والتي تُسمى بالدبلوماسية العامة (Roberts, 2007, p.45). ويرى البعض بأنها الوجه الشعبي للدبلوماسية التقليدية (Leonard, 2002a, p.1).

إن القوة الناعمة هي القدرة على جذب الآخرين معتمداً على الثقافة والقيم والمبادئ السياسية للدولة، من خلال التأثير على الجماهير في الدول الأخرى، ومن خلال ذلك على حكوماتهم، إذن فالدبلوماسية العامة هي الأداة الرئيسي التي من خلالها يتم التواصل مع هذه الشعوب والتأثير عليها، وهي إحدى الأدوات الرئيسة لترجمة القوة الناعمة إلى أرض الواقع (Melissen, 2005, p.4).

إن الدبلوماسية التقليدية تعتمد في أغلب الأحيان على القوة الصلبة، وخاصة الاقتصادية منها، للوصول إلى نتائجها، ولكن الدبلوماسية العامة تعتمد على القوة

الناعمة، القوة الثقافية والسياسية والتعليمية وحتـى فـي بعـض الأحيـان القـوة الاقتصادية. إن الدبلوماسية الناجحة المعتمدة على القوة الصلبة يمكـن أن تـضمن احترام الدولة، ولكن في الوقت نفسه تبني علاقات مبنية على الخـوف، والإكـراه والشك. بينما الدبلوماسية العامة الناجحة والمعتمدة على القـوة الناعمـة، إضـافة لضمان احترام الدولة، تساعد في بناء علاقات مبنية على الود والتعاون (Taylor, 2006, p.50).

هناك ثلاثة أبعاد مهمة للدبلوماسية العامة، والتي تعتمد بشكل رئيسي علـى المعلومات التي تتوفرها الدولة، وبناء العلاقات الطويلـة المـدى (Long-Term Relations) (Nye, 2004, p. 110) .

فالبعد الأول هي الاتصال اليومي بالجماهير (Daily Communications)، والتي تعني الاستعداد الدائم لتقديم معلومات سريعة، وما يطلق عليه (رواية القصة) للمواطنين والصحفيين والإعلام بصفة عامة.

قبل أربعـة قـرون كتـب الفيلـسوف الإنجليـزي (Francis Baron) إن المعلومات هي القوة. ومع بدايات القرن الحادي والعشرين فإن الجزء الأكبـر مـن الجماهير داخل جميع الدول تحاول الوصول إلى هذه القوة والحصول عليها. وفـي جانب آخر فإن الحكومات قلقة بشأن تدفق المعلومات وتحاول السيطرة عليهـا. إن الثورة المعلوماتية الحالية تستند إلى التطورات السريعة والهائلة في أجهزة الحاسوب (كومبيوتر)، الاتصالات، والبرمجيات التي أدت إلى تضييق المسافات وتقليل كلفـة معالجة وإرسال المعلومات. وإن الخاصية الرئيسية لهذه الثورة التي يطلـق عليـه أحياناً، الثورة الصناعية الثالثة، لا تكمن فقط في السرعة في الاتصالات بل في كلفة نقل المعلومات. وأن هذه التغييرات أبرزت أهمية القـوة الناعمـة فـي الـسياسة الخارجية. فإذا كانت المعلومات هي القوة، ففي القرن الحادي والعشرين، تكون تلك القوة هي القوة الناعمة (Nye, 2002, p.42-43).

إن مهمة الاتصال اليومي تقع على عاتق الدبلوماسي سواء أكان من داخـل الدول، أي من خلال البعثات الدبلوماسية والعلاقات الدبلوماسية الثنائية، أم من خلال وسائل الإعلام والاتصالات، ومواقع الإنترنـت، والتـي تتـولى مـسؤوليتها إدارة

الدبلوماسية العامة داخل الوزارات الخارجية التي سارعت الدول في تكوينها خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وظهور أهمية الدبلوماسية العامة نتيجة التغييرات المذكورة (Roberts, 2007, p. 45).

إن السفارات والبعثات الدبلوماسية، وخاصة الملحقيـات الثقافيـة ومكاتـب المعلومات داخل السفارات، تؤدي دوراً مهماً في الاتـصال بالجمـاهير ووسـائل الإعلام في الدولة المستقبلة، بالرغم من أنها توصـف بالأعمـال التقليديـة، إلا أن العلاقات الإجتماعية التي يكونها الدبلوماسيون مع النخبة المثقفة، ومن بينهم رؤساء التحرير والمراسلين والصحفيين للجرائد والمجلات المشهورة والمقروءة يكـون ذا تأثير كبير في نقل السياسة الخارجية لبلاده والدفاع عنها من خلال تغطية الأحـداث التي تهم مصالح بلدها، وتكوين صورة حسنة لها (Ross, 2002, p. 79).

أما وسائل الاتصالات فتعد أكثر أهمية وفعالية في مهام الدبلوماسية العامـة ونقل المعلومات والتواصل مع جميع الشعوب في العالم. فهذه الوسائل هي أجهـزة البث من الراديو والتلفزيون ومواقع الإنترنت. إضافة لما لها من دور في الإتـصال اليومي، إلاّ أن هذا الجانب يتمثل البعد الثاني للدبلوماسية العامة والتي هي الاتصال الإستراتيجي (Strategic Communication)، ولقد أنشأت الكثيـر مـن الـدول إدارات ضمن هيكلية وزاراتها الخارجية للإشراف على نقل المعلومات والتواصـل مع المجتمعات كإحدى أدوات الدبلوماسية العامة، أو قامت بإنشاء وتمويـل هيئـات شبه رسمية للقيام بهذه المهمة. ففي الحقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكيـة كانـت سباقة في إنشاء هذه الوسائل، ففي عام 1917م أسست لجنة المعلومات العامة والتي كانت تهدف بالأساس إلى إقناع العالم بنبل أهداف السياسة الخارجيـة الأمريكيـة، وخلال الحرب العالمية الثانية أنشأت خدمة المعلومات الخارجية والتي كانت تبـث آراء الولايات المتحدة لأوروبا وآسيا للتصدي للإعلام الياباني والأمريكي، وهو مـا يعرف بصوت أمريكا (VOA) وكانت تبث بعدة لغات. وأثنـاء الحـرب البـاردة أسست وكالة المعلومات الأمريكية (U.S. Information Agency) تحت إشراف وزارة الخارجية، وكان الهدف الرئيسي منها فهم الرأي العام الخارجي والتأثير فيه، وقد نجحت هذه الوكالة في أعمالها، بل إن الدبلوماسية العامة أولت في إدارة الرئيس

ريغان إهتماماً واسعاً بحيث تم إشتراك وكالة المعلومات الأمريكية كإحدى أدوات الدبلوماسية العامة في صناعة القرارات السياسية، وخاصة في المصالح الأمنية للولايات المتحدة حين أسس الرئيس ريغان في عام 1983م مجموعة التخطيط الخاصة (Special Planning Group-SPG) داخل مجلس الأمن القومي الأمريكي للتخطيط والإشراف على الدبلوماسية العامة الأمريكية التي كان يترأسها مستشار الأمن القومي ويتضمن وزراء الخارجية والدفاع ومدير وكالة المعلومات الأمريكية (Cull, 2009, p.33-34).

فبعد أن لعبت الدبلوماسية العامة دوراً كبيراً في فوز الولايات المتحدة بالحرب الباردة، قامت الولايات المتحدة بتفكيك أدوات الحرب الباردة وخاصة الإعلامية منها، وكان منها حل وكالة المعلومات الأمريكية عام 1999م وضم اختصاصاتها إلى الخارجية الأمريكية. إلا أن أحداث 11 سبتمبر 2001م أدت إلى إعادة النظر بأدوات الدبلوماسية العامة الأمريكية وأولت اهتمامات الإدارة الأمريكية (Djerejian, 2003, p.13).

وفي عام 2002م أطلقت الولايات المتحدة راديو سوا (Radio Sawa) لتغطية سياساتها في العالم العربي والإسلامي، وبعد حربها على العراق في عام 2003م قامت الولايات المتحدة بإطلاق قناة الحرة الفضائية (Al Hurra TV) باللغة العربية لترويج مفاهيم الحرية والديمقراطية في الشرق الأوسط ولتحسين صورة الولايات المتحدة، ولوجود القناعة بهيمنة الإعلام المرئي على الجمهور العربي، ولتقابل قناة الجزيرة القطرية التي كانت تبث تقارير ورسائل مضادة للتوجهات الأمريكية، (Powers & El Gody, 2009, p.50) حيث وصفها (جوزيف ناي) بأحد مصادر القوة الناعمة لنفس الدولة التي فيها مقر قيادة القوة الصلبة الأمريكية في المنطقة. (Nye, 2004, p. 28) ولم تحصر هذه الأدوات للدبلوماسية العامة للولايات المتحدة فقط، بل قامت بريطانيا بإطلاق (BBC) باللغة العربية، وكذلك روسيا من خلال تلفزيون روسيا اليوم (Russia Today)، وفرنسا قامت بإطلاق (France 24)، وألمانيا عن طريق (Deutsche Welle) لترجمة

سياستهما الخارجية للمنطقة العربية والعـالم الإسـلامي (Powers & El Gody, 2009, p.51).

أما الإنترنت فيحتل اليوم مساحة شاسعة في عمل الدبلوماسية العامة، حيـث إن لكل الوزارات الخارجية والسفارات في العالم مواقعها الإلكترونية الخاصة، وتبث من خلالها المعلومات إلى الجماهير في كل دول العالم وتوضـح وتفـسر أهـداف سياستها الخارجية، إضافة للنشرات والأحاديث الرسمية والمجلات الإلكترونية التي تصدرها الهيئات الرسمية وغير الرسمية التي فاقـت أهميتهـا بالنـسبة للوسـائل المطبوعة، وخاصة أن هذه المواقع تعرض معلوماتها بمختلـف اللغـات (Ross, 2002, p. 79).

وقد جعلت شبكة الإنترنت من الممكن الوصول إلى عدد أكثر من الناس وفي أماكن أكثر، وخصوصاً إلى الدول التي تسيطر على وسائل الإعلام. لكنهـا كـذلك أحدثت نقلة في التأثير والقوة إلى حد أصبح ضروريا معه التواصل مع عدد أكبـر من الناس. (Nye, 2004, p.111) لذلك فإن النقلة النوعية في عالم الإنترنت والتي هي مواقع التواصل الاجتماعية كفيسبوك (facebook) وتويتر (twitter) ويوتيوب (YouTube) ، والذي يطلق عليها الطفرة الثانية في عالم الإنترنت (Web 2.0) أو الإعلام الاجتماعي (Social Media) تمثل إحدى أهم الأدوات للدبلوماسية العامة. (Arsenault, 2009, p. 135)

ففي خطاب لها في كلية بول نيتزي للدراسات الدولية المتقدمة التابعة لجامعة جونز هوبكينز في واشنطن تحت عنوان (الدبلوماسية العامة والمواقع الاجتماعية في أميركا اللاتينية)، أشارت (جوديث ماكهيـل) وكيلـة وزارة الخارجيـة الأمريكيـة للدبلوماسية العامة إلى أهمية هذه المواقع في التواصل مع الجمهـور فـي الـدول الأخرى، ومعرفة فهمهم لسياسات الدول، وقالت إنه ومن تبعات ذلك الطفرة في عالم الإنترنت فإنه لا يمكننا أن نأمل بعد الآن بالتحكم في كيف، ومتى، ومن خلال أيـة قنوات يمكن للناس أن يشكلوا انطباعاتهم عنا. وقالت "والآن، وأكثر مـن أي وقـت سابق باتت الدبلوماسية العامة عنصرا حيويا في السياسة الخارجية الأميركية. فـإن التواصل مع الناس من حول العالم وإبلاغهم روايتنا إنما يروجان لمصالحنا الوطنية

ويعززان أمننا القومي. ولو لم نكن نحن من يروي قصتنا، كونـوا علـى ثقـة أن شخصا آخر سيفعل ذلك، ونحن لا نستطيع أن نبقى غير مكترثين في مـشهد دائـم التغيير.

كما أن وسائل الإعلام وتكنولوجيات التواصل الجديدة تعزز من قدرتنا علـى الإصغاء. وهذا هو التحسن الأول في أساليب الدبلوماسية العامة في القرن الحـادي والعشرين. فمواقع التواصل الاجتماعي توفر طرقا جديدة لإبقـاء آذاننـا صـاغية وحينما نفهم على نحو أفضل المواقف النابعة مـن ثقافـات البلـدان والاتجاهـات المتطورة سيمكن لمواقع التواصل الاجتماعي أن تساعدنا فـي صـياغة سياسـات أفضل.

وأي شخص يحمل هاتفا جوالا أو وصلة بشبكة الإنترنت بمقدوره أن يتصل بنا، ونحن نشاهد كل رسالة ونتواصل كجهتين متساويتين. وهذا الرد هو مـورد ذو قيمة هائلة، أكان الرد إيجابيا أم سلبيا، لأنه يتيح لنا أن نفهم على نحو أفضل كيـف يجري تفسير أفعالنا وقراراتنا من قبل الناس والحكومات في جميع أنحاء العالم.

كما بمقدوره أن يشكل نظام إنذار مبكر لتفادي مشاكل الدبلوماسية العامة قبل أن تتطور إلى أزمة بكل تداعياتها. وبمقدورنا كذلك أن نشاطر ونوفر ردودا سريعة على الأسئلة عندما تنشأ.

وتدعم وسائل الإعلام والتواصل الحديثة التزامنا بالمسؤولية المتبادلة بزيـادة القدرة على الوصول والشفافية، وتتيح لنا أن نسعى للأهـداف المـشتركة للحـوار والشراكة. كما أنها تساعدنا على تطوير النية الحسنة والتواصـل المباشـر بـين شعوبنا" (ماكهيل، 2011).

ومن أمثلة أهمية هذه المواقع فقد أشارت إلى أنه إعداداً لزيارة الرئيس أوباما إلى أمريكا اللاتينية في وقت سابق من شهر آذار/مارس من هذا العام، فقد فتحـت إدارة الدبلوماسية العامة في وزارة الخارجية الأمريكية صفحة على موقع فيـسبوك للطلاب من البرازيليين إرسال آرائهم حول زيارة الرئيس أوباما والتواصـل معـه، فعلى مدى إسبوعين تلقت الصفحة أكثر من 31 ألف رسالة نـصية و500 شـريط فيديو من جميع أنحاء البرازيل متضمناً رسائل الترحيـب، والاقتراحـات، وإبـداء

الإعجاب والمودة للرئيس. كما أن السفارة الأمريكية في العاصمة برازيليا أشارت إلى أن قاعدة المعجبين لموقع السفارة على فيسبوك قد أزداد بنسبة تزيد عن 750 في المئة وضاعفت أتباعها على موقع تويتر. وكما تقول ماكهيل إن الشاهد الحقيقي على نجاح الحملة كان في رسائل المواطنين البرازيليين الذين كانوا يتلهفون للتواصل مع الرئيس أوباما (ماكهيل، 2011).

ومن ناحية أخرى، فإن هذه المواقع الاجتماعية ذات صلة مباشرة بالأمن الداخلي للدولة، وذلك من خلال التواصل الذي يتم فيها سواء أكانت في الداخل أم مع الجهات الخارجية. فعلى سبيل المثال إن عدم تواصل القيادات المصرية مع الصفحات التي أنشأها الشباب المصريون للدعوة إلى الإصلاح السياسي في البلاد، ومحاولة فهم واستيعاب الآراء والتعامل معها بشكل جدي، أدت إلى التفاف جماعي حول هذه المواقع، وأصبحت تشكّل خارطة طريق لقيام ثورة. وبالفعل أدت إلى الثورة الشبابية (25 فبراير 2011)، وعلى أثرها تنحى الرئيس مبارك، وباتت تطلق على هذه الثورة اسم (ثورة فيسبوك).

أما البعد الثالث للدبلوماسية العامة فهي بناء العلاقات الطويلة المدى (Long-Term Relations) مع الأفراد والمؤسسات، وبالأخص النخبة المثقفة وجيل الشباب، والتي تتم من خلال البعثات الدراسية، والتبادل، والزيارات، ودورات التدريب، والمؤتمرات (Nye, 2004, p. 109).

وفي هذا البعد للدبلوماسية العامة يبرز دور الدبلوماسية الثقافية كإحدى أدوات السياسة الخارجية لبناء علاقات طويلة الأمد مع الدول والشعوب الأخرى (Leonard, 2002a, p.9).

تتمثل البعثات الدراسية أهمية كبرى في بناء العلاقات وتكوين الأثر على النخبة السياسية والثقافية في البلدان الأخرى، ولذلك فإن الكثير من الدول تعول على هذه العلاقة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية على المدى البعيد، وتخصص ميزانيات هائلة للزمالات الدراسية وإعطاء المنح للطلاب الأجانب لمواصلة دراستهم (Rugh, 2009, p. 15). فعلى سبيل المثال تقوم وزارة الخارجية الأمريكية بتمويل ودعم عدد كبير من برامج التبادل إلى الولايات المتحدة، وأهمها برنامج فولبرايت

(Fulbright)، وبرنامج المجلس الأمريكي للقادة السياسيين الشباب (ACYPL) والكثير من البرامج الأخرى التي تهدف إلى إقامة علاقات طويلة المدى مع العديد من فئات وشرائح المجتمعات في الدول الأخرى (موقع مكتب الشؤون التعليمية والثقافية بوزارة الخارجية الأمريكية exchanges.state.gov).

وهنا يبرز دور المؤسسات الثقافية، الرسمية منها وغير الرسمية، في تكوين علاقات إستراتيجية تخدم مصالح البلاد، وهذا أيضاً يؤكد دور الفاعلين غير الحكوميين في الدبلوماسية بشكل عام والتي تسمى بدبلوماسية المنظمات غير الحكومية (NGO's Diplomacy). فمنها على سبيل المثال المركز الثقافي البريطاني الذي يقوم بدور كبير كأداة للدبلوماسية العامة والتي تمول وزارة الخارجية وشؤون كومنويلث البريطانية (FCO) بعض من نفقاتها، فإن لهذه المركز فروع في الكثير من دول العالم، تقدم دورات لتعليم اللغة الإنجليزية، وعرض النتاجات الفكرية للمؤلفين البريطانيين في شتى المجالات العلمية، ومنح دراسية ومنها البرنامج المعروف، (Chevening)، التي من خلالها يحصل حوالي 2300 طالب أجنبي على هذه المنحة ويسافر للدراسة في بريطانيا سنوياً. ومن البرامج المرتبطة بالعلاقات الإستراتيجية، برنامج (صين-المملكة المتحدة: الارتباطات عبر الثقافة China-UK: Connections Through Culture) والتي تهدف إلى تعزيز العلاقات الثقافية بين المنظمات في كلتا الدولتين وازدياد التبادلات الثقافية بينهما (Bound et,al, 2007, p. 18).

إن التبادلات الدراسية تجد تأثيرها في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة على مدى بعيد، فإن الطلاب الذين يدرسون ويعيشون في دولة ما تخلق لديهم شعور المودة والعطف تجاه هذه الدولة. إضافة لذلك فبعد عودة الطلاب وانتهاء دراستهم في جامعات مرموقة وعالية الكفاءة، فبالطبع إن أكثر هؤلاء الطلاب، وبمرور الوقت، يتولون مناصب سياسية وأمنية هامة وحساسة في بلدانهم. لذلك يرى (جوزيف ناي) إن برامج المنحات الدراسية والتبادلات الطلابية كانت عاملاً حاسماً من عوامل تقويض الإمبراطورية السوفيتية. فعلى سبيل المثال إن (أليكسندر ياكوفليف Aleksandr Yakovlev) الذي تخرج في جامعة كولومبيا عام 1958م

كان متأثراً بأفكار أستاذه (ديفيد ترومان). وبعد عودته ومع مرور الـزمن أصـبح ياكوفليف أحد أعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفيتي وتبـوأ مناصـب هامة وحساسة، وكان المـؤثر الرئيـسي للأفكـار الليبراليـة لـرئيس (ميخائيـل غورباتشوف).

كما يقول أوليغ كـالوغين (Oleg Kalugin) أحـد خريجـي الجامعـات الأمريكية والذي أصبح فيما بعد أحد كبار مسؤولي جهاز الاسـتخبارات الـسوفيتي السابق (KGB) إن التبادل الدراسي كان حصان طروادة للاتحاد السوفيتي، فقد لعب دوراً كبيراً في تآكل النظام السوفيتي وبرزت تأثيرها علـى مـر الـسنين (Nye, 2004, p. 46).

بل حاولت الولايات المتحدة تفعيل ريادتها في مجال العلـوم والتكنولوجيـا، كإحدى أدوات السياسة الخارجية ليس فقط مـن خـلال برنـامج التبـادل والمـنح الدراسية، بل من خلال ابتكار آلية جديدة للاستفادة مـن القـوة الناعمـة العلميـة وتوظيفها في مجال الدبلوماسية العامة. فقد اعتمدت على دبلوماسية المبعوثين، ليس داخل أجهزة الوزارة الخارجية، بل مرتبطة مباشرة بالرئيس الأمريكي. لذلك عـين الرئيس أوباما مجموعة من المبعوثين العلميين له في الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا، ففي كانون الثاني/ يناير عام 2010 عين البروفيسور أحمـد زويـل، المـصري-الأمريكي الحاصل على جائزة نوبل في الكيمياء عام 1999م، كأول مبعوث علمـي للرئيس الأمريكي بالشرق الأوسط، وقام بجولة دبلوماسية إلى كل من مصر وتركيا وقطر لدراسة تطوير شراكة علمية أقوى بـين دول الـشرق الأوسـط والولايـات المتحدة، والبحث عن آلية كيفية المشاركة الفعلية فى بناء قاعدة علمية وتكنولوجيـة فى العالم الإسلامى، فى الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا، وتكـوين مراكـز علميـة وبحثية متطورة. وقال زويل "وفي الوقت الحالي، تميـز الكثيـر مـن المـسلمين الموجودين في الغرب في مجالات متنوعة، بدءا من العلوم والتقنية والتجـارة إلـى الفنون والإعلام. ويمكن أن تساعد هذه الإنجـازات، والقـيم التـي تمثلهـا العـالم الإسلامي على استعادة جزء من إرثه العظيم كرائد في العلوم مـن خـلال تكملـة الجهود والتطلعات المحلية.

ومن المؤكد أن تعزيز العلاقات مع هذه الأغلبية المعتدلة سيصب في صالح الولايات المتحدة، حيث تجد هذه الأغلبية نفسها محصورة في صراع مع أقلية من المتعصبين" (زويل، 2010).

إن الدبلوماسية العامة تجد لها ممارسات ضعيفة في سياسات دول الشرق الأوسط وخاصة الدول العربية منها، بالرغم من أن الخطابات وإبراز صور القادة والزعماء تلعب دوراً رئيسياً في سياسات هذه الدول، إلا أن مفهوم القوة الناعمة كأداة للسياسة الخارجية لهذه الدول لم يتطور، ويثبت ذلك قلة النشاطات الثقافية العربية المؤسسة في الخارج. إلاّ على نقيض ذلك نرى فعالية الدبلوماسية العامة الإيرانية كدولة شرق أوسطية، وخصوصاً دبلوماسيتها الثقافية. لقد كان أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الإيرانية، على الأقل من الناحية النظرية، هي تصدير ثورتها الإسلامية الذي قامت عام 1979م إلى خارج إيران. إن الوسائل التي كان يجب أن تصدر بها ثورتها لم تحدد بشكل واضح، وحتى إن وجهة نظر النظام في تصدير ثورتها بالقوة لم تكن واضحة، ولكن الشيء الواضح كان إدراك الجمهورية الإسلامية لأهمية القوة الناعمة في انتشار رسالتها الثورية (Maltzahn, 2009, p.35-36). كما أشارت إليه الإمام خميني مرشد الثورة الإسلامية في حديث له عام 1980م أن الوسائل الهائلة التي يمكن من خلالها أن تنجح الثورة هنا وتصدر إلى الخارج، هي التبليغات بشكلها الصحيح (Rajaee,1990, p.72). ولذلك الهدف أنشات في عام 1984م المجلس الأعلى للثورة الثقافية (Supreme Council of the Cultural Revolution).

وفي هذا المجال قامت إيران بتوظيف حركة ثقافية واسعة خارج إيران للوصول إلى أهدافها المنشودة. وقامت بتأسيس مؤسسات ثقافية مختلفة ومنها منظمة النشر الإسلامية (Islamic Propagation Organization)، والجمعية الدولية للتقارب بين المدارس الإسلامية للفكر (The Association for the Rapprochement Between the Islamic Schools of Thought)، ومجلس نشر اللغة والأدب الفارسي (the Council for the Dissemination of the Persian Language and Literature). واندمجت هذه المؤسسات في عام

1995م لتشكل منظمة الثقافـة والعلاقـات الإسـلامية (Islamic Culture and Relations Organization-ICRO) ثم أصبحت بعد ذلك مسؤولة عـن توجيـه وتنسيق السياسات الثقافية الخارجية لإيران. (ICRO, 2011)

إن منظمة الثقافة والعلاقات الإسلامية فتحت مراكز لها فـي العديـد مـن الـدول الإسلامية، ومنها أندونيسيا وماليزيا وباكستان، إلا أنه يمكن إلقاء الضوء علـى دور الدبلوماسية العامة الإيرانية وتوظيف قوتها الناعمة من خلال هذه المؤسسة والعديـد من الفعاليات الثقافية في علاقاتها مع سوريا. فبالرغم من العلاقات السياسية الجيـدة التي تربط بين البلدين والتوافق في الكثير من المواقف الإقليميـة والدوليـة، إلا أن إيران كانت مندفعة أكثر في تطوير علاقاتها الثقافية، وبناء العلاقات بين الـشعبين وتعريف الثقافة الإسلامية الإيرانية في الدول العربية، ولذلك فتحت المركز الثقـافي الإيراني في دمشق في عام 1984م كضرورة لإعطاء الأهمية للعالم العربـي. وأن هذا المركز يهدف إلى تقديم وتعريف التاريخ والثقافة الإيرانيـة، وتقـديم المفـاهيم الرئيسية للثورة الإيرانية، والترويج للغة الفارسية وأدبها، والتبادل الثقافي وتنظـيم التبادل بين الجامعات في البلدين على مستوى الطلاب والأساتذة. وكل هذه الأهداف هي نفس الغايات الأساسية لمفهوم القوة الناعمة والدبلوماسية الثقافية التي هي أحـد أهم وسائل الدبلوماسية العامة. ويقوم هذا المركز بتحقيق أهدافها من خلال العديد من النشاطات التي تنظمها وتنسقها وتشرف عليها، ومنها النشاطات البحثيـة والنـشر والتوزيع، وإقامة المعارض الثقافية، والأسبوع الثقافي ونشاطات أخـرى. ويـرى الباحثون أن إيران نجحت من خلال دبلوماسيتها الثقافية في خلق التعـاطف وإبـداء الاحترام لمبادئ ثورتها عند شعوب الدول التي ترتبط حكوماتها بعلاقـات سياسـية جيدة (Maltzahn, 2009, p.38-40).

إذن إن أبعاد ووسائل الدبلوماسية العامة، التي تكون إما هيئـات رسـمية أو مؤسسات وهيئات غير رسمية، هي مصادر القوة الناعمة، وتشكل أحد أهـم أدوات السياسة الخارجية للدول في عصر الثورة الصناعية الثالثة والطفرات التكنولوجيـة الهائلة. ولكن ما عناصر الدبلوماسية العامة؟ وكيف تكون الدبلوماسية العامة فعالـة في تسخير القوة الناعمة للدولة؟ وما الأهداف التـي تـسعى الدولـة مـن خـلال

الدبلوماسية العامة الوصول إليها؟ وهل الأمن الوطني هي أحد تلك الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال الدبلوماسية العامة؟

تقوم الدبلوماسية العامة على مجموعة من العناصر وهي: (صفار، 2010، ص4)

1. الارتكاز على الحوار كقناة إتصال مزدوجة.
2. صياغة الرسائل الاتصالية التي تهدف إلى خلق صورة ذهنية عن الدولة لدى الآخرين، واستقبال وتحليل وتفسير الرسائل المتلقاه من الخارج.
3. وسائل إرسال هذه الرسائل سواء عبر وسائل إلكترونية، أم اتصالات شخصية.
4. تحديد الأطراف المستقبلة لهذه الرسالة.
5. فعالية هذه الرسالة.

إذن الدبلوماسية العامة لا تقوم فقط بإرسال رسائلها فقط، بل ترتكز على الحوار كقناة اتصال مزدوجة، وبهذا العنصر تختلف الدبلوماسية العامة عن الدعاية (Propaganda) والتي هي إرسال الرسائل باتجاه واحد دون التركيز على كيفية استقباله وفهمه عند الطرف الآخر، وكذلك باتسامه بعدم الدقة والانحياز. (Copeland, 2006, p.22) وتظهر هذا العنصر أهمية التبادلات والبعثات الدراسية عن الأبعاد أو الوسائل الأخرى للدبلوماسية العامة، حيث إن هذا البعد أكثر تأثيراً لاستناده على الاتصال المزدوج (Nye, 2004, p.111).

إن كيفية صياغة الرسائل وتحديد محتواها والجمهور المستهدف هي أحد أهم عناصر الدبلوماسية العامة، بل المفتاح الرئيسي لإنجاح جهودها وفاعليتها. إن تحديد الأطراف المستقبلة للرسالة، أي الجمهور المستهدف (Target Audience)، وفهمها بالشكل الصحيح، لا يقتصر فقط على معرفة كيف يفكر هذا الجمهور، بل معرفة لماذا يفكرون هكذا، وتساعد في الوصول إلى الأهداف التي تعمل عليها الدبلوماسية العامة. (Lynch, 2006, p.32) وهنا تبرز أهمية مراكز البحث، وخاصة مراكز استطلاعات الرأي في الدبلوماسية العامة، حيث إن دور هذه المراكز يكمن في تعريف ميول واتجاهات الرأي العام في الدول، وتحديد اهتماماتها، وكيفية تفكيرها، والتمييز بين أفكار وتوجهات النخبة المثقفة فيها وعامة الشعب،

وكيف أن قادة الرأي Opinion-Leaders يؤثرون علـى آراء المجتمـع. أي أن استطلاعات هذه المراكز هي التي تحـدد الجمهـور المـستهدف لتركيـز جهـود الدبلوماسية العامة عليها. والأهم من ذلك أن هذه الاستطلاعات تزود صانعي القرار بالمعلومات لتساعدهم في كيفية صياغة السياسة الخارجية الصحيحة، والتي بـشأنها يساعد منفذوها للوصول إلى الهدف الصحيح (Fouts, 2006, p.9).

إن الأرقام التي تزودها هذه المراكز من خلال استطلاعاتها للرأي تحدد أيضاً مصادر القوة الناعمة الأكثر انجذاباً في الدولة، ثقافتها، مؤسساتها التعليمية، قوتهـا الاقتصادية وكيفية تسخيرها، شخصية قادتها، نظامها السياسي ومؤسساتها، نظامهـا القضائي، سياستها الخارجية، وإلى ما ذلك. وتساعد في فهم الرسائل المتلقـاه فـي الخارج وتحليلها وتفسيرها (Taylor, 2006, p.54).

أما فعالية الرسالة، أي نجاح نشاطات الدبلوماسية العامة، فهي عملية معقـدة وتحتاج إلى الصبر والتأني في تحقيقها، وهناك الكثير من العوامل التي تحدد فعالية هذه الرسالة، فمنها مثلاً المعتقدات الدينية، فعلى سبيل المثـال نجـاح الدبلوماسـية العامة الإسرائيلية في أمريكا من خلال اللوبي الإسرائيلي (AIPAC) يكمـن فـي السيطرة اليهودية في نشر حقوقها الدينية والتي استطاعت من خلالهـا أن تحـصل على الدعم المنظم من ملايين الأمريكيين. بينما فشلها في أوروبا والعديد من الـدول الأخرى هي السيطرة الإنجيلية داخل شعوب هذه البلدان. (Taylor, 2006, p.62) وأن الدبلوماسية العامة النشطة يجب أن تُعرف المعتقدات الدينية كقوة محركة للثقافة ويتضمن أيضاً الثقافة السياسية، وأن الدين يعد من أهم المحددات في حياة الأفـراد، وحياة المجتمع ككل (Marshall & Farr, 2009, p.199).

وهناك معضلة تعد من أهم العراقيل أمام الدبلوماسية العامة وهي الفجوة بين الأقوال والأعمال (Say-do-gap) وتتشكل ذلك في تجاهل آراء ومعتقدات الشعوب الأخرى عند صياغة القرار السياسي وصـنعه، وبعـدم اشـراك القـائمين علـى الدبلوماسية العامة في هذه العملية (Fouts, 2006, p.14).

إن القول شيء والفعل شيء ينعكس سلباً على احتـرام الدولـة وصـورتها ومكانتها، وفي تحقيق أهدافها. فعلى سبيل المثال إن السياسة الخارجيـة الأمريكيـة

فيها هذه الثغرة وتقع دوماً في هذه المشكلة. فعندما تدعي الولايـات المتحـدة أنهـا الداعم الأقوى لحقوق الإنسان، وفي نفس الوقت يسمع العـالم ويـرى (أبوغريـب وغوانتانامو). وعندما تقول بأنها تدعم الديمقراطية وتروج لها، فإنها في نفس الوقت تدعم أنظمة دكتاتورية لأنها تحتاج إلى دعمها، وتعـارض حكومـات ديمقراطيـة منتخبة (من فنزويلا إلى السلطة الفلسطينية) عندما لا تعجبها سياساتهم، بل وتحاول إطاحتهم. وبذلك لا تستطيع الدبلوماسية العامة أن تُحسن صورة الدولة بينما في ظل تدفق المعلومات يرى ويسمع الناس على مدار 24 ساعة ما يجري وما يحدث. مـن هنا يجب أن تركز الدبلوماسية العامة على ما تفعله دولهم وقادتهم السياسيون، وليس على ما تقول (Taylor, 2006, p. 57).

أما أهداف الدبلوماسية العامة، فقد حددها مارك ليونارد (Mark Leonard) خبير في الشؤون الدبلوماسية العامة بأنها: (Leonard, 2002b, p.50)

1. زيادة تآلف الدولة (Increasing familiarity).
2. زيادة التقدير للدولة (Increasing Appreciation).
3. ربط الشعوب (Engaging People).
4. التأثير على توجهات الأفراد (Influencing People's Behaviors).

أما جيا وانج (Jia Wang) فقد حدد ثلاثة أهداف رئيسية للدبلوماسية العامة وهي: (Maltzahn, 2009, p.40)

1. تعزيز الأهداف والسياسات الوطنية للدولة والترويج لها.
2. الاتصال والتواصل مع الأفكار والتصورات، والقيم والمعتقدات، لـشعب دولـة أخرى.
3. بناء التفاهم المشترك والعلاقات الدائمة.

يتضح من ذلك أن أهداف الدبلوماسية العامة تتفـرع إلـى أهـداف أمنيـة، وأهداف سياسية واقتصادية، وحتى هذه الأهداف لا يمكن فـصلها عـن الأهـداف الأمنية، لارتباطها بالأبعاد السياسية والاقتصادية للأمن.

لقد امتد مفهوم الأمن في عصر العولمة والإعتماد المتبادل نتيجة للتطـورات الهائلة في التكنولوجيا، ليشمل عناصر غير عسكرية، كالعناصر الاجتماعية والثقافية

والاتصالية. فباتت دبلوماسية الإقناع القائمة على الثقافة، والمعلومـات، والاتـصال بالجماهير من أهم خطوط الدفاع الأولية التي يمكن أن ترتكز عليهـا الاسـتراتيجية الأمنية للدول، وذلك لاتسامها بالسهولة والرخص، وهذا ما يسمى بـالأمن الوقـائي (Pahlavi, 2003, p.13). ومن خلال أبعادها ووسائلها والتي تُكون القوة الناعمـة للدولة، فإن الدبلوماسية العامة هي النمط الفعال لتحقيق الأمن الوقائي للدولة.

ويترتب على ذلك أن الدولة تسعى من خلال الدبلوماسية العامة إلـى بنـاء علاقات التعاون والصداقة مع الدول الأخرى، وذلك من خلال بناء العلاقـات مـع شعوبها، والتواصل معها، حيث بات الرأي العام في الدول يساهم بشكل كبيـر فـي صياغة سياسات دولتها. وحتى إذا كانت بين الدولتين علاقات سياسـية واقتـصادية قوية على شكل تحالف دائم ومستمر، فإن الرأي العام يمكن أن يؤثر علـى بعـض مؤسسات الدولة التي تقر السياسة الخارجية للدولة. ومنها على سبيل المثـال أنـه بالرغم من العلاقات الإستراتيجية التي كانت تربط الولايات المتحدة بتركيا، إلاّ أنـه تحت ضغوطات الرأي العام التركي لم يوافق البرلمـان التركـي علـى اسـتخدام الأراضي التركية بعبور القوات الأمريكية فوق أراضيها في الحرب مع العراق، إلاّ أنه استطاع أن يستخدم القواعد العسكرية في أوزبكستان في حربها ضد أفغانـستان. (Nye, 2004, p.16) إذن تحسين صورة الدولة وقبول أفكارها وسياساتها يمكن أن يعطي الشرعية للدولة في تحقيق أهدافها، والتي تكون من ضمنها الأهداف الأمنية، كما في حالة العراق عندما حددت كدولة تهدد أمن الولايات المتحدة.

ففي أعقاب الحرب على العراق، أظهرت استطلاعات الرأي تدنياً هائلاً فـي شعبية الولايات المتحدة، وبذلك تحولت الأهداف الأمنية للدبلوماسية العامة للولايات المتحدة إلى محاولة التقليل والسيطرة على العداء المتصاعد، وإيجاد توازن جديد بين متطلبات الأمن ومستلزمات التواصل مع الناس. وعلى هذا الأساس قامت الولايـات المتحدة بمحاولات تفعيل دبلوماسيتها العامة كأداة لتوازن متطلبات الأمـن وتنـشيط مستلزمات التواصل مع الناس على اعتبار أن توصيل القيم والسياسات يخدم أهداف الأمن الوطني، أو أنها تحقق المصالح القومية عن طريق تزويد الشعوب حول العالم بالمعلومات وإشراكها والتأثير عليها. كما أشار إدوارد دجيرجيان في تقريره المقدم

إلى لجنة الأرصاد في مجلس النواب الأمريكي في تشرين الأول عام 2003 بعنوان (Changing Minds & Winning Peace) إن الدبلوماسية العامة تـساعد فـي تجاوز الخلافات وإبراز أوجه الشبه، وخاصة على صعيد القيم، وبذلك، عند تحسين مستواها، تـساهم فـي تـذويب العـداء وكـسر دوامتـه (Djerejian, 2003, pp.8,12,13).

ويعتمد الأمن الوطني في بعده السياسي على قدرة الدولة، وبالأخص، جهازها الدبلوماسي في الظهور على الساحة الدولية كعنصر يحترم مصالحه الحقيقية وقيمه الذاتية، وذلك من خلال مساهمتها الفعالة في تأمين نظام دولي يمكن أن يحظى فـي إطاره بذلك الإحترام (الشقحاء، 2004، ص 109).

إن تفعيل الدبلوماسية العامة لتحسين صـورة الدولـة لهـا جوانـب أمنيـة واقتصادية في الوقت نفسه، فمثلاً إن أهداف الدبلوماسية العامة الصينية تركّزت على عدة أبعاد في تحقيق أهدافها الوطنية، ومنها العمل لحصول الـدعم علـى شـرعية الحزب الشيوعي كالحزب المركزي الوحيد الحاكم في الصين، في الوقت الـذي لا يتوقع العالم من القادة الصينيين إصلاحات سياسية واقتصادية واقعية، ومحاولة إقناع الآخرين بأن هذا النظام يعمل بجد لمستقبل أفضل لشعبها. وتحاول أن تنظـر إليهـا كدولة متزنة، جديرة بالثقة وشريك اقتصادي ذي مسؤولية وأن لا يتخوف الآخرون على صعود قوتها الاقتصادية، والترويج لصعودها السلمي، وخاصة فـي محيطهـا الإقليمي بأنها لا تهدد المنطقـة، وبـل تـؤدي إلـى الازدهـار الجمـاعي (co-prosperity) وفي الوقت نفسه اطمئنان المجتمع الدولي بأن الصين بوصفها دولـة اقتصادية قوية، عضو جدير بالثقة وتشارك بنشاط في إحلال الـسلام الـدولي وأن إزدياد نشاطات الدبلوماسية الصينية في التعاون متعدد الأطراف (Multilateralist Cooperation) مثال على ذلك. (d'Hooghe, 2005, p.93) إذن تجمع أكثر من هدف في نشاط الدبلوماسية العامة الصينية اللذان يتصلان بالبعض وتعزز كل منهما الآخر.

إن تعامل دول عالم الجنوب مع الدبلوماسية العامة يتعلق بشكل أكبر بالتنمية والشؤون الاقتصادية، والتي يظهر فيها البعد الاقتصادي للأمن. فعلى سبيل المثـال،

بعد العملية التفجيرية في جزيرة بالي بأندونيسيا عـام 2002، أعطـت الحكومـة الأندونيسية الأهمية القصوى لدبلوماسيتها العامة لهدفين: أن أندونيسيا دولـة آمنـة، وإن هذه العملية لا تؤثر بشكل كبير على أمن الدولة، واستعمالها كأداة فعالة للتعاطي مع الأزمة السياحية، والتي تؤثر على اقتصاد أندونيسيا نتيجة لهذا العمل التفجيري. (Melissen, 2005, p.9)

إذن الدبلوماسية العامة كنمط دبلوماسي رئيسي في القرن الحادي والعشرين، تعد من الوسائل الرئيسية التي تتمكن الدولة مـن خلالهـا تفعيـل قوتهـا الناعمـة والاستفادة من التطور الكبير في مجال الاتصالات لتحقيق أهدافها الوطنية، ومنهـا أمنها الوطني، بوسائل أقل تكلفة من استخدام قوتها الصلبة.

الفصل الرابع
الدبلوماسية والأمن الإقليمي والدولي

يتناول هذا الفصل بحث العلاقة بين الدبلوماسية والأمن الإقليمي والدولي التي تشكل نظام الأمن الجماعي، وذلك من خلال البحث أولاً عن نظام الأمن الجماعي والأمن الإقليمي والدولي، ومن ثم الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام ، والدبلوماسية والتنمية والأمن، وأخيراً دور المنظمات الإقليمية في الأمن الجماعي.

1.4 نظام الأمن الجماعي والأمن الإقليمي والدولي

إن الحفاظ على السلام والأمن كان الدافع الرئيسي وراء إنشاء الأمم المتحدة، ويمثل أحد الأهداف الكبرى والجوهرية الواردة في ميثاقها. ويعد نظام الأمن الجماعي الأساس النظري والقانوني الذي استندت إليه المنظمة الدولية في تحركاتها المختلفة لاحتواء الصراعات الدولية والإقليمية والنزاعات المحلية.

ويقصد بنظام الأمن الجماعي العمل الجماعي المشترك بين أعضاء التنظيم الدولي من أجل المحافظة على الأمن والسلم الدوليين. ويهدف إلى العمل دون تغيير الواقع الدولي أو الإخلال بعلاقاته أو أوضاعه على نحو غير مشروع، وذلك عن طريق تنفيذ تدابير دولية جماعية كقوة ضاغطة ومضادة لمحاولات التغيير تلك. ونظام الأمن الجماعي لا يلغي الاختلافات في سياسات الدول والتناقضات في مصالحهما، وإنما يستنكر العنف المسلح كأداة لحلها، ويركز بدلاً من ذلك على الوسائل السلمية. من هنا فإن الأمن الجماعي يمثل جميع المحاولات لضمان أمن الدول (الخزرجي، 2005، ص 292).

وبذلك فإن نظام الأمن الجماعي يقوم على المقومات التالية:

1. التقنيات التي تستعملها المنظمة الدولية لإعاقة استخدام القوة في العلاقات الدولية أو التهديد باستعمالها.
2. الوسائل والإجراءات والتدابير لإقناع الدول باستخدام الوسائل السلمية لتسوية النزاعات.

3. لا يكون الأمن الجماعي موجهاً ضد دولة بعينها، بل يكون موجهاً أساساً ضد كل من يسعى إلى إهدار القواعد الشرعية التي ارتضتها الجماعـة الدوليـة لحكـم العلاقات فيما بين أعضائها وتغيير الواقع الدولي أو الإخلال بعلاقاته.
4. توافر الإجراءات والتدابير القسرية لرد العدوان الذي تتعرض له إحدى الـدول (Abass, 2004, p.113).

ويتضح من هذه المقومات أن ميثاق الأمم المتحدة قد وضـع نظامـاً دقيقـاً ومتكاملاً للأمن الجماعي، بحيث تضمنت مجموعة من مبادئ وقواعد سلوك عامـة وموحدة يتعين أن تلتزم بها كافة الدول، كبيرها وصغيرها في العلاقـات الدوليـة، وتحديد آلية مراقبة سلوك الدول، إضافة لفرض الجزاءات بما فيها العمل العسكري المتمثلة بمجلس الأمن، وأيضاً مجموعة من الأجهزة والآليات المكملة، هـدفها إمـا مساعدة الدول على تسوية خلافاتها بالطرق السلمية أو تهيئة الوسائل الكفيلة بتمكين مجلس الأمن من القيام بوظائفه بما في ذلك الجانب العسكري منهـا. إلا أن نظـام القطبية الثنائية والحرب الباردة القائمة بين المعسكرين كان له آثار وانعكاسات على نظام الأمن الجماعي، وبدأت الدول الكبرى تبحث عن ترتيبـات جماعيـة أخـرى لحماية أمنها، وفي هذا السياق حلّت مناطق النفوذ محل نظام الأمن الجماعي، والذي يتناقض معه كلياً، وذلك من خلال تقسيم مناطق النفوذ بين حلفي وارسو والـشمال الأطلسي (نافعة، 2005، ص 54).

وفيما بعد انتهاء الحرب الباردة حدثت تغييرات فـي طبيعـة نظـام الأمـن الجماعي، ويعود ذلك إلى عدد من الأسباب المتكاملة معاً، منها تغيير طبيعة النظـام الدولي وما رافقه من تغيير في آليات عمل المنظمة الدولية ذاتها، وخاصة مجلـس الأمن، والتغيير في طبيعة الصراعات السائدة، فبدلاً من أن تكون السمة الغالبة هي صراعات الدول ذات السيادة كما كانت في السابق، ظهرت الصراعات العرقية فيما بين أبناء الدولة الواحدة، الأمر الذي انبثقت عنه مفاهيم جديدة لدور الأمم المتحـدة. (أبو طالب، 1996، ص 102)، وكذلك تغيير مفهـوم الأمـن وظهـور تحـديات وتهديدات جديدة للأمن الذي بدوره أدى إلى تغيير مفهوم عمل نظام الأمن الجماعي وآلياته بحيث لم تقتصر بالدرجة الأولى على المفهـوم العـسكري، بـل ارتبطـت

بالتطور الاقتصادي والاجتماعي والتنمية، في ظل العولمـة والثـورة التكنولوجيـة والمعلوماتية، بالرغم من أن ديباجة ميثاق الأمم المتحدة نصت على العمـل علـى حدوث تقدم اجتماعي للبشرية ورفع مستويات المعيشة وتوجيه النظام الدولي لـدفع جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الأمام لجميع الشعوب ضمن إطار تعبئـة الطاقات لصيانة السلم والأمن الدوليين. إلا أنه لم يكن ضمن نطاق وظيفة وآليـات العمل الجماعي بل اتسع ليشمل إضافة للأمن والسلام، التنميـة وحقـوق الإنـسان والديمقراطية (زهران، 2005، ص 110).

إذن فإن تطور مفهوم الأمن نفسه أدى إلى توسع نظام الأمن الجماعي، فبعد انتهاء الحرب الباردة برزت مجموعة جديدة من المفاهيم الأمنية المغايرة للمفـاهيم التقليدية للأمن التي ظلت تحكم العلاقات الدولية لفترة طويلة، وهو ما جاء انعكاسـاً لمجموعة كبيرة من التحولات التي شهدتها البيئة الأمنية في هـذه الفتـرة، بحيـث انعكست تلك التحولات في بروز مجموعة جديدة من المفاهيم الأمنية خارج نطـاق المنظومة المفاهيمية الوستفالية. وفي هذا السياق، فقد شهدت فترة ما بعـد الحـرب الباردة جدلاً أكاديمياً حول طبيعة ومكونات مفهوم الأمن، وهو ما انصب بالأسـاس على محاولة توسيع وتعميق مفهوم الأمن. فقد ارتكز تعميق مفهـوم الأمـن علـى محاولة إضافة الأفراد، والإقليم، والنظام الدولي كوحدات للتحليل بدلاً من الدولة. أما توسيع مفهوم الأمن، فقد انصب على جعل مفهوم الأمن يتسع ليشمل قضايا الاقتصاد والبيئة والمجتمع. (محمد أمين، 2009، ص 13) وأصبح مفهوم الأمن علـى أنـه إنساني عالمي، لا يتجزأ، عموديا من الفرد إلى الدولة، وأفقيا، أي أن كل انهيار في مكان ما يؤثر في نهاية الأمر، إذا لم يواجه، على كافة الأماكن الأخرى (معلمـي، 2002، ص 201).

وفي هذا السياق، ظهر مفهوم الأمن الإنساني الذي طُرح لأول مرة في فترة ما بعد الحرب الباردة على أجندة العلاقات الدولية، إذ طرح تقرير التنمية البـشرية لعام 1994م مفهوم الأمن الإنساني، ويتركز على تحقيق أمن الأفراد داخل وعبـر الحدود بدلاً من التركيز على أمن الحدود ذاته. ومن هذا المنطلق فإن مفهوم الأمـن

الإنساني ظهر نتيجة للتحول في أنماط الصراعات، من صراعات بين الدول إلى صراعات داخل الدول (Mack, 2002, p.5).

وطرحه كوفي آنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة في معناه الشامل بأنه "ما هو أبعد من غياب العنف المسلح، فهو يشتمل على حقوق الإنسان، والحكم الرشيد (Good Governance)، والحق في الحصول على فرص التعليم والرعاية الصحية، وأن كل خطوة في هذا الاتجاه هي خطوة نحو تقليل الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي، ومنع النزاعات. فتحقيق التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف وحرية الأجيال القادمة في أن ترث بيئة طبيعية وصحية، هذه هي الأركان المترابطة لتحقيق الأمن الإنساني، ومن ثم الأمن الوطني" (Annan, 2000).

وبذلك يركز تعريف كوفي آنان على شقين، الأول هو التحرر من الخوف، ويمثل البعد السياسي لمفهوم الأمن الإنساني، وذلك من خلال منع النزاعات، وترسيخ السلام ما بعد الصراعات. وهذا يبنى على أن مصادر التهديد الأساسية للأمن والسلم الدولي هي من الصراعات داخل الدول وليس بين الدول (Mack, 2002, p.5). والثاني هو التحرر من الحاجة أي البعد الاقتصادي-الاجتماعي للأمن الإنساني ممثلاً، في التنمية والأمن الصحي والبيئي. ومن الباحثين من يرى أن الأمن الإنساني يعني التحرر من الخوف دون التحرر من الحاجة، وذلك لسببين: الأول يتمثل في أن التعريف الواسع للأمن الإنساني يصبح مرادفاً لكافة الأشياء السيئة التي قد تهدد أمن الأفراد فقط. والثاني هو أن الإبقاء على المفهوم من خلال التركيز على التحرر من الخوف ومن التهديد باستخدام القوة، يربط المفهوم بأجندة عملية قوية (Krause, 2004, p.367).

وحسب مفهوم الأمن المعقد (Complex Security) فإن الدول ترتبط مخاوفها الأمنية الأساسية ببعضها البعض إلى حد أن أمنهم لا يتحقق بشكل معقول دون أمن الآخرين. وأنه في إقليم معين، نجد أن التزايد في درجة الاعتماد المتبادل بين الدول قد يؤدي إلى أن يكون هناك تأثيرات أمنية متبادلة، بمعنى تأثر أمن أي دولة بأمن الدول الأخرى ليس في المجال العسكري فحسب، بل يقصد بذلك مفهوم

الأمن بمعناه الشامل (Buzan & Waever, 2003, p.44)، ولذلك فإن الدول تلجأ إلى الأمن الجماعي لتحقيق أمنها، ومن خلالها الأمن الإقليمي والدولي.

أما التطور الثاني لنظام الأمن الجماعي ما بعد الحرب الباردة فهي المشاركة الفعالة للمنظمات الإقليمية وتطوير نظام الأمن الجماعي الإقليمي. كما أن الدول تهدف إلى تحقيق أمنها الوطني على المستوى الإقليمي من خلال التعاون مع غيرها والذي يتخذ عادة شكل المنظمة الإقليمية، والتي تعمل على دفع التعاون بين هذه الجماعة الدولية بما يتطلب ذلك من تظافر الجهود و تنسيقها لمواجهة العدوان الذي يكون عادة من خارج هذه الجماعة، وانطلاقا من حقيقة هامة مؤداها وجود مصالح أمنية مشتركة تتطلب هذا التعاون والتضامن، وأن الدول دائما تحرص في الوقت ذاته على حماية أمنها الوطني في مواجهة هذه الجماعة حتى لا يؤدي هذا التعاون والتضامن إلى التدخل في شؤونها الداخلية، لذلك فهي تحرص على تضمين المواثيق المشتركة المنشئة لهذه التنظيمات مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء فيها، وانطلاقا من ذلك فإن هناك حقيقة هامة مؤداها أن هناك علاقة قوية بين مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ونظام الأمن الجماعي الإقليمي، فهذا النظام ينشأ عادة لمنع العدوان (Abass, 2004, p.142).

وبالرغم من ذلك، فإن دور هذه المنظمات في نظام الأمن الجماعي لم يكن دوراً فاعلاً إلا بعد انتهاء الحرب الباردة، فمن الناحية البحثية ظهرت مفهوم الأمن الإقليمي المعقد (Regional Security Complex) والذي يستند إلى أن التغيير البنيوي في النظام الدولي يتطلب دوراً إقليمياً فعالاً، وأن الطبيعة الثقافية والتاريخية والجغرافية والاقتصادية تؤثر بشكل فعال في ديناميات الأمن الذي يعتمد على أنماط الصداقة والعداوة (Amity and Enmity)، وبذلك فإن الأمن الإقليمي، ونظراً لتقارب طبيعة دولها من هذه النواحي تشكل أهمية خاصة في تحقيق الأمن، وهو نقطة الوصل بين الأمن الوطني والأمن الدولي. وخاصة بعد الطروحات التي استندت على أن الصراع في العصر الجديد يكون داخل الحضارات أو بينها (Buzan & Waever, 2003, p. 40-41).

ومن الناحية التطبيقية، يعد الصراع الليبيري (1987-1999) مرحلة تاريخية ليس فقط في تطوير الأمن الجماعي الإقليمي، بل أيضاً في إنشاء علاقة جديدة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية (Abass, 2004, p.143).

فالسؤال المهم هنا هو، ما علاقة الأمن الجماعي بالدبلوماسية؟ وهل يعد الأمن الجماعي عملاً دبلوماسياً؟

وللإجابة عن هذا السؤال يجب التفرقة بين الأمن الجماعي كهدف، والذي يعني رغبة المجتمع الدولي في تحقيق الأمن الجماعي لكافة أعضائه، والأمن الجماعي بوصفه مجموعة من الإجراءات التي تعني الأسلوب الذي ارتضاه المجتمع الدولي سبيلاً لتحقيق ذلك الهدف.

وما نعنيه هنا هو الأمن الجماعي باعتباره هدفاً ونظاماً يسعى المجتمع الدولي لتحقيقه، والذي يقوم على دعامتين أساسيتين: الأولى وقائية وهي حظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية. والثانية علاجية، وهي الوسائل التي حددها المجتمع الدولي لأجل بلوغ هذا الهدف.

ويتبين من ذلك أن الدبلوماسية تتعلق بالأمن الجماعي بشكل مباشر بجانبها الوقائي، وذلك من خلال الدبلوماسية الوقائية، التي تطورت آلياتها ما بعد الحرب الباردة كجزء من التطورات التي طرأت على نظام الأمن الجماعي، والذي تبنّاه تقرير الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة (بطرس بطرس غالي) بعنوان (خطة من أجل السلام) في عام 1992.

وكذلك يتعلق بجانبه العلاجي من خلال العديد من الأنماط الدبلوماسية لتحديد المصادر التي تهدد السلم والأمن على المستوى الإقليمي والدولي والتعاطي معه لاحتوائه ومعالجته.

إن هذا الفصل يبحث في علاقة الأنماط الدبلوماسية المختلفة بالأمن بمفهومه الحديث في النظام الدولي المعاصر، وهو الأمن الإنساني من خلال العمل الجماعي، الإقليمي منها والدولي، وفاعلية هذه الأنماط في تعزيز السلم والأمن الإقليمي والدولي، إضافة لدور الدبلوماسية في علاقة التنمية والأمن الذي يتبناه المفهوم الحديث للأمن.

2.4 الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام

يقصد بالدبلوماسية الوقائية "تلك النشاطات التي تقوم بها هيئة الأمم المتحدة لمنع تفجر بعض الصراعات أو السعي لاحتوائها وتسويتها حال تطورها إلى نزاع مسلح أو دفعها بعيداً عن دائرة التوتر والخطر، وذلك بإبقائها ضمن إطارها المحدد والعمل على الحيلولة دون وقوعها في دوامة صراع القوى الكبرى، بتوفير حلول تحول دون تصاعد تلك الصراعات أو تدويلها". (أبوعامر، 2004، ص 179).

وهناك من يعرف الدبلوماسية الوقائية بأنها: "المعالجة السلمية التي تتم من خلال عملية التفاوض بين الدول لتسوية أي نزاع قائم بينها، وكذا المساعي والإجراءات التي تقوم بها أية دولة أو أية منظمة إقليمية أو دولية بهدف منع نشوب النزاعات بين الوحدات الدولية، ومنع تصاعد المنازعات القائمة والحيلولة دون تحولها إلى صراعات وحصر انتشار الأخيرة عند وقوعها. ويمكن أن تشمل هذه المساعي والإجراءات: المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية". (مصباح، 1999، ص 125).

إن هذين التعريفين يكشفان الخلط بين الدبلوماسية الوقائية وبين المساعي الحميدة من قبل بعض الباحثين، فليس هناك اختلاف في أن الاثنين من الطرق الدبلوماسية، إلاّ أن المساعي الحميدة تُبذل في حالة نزاع قائم وبموافقة أطرافه، وهدفها التقريب بين أطراف النزاع للوصول إلى تسوية له، أما الدبلوماسية الوقائية وإن كان فيها بعض ملامح المساعي الحميدة، إلاّ أنها تختلف من حيث أن ممارستها لا تتوقف على وجود خلاف أو نزاع فعلي، بل تتحرك عند الاستشعار بأية حالة من حالات التوتر المهددة للسلم والأمن الدوليين، وذلك من أجل العمل على منع تصعيد توترها أو تزايد خطورتها أو حتى بمجرد نشوئها، وأيضاً لكونها مستندة إلى توجيه من منظمة أو تجمع دولي لها وزنها الدولي وهدفها نشر السلام والأمن والحيلولة دون ما يؤثر في العلاقات الودية بين الدول. (العناني، 1992، ص 206) وحتى في الصراعات داخل الدول نفسها.

وهنا يبرز بأن الدبلوماسية الوقائية ترتكز في فلسفتها على الدعوة إلى إحلال السلم في العلاقات الدولية والاهتمام بالمنظمات الدولية لأجل تفادي مظاهر استخدام

القوة في العلاقات الدولية والذي يتماشى تماماً مع المبدأ العام لميثاق الأمم المتحـدة والمتمثل في فض النزاعات بالوسائل السلمية.

يرتبط ظهور الدبلوماسية الوقائية، التي سميت أيضاً بالدبلوماسية التوقعية أو الدبلوماسية المانعة، في العلاقات الدولية بداج همرشلد الأمين العام الأسـبق للأمـم المتحدة (1953م-1961م)، حيث جاء أول تطبيق لها خلال أزمة الـسويس عـام 1956م عندما تدخلت الأمم المتحدة لوضع بعض التـدابير العـسكرية الجماعيـة المحدودة لفض الاشتباك بين الأطراف المتحاربة ووضع ترتيبات وقف إطلاق النار تمهيداً لتسوية الأزمة الدولية. وهذه التدابير من جانب المنظمـة الدوليـة أصـبحت تُعرف منذ ذلك الوقت بعمليات حفظ السلام. (الهاشمي، 2009، ص 123).

لقد تطورت مظاهر العمل الدبلوماسي الوقائي واكتسبت أهميتها فـي نظـام الأمن الجماعي بعد نهاية الحرب الباردة، فقد طلب مجلس الأمـن عنـدما اجتمـع، ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة، على مستوى القمة في 31 كانون الثاني 1992م من الأمين العام للأمم المتحدة إعداد تحليل وتوصيات بشأن سبل تعزيز وزيادة قدرة الأمم المتحدة، في إطار الميثاق وأحكامه، علـى الاضـطلاع بمهـام الدبلوماسـية الوقائية، وصنع السلام وحفظه. واستجابة لهذا الطلب قدم الأمـين العـام (بطـرس بطرس غالي) تقريره المعروف (خطة من أجل السلام) في 17 حزيـران 1992م. وتنبع أهمية هذا التقرير من أنه ينطـوي علـى جهـد واضـح لـضبط وتحديـد المصطلحات ورؤية شاملة لما يتعين أن تقوم به الأمم المتحدة لتعزيز دورهـا فـي مجال حفظ السلم والأمن الدوليين في ظل الميثاق الحالي ودونما حاجة إلى إدخـال تعديلات جوهرية عليه.

ويرى بطرس بطرس غالي الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة أن أكثر جهود الدبلوماسية فعالية هي تخفيف التوتر قبل أن يؤدي إلى نشوب الصراع. فإذا تحولت إلى صراع كان لابد من العمل بسرعة على احتوائه وعـلاج أسـبابه الكامنـة. إن الدبلوماسية الوقائية تتطلب اتخاذ تدابير بناء الثقة، وتحتاج إلى إنذار مبكر يقوم على جمع المعلومات وتقصي الحقائق بصورة رسمية أو غير رسمية، كما قـد تتـضمن انتشاراً وقائياً لممثلي الأمم المتحدة، وفي بعض الحالات إنـشاء منـاطق منزوعـة

السلاح. إن مهام الدبلوماسية الوقائية يمكن أن يتولاها الأمين العام للأمـم المتحـدة شخصياً، أو يقوم بتكليف كبار الموظفين، أو عـن طريـق الوكـالات والبـرامج المتخصصة، أو بواسطة مجلس الأمن، أو الجمعية العامة، أو المنظمـات الإقليميـة بالتعاون مع الأمم المتحدة (غالي، 1992، ص 13).

لقد تأسست الأمم المتحدة في المقام الأول من أجل منـع نـشوب الحـروب والنزاعات بين الدول والتي لها التفويض والأدوات اللازمة بتلك المهمة من خـلال ميثاقها التأسيسي. وأن الجهود الدبلوماسية للمنظمـة الدوليـة فـي منـع نـشوب الصراعات وحلها بشكل سلمي هي الدبلوماسية الوقائية والمساعي الحميدة، والوسائل الدبلوماسية في صنع السلام والتي نص عليها الفصل السادس مـن ميثـاق الأمـم المتحدة وتشمل المفاوضة والوساطة والتوفيق.

لقد قسم البـاحثون العمـل الوقـائي إلـى قـسمين: الوقايـة العملياتيـة (Operational Prevention) والتي تشير الى الجهود قصيرة الأمـد باسـتخدام الأدوات السياسية والعسكرية لاحتواء وإحباط بدايات العنف المتـصاعد. والوقايـة الهيكلية (Structural Prevention) والتي تشير إلى الجهود التنموية مـن خـلال الأدوات الاقتصادية لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع. وهناك الحديث عن التوجـه الثالث والذي يسمى بالوقاية الشاملة (Systemic Prevention) والذي يقصد بـه تخفيض النزاع على قاعدة عالمية بآليات لا تكون مركزة على اي حالة معينـة، الا انها بقيت كتوصيات ولم تدخل حيز التنفيـذ (Rubin & Jones, 2007, p.391-393).

وتعني الوقاية العملياتية عمليات صنع السلام وحفظه مـن خـلال الإقنـاع والتفاوض والوساطة والمساعي الحميدة. وكـذلك مـن خـلال فـرض العقوبـات والجزاءات من قبل مجلس الأمن، وإشراك القوات في عمليات حفظ الـسلام. أمـا الوقاية الهيكلية فيقصد بها بناء السلام ما بعد الصراع وترسيخه.

وعلى أرض الواقع ولتفعيل الجهود الدبلوماسية لأمم المتحدة فـي ظـل هـذه التطورات، تم في عام 1994 توحيد جميع المهام السياسية في مجـال الدبلوماسـية الوقائية وصنع السلم في إدارة واحدة باسم إدارة الشؤون السياسية والتي تضم سـتة

مكاتب إقليمية (مكتبين لإفريقيا، ومكتبين لآسيا، ومكتب لكل من الأمريكتين وأوروبا).

تضطلع هذه الإدارة بعدة مهام رئيسية، فالمهمة الأولى هي جمع المعلومات عن المنازعات المحتملة أو القائمة، وذلك عن طريق الحكومات نفسها ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية عن طريق مراكز البحوث والمنظمات غير الحكومية. وهنا يظهر توجه الأمم المتحدة نحو التركيز لفائدة أدوار تقوم بها أطراف أخرى في المجتمع الدولي إما بتعاون مع الأمم المتحدة ومؤسساتها ووكالاتها المتخصصة أو باستقلال عنها. فإن اشتراك هذه الأطراف ضمن أعمال الدبلوماسية الوقائية يظهر بأن دبلوماسية الفاعلين الجدد على المسرح الدولي مشارك بجانب الدبلوماسية الرسمية في حفظ السلم والأمن الدوليين، وخاصة في مجالات صنع السلم وبنائه. وتتميز هذه الدبلوماسية، والتي يطلق عليها الدبلوماسية الثالثة، أو الدبلوماسية المدنية، بخصائص عدة منها: حضورها الميداني بالقرب من الذين يعيشون معاناة الصراع؛ الرغبة في فهم الصراع من الداخل بتبنيه ومعايشته ولو لمدة طويلة؛ مقاربة الصراع على مستويات مختلفة من المسؤولين في القمة إلى الفاعلين والمسؤولين في القاعدة والسكان المحليين، مرورا بشرائح المجتمع المدني على المستوى المتوسط؛ والعمل على خلق مسلسل سلمي ينبع من الداخل (معلمي، 2002، ص 204-205).

والمهمة الثانية هي تحليل هذه المعلومات للوقوف على الحالات التي يبدو فيها أن بإمكان الأمم المتحدة وبموافقة الأطراف المعنية أن تلعب دوراً مفيداً في مجال الوقاية أو صنع السلام. والمهام الأخرى هي إعداد التوصيات ومساعدة الأمين العام في استصدار الصلاحيات وتنفيذ السياسة المعتمدة بالعمل مع الإدارات الأخرى (غالي، 1992، ص 24).

ففي مجال تقصي الحقائق يستعين الأمين العام بالممثلين الخاصين أو المبعوثين الخاصين، حتى من خارج الأمانة العامة في كثير من الأحوال، والذين هم دبلوماسيون يقودون بعثات تقصي الحقائق أو بعثات حسن النية ويقيمون في المنطقة

التي يلوح فيها خطر اندلاع الصراع أو التي يكون الصراع قد انـدلع فيهـا فعـلاً (زهران، 2005، ص 113).

وإدارة الشؤون السياسية هي هيكل الدعم والذراع التنفيذية للمساعي الحميـدة للأمين العام ولقدراته في مجال منع نشوب الصراعات. ويعتمد الأمين العام علـى الإدارة في اطلاعه دوما على الحالات التي يحتمل فيها نشوب الصراعات في أنحاء العالم، وفي تقديم استراتيجيات بشأن سبل الحيلولة دون تحول التوترات إلى إراقـة الدماء أو تدهورها، وإنجاز هذه الاستراتيجيات، حسب الحاجة. ولقد تشمل توصيات الإدارة استخدام الأمين العام أو مبعوثوه وممثلـوه المـساعي الحميـدة والوسـاطة والدبلوماسية الوقائية. وكثيرا ما يتوجب على موظفي الإدارة السفر إلـى المنطقـة للاضطلاع بهذه المهام بأنفسهم، أو للتحضير لزيارات الأمـين العـام أو مبعوثيـه ودعمها (الأمم المتحدة،2011).

ومن أحدث الأمثلة حول هذه الجهود الدبلوماسية، تعيين عبدالإلـه الخطيـب وزير خارجية الأردن الأسبق كمبعوث خاص للأمين العام للأمم المتحـدة. وكمـا جاءت في رسالة الأمين العام لأمم المتحدة (بان كي مون) إلى مجلس الأمن في 10 آذار/مارس 2011 "سيكون المبعوث الخاص هو الممثل الرفيع المـستوى للأمـين المعني بالأزمة الليبية وسيوفر القيادة العامة وسيشرف على تنسيق جهود منظومـة الأمم المتحدة في هذا الصدد، وسيتعاون أيضا تعاونا وثيقا مع الحكومات في المنطقة ومع المجتمع الدولي. وسيعرض السيد الخطيـب مـساعي الحميـدة، وسـيجري مشاورات واسعة النطاق مع السلطات الليبية والدول المجاورة، والمنظمات الإقليمية وغير ذلك من الجهات صاحبة المصلحة ويستقصي معها أفضل السبل لحل الأزمـة الراهنة في الجماهيرية العربية الليبية. وفي سبيل اضطلاعه بهذه المهمة، سيسترشد المبعوث الخاص، بجملة أمور بالأحكام الواردة في قرار مجلس الأمن (1970 فـي 2011) التي ترمي إلى إنهاء أعمال العنف الجارية حاليا، وكفالة المساءلة، وتيسير تقديم المساعدات الإنسانية" (الأمم المتحدة،2011، الوثيقة S/2011/126).

ففي عام 2008 اتسع نطاق مشاركة المنظمة في مجالي الدبلوماسية الوقائية ودعم عمليات السلام، فقدم الدعم لعمليات السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية،

والصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجزر القمر. كما قامت المنظمة أيضاً بدعم العمليات السياسية في كينيا، وسيراليون، وغينيا - بيساو، والنيجـر، والكـاميرون، وغابون، وغينيا الاستوائية، ومدغشقر. وفي جميع تلك الحالات، قـدمت المنظمـة دعماً سياسياً وتقنياً، وكثيراً ما كان ذلك بالتعاون مع الاتحاد الإفريقي.

فضلاً عن تواصل المنظمة في دعم المفاوضات الشاملة في قبـرص. وفـي نيبال، قدمت المنظمة، المساعدة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وفـي لبنـان، بـذل الأمين العام مساعيه الحميدة للحفاظ على استمرار الهدوء النسبي الذي ساد في فترة ما بعد الانتخابات (الأمم المتحدة، 2009، ص 10).

وفي الوقت الذي تركز فيه إدارة الشؤون السياسية على الدبلوماسية الوقائيـة والمساعي الحميدة، تضطلع بمسؤوليات جوهرية أخرى. إذ تقـدم الإدارة التوجيـه السياسي وتضطلع بالإشراف على عدد متنام من البعثات السياسية الخاصة في بيئات معقدة حول العالم، ففي عام 2010 كان هناك أثنتا عشرة بعثة سياسية خاصة للأمم المتحدة تابعة لإدارة الشؤون السياسية في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط. وتوجد هذه البعثات في العراق وأفغانستان ونيبال ولبنان وإسـرائيل والأراضـي الفلـسطينية والصومال وبوروندي وسيراليون وغينيا-بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى.

ويرأس كل بعثة من هذه البعثات دبلوماسي كممثل رفيع المـستوى للأمـين العام، وتقوم بتقديم المساعي الحميدة للأمم المتحدة، بعد تفويض صريح أو ضـمني من أطراف النزاع. ويعملون لحصر التوتر وتشجيع الحوار والاتفاقات لدفع عجلـة السلام والعمليات السياسية إلى الأمام جنبا إلى جنب مع المنظمات الإقليميـة ودون الإقليمية في المنطقة، وكذلك مع الحكومات ذات النفوذ الذين لديهم اهتمام رئيسي في حل الصراع. ومن الأمثلة على جهود هذه البعثـات فـي الوقايـة ومنـع نـشوب الصراعات، قامت بعثة الأمم المتحدة في العراق بجهودها الدبلوماسـية بالوسـاطة والمساعي الحميدة لتقارب وجهات النظر المختلفـة للفئـات والأحـزاب العراقيـة لاشتراكهم في العملية الانتخابية والمضي قدماً في المسيرة الديمقراطيـة، واحتـواء العناصر التي تؤدي إلى النزاع والاقتتال الداخلي، وكذلك قامـت البعثـة بتـشجيع الحوار وتقديم الاقتراحات بشأن القضايا الشائكة، مثـل مـستقبل مدينـة كركـوك

والمناطق المتنازع عليها بين الحكومة الاتحادية وإقليم كوردستان العراق (Pascoe, 2010).

ولعل من الأمثلة الجديرة بالذكر للتركيز على الجهـود الدبلوماسـية للأمـم المتحدة، هي الصراع السوداني، حيث ظل القتال على مر العقدين الماضيين دائـراً بين الحكومة وحركة جيش التحرير الشعبي للسودان، وهي الحركة الرئيـسية فـي الجنوب ولها خلافات مع الحكومة على الموارد والسلطة ودور الدين فـي الدولـة وتقرير المصير. وقد لقي أكثر من مليوني شخص مصرعهم وتشرد أربعة ملايـين وهرب المئات من الآلاف وأصبحوا لاجئين في الدول الأخرى.

لقد بذلت محاولات كثيرة لإحلال السلام بما فيهـا محـاولات مـن البلـدان المجاورة والمانحين المعنيين ودول أخرى، وحتى أطراف النـزاع أنفسها. وتابعت الأمم المتحدة منذ مدة طويلة وعن كثب، بل ودعمت مبادرة السلام الإقليمية تحـت إشراف سلطة التنمية الحكومية الدولية (IGAD)، وفي 19 كـانون الأول 1997م عين الأمين العام أول مستشار خاص له لافريقيا لمتابعة التطـورات فـي منطقـة البحيرات العظمى والقرن الأفريقي. وخلال عـام 2002م حققـت عمليـة الـسلام السودانية تحت إشراف الـ IGAD تقدما هائلا. وفي شهر تموز من نفس العام زار الأمين العام للأمم المتحدة السودان لبذل مساعيه وحثّ الأطـراف للتوصـل إلـى الاتفاق، وعلى إثره وفي 20 تموز 2002 وقعت الأطراف بروتوكول ماتـشاكوس، والذي تم التوصل فيه إلى اتفاق محدد على إطار عام يحدد مبادئ الحكم والعمليـة الانتقالية وهياكل الحكومة، بالإضافة إلى حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان، والدولة والدين. واتفقت الأطراف على مواصلة المحادثـات بـشأن الموضـوعات الأخرى المعلقة كتشاطر السلطة والثروة وحقوق الإنسان ووقف إطلاق النار. وقـام المستشار الخاص للأمين العام، وكبار المسؤولين الآخرين من أمانة الأمم المتحـدة كمستشارين يقدمون النصح دعما لوساطة (IGAD) في ماتشاكوس بكينيا منـذ آب 2002.

ولتكثيف جهود السلام واستغلال زخم التقدم المحرز بما في ذلك توقيع اتفاق تشاطر السلطة في 7 كانون الثاني 2004، وبروتوكول تشاطر السلطة في 26 أيار

2004 في المحادثات التي قادتها الـ IGAD في أول أشهر 2004. أنشأ مجلس الأمن، بناء على توصية من الأمين العام، بمقتضى قراره 1547 المؤرخ 11 حزيران 2004م، بعثة سياسية خاصة، وهي بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان (UNAMIS) لتسهيل الاتصال بين الأطراف المعنية وللإعداد لبدء عملية دعم السلام المتوخاة.

وبعد أيام قليلة عين الأمين العام، الممثل الخاص له في السودان ورئيسا للبعثة لكي يقود دعم عملية صنع السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة لمحادثات الوساطة التي تجريها الـ IGAD بشأن الصراع بين الشمال والجنوب. وعين فريق متعدد المهام تابع للأمم المتحدة للمراحل الأخيرة من محادثات السلام في نايفاشا بكينيا لتوفير الدعم وضمان تكميل الجهود بين نتيجة المفاوضات والإعداد لعملية موسعة في السودان.

بالإضافة إلى ذلك، عمل الممثل الخاص مع الفريق الإقليمي التابع للأمم المتحدة لوضع هيكل موحد لضمان أن الأمم المتحدة ستكون في أفضل موقف يمكّنها من دعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وركّزت إدارة البعثة وعناصر الدعم على تطوير وتنقيح الخطط العملياتية الميدانية، بالإضافة إلى الإعداد لنشر العسكر والمدنيين وتوفير الدعم المتقدم للبعثة.

وفي 9 كانون الثاني 2005م، قامت حكومة السودان وجيش حركة التحرير الشعبي للسودان بتوقيع اتفاق السلام الشامل في نيروبي بكينيا. وتتضمن اتفاقات حول الموضوعات المعلقة بعد بروتوكول ماتشاكوس، ونصوصاً حول الترتيبات الأمنية وتشاطر السلطة في العاصمة الخرطوم، وبعض الحكم الذاتي للجنوب وتوزيع أكثر إنصافا للموارد الاقتصادية بما فيها النفط (الأمم المتحدة، 2011).

وفي غرب افريقيا يمكن الاشارة الى إحدى الحالات الناجحة لمنع نشوب الصراعات في السنوات الأخيرة التي شارك فيها المكتب الإقليمي للأمم المتحدة، وهي رعاية المفاوضات والمشاركة في الحل السلمي لنزاع الحدود بين نيجيريا والكاميرون.

وهناك الكثير من الأمثلة حول قيام بعثات الأمم المتحدة، ومبعوثي الأمين العام بالدبلوماسية الوقائية والمساعي الحميدة، وكذلك القيام بالوساطة لصنع السلام ومنع نشوب الصراعات، إلا أن الدبلوماسية الوقائية تجابه تحديات كثيرة، فإن المشاركة المبكرة غالبا ما تكون ضرورية لتحقيق النجاح، إلا أن الحكومات ورؤسائها في بعض الأحيان لا يتعاونون في هذا الصدد، وغالباً لا يرغبون في الاعتراف بأن هناك بوادر للصراع أو أن هناك مشاكل تقود إلى الصراع والنزاع، وذلك اعتقاداً منهم بأن المشاركة المبكرة للأمم المتحدة قد تؤدي إلى تدويل مشاكلهم والذي يمكن أن تؤدي إلى التدخل الأجنبي من خلال القوة تحت ستار حفظ السلام، أو يمكن أن يؤدي إلى فرض عقوبات عليهم من قبل مجلس الأمن. إضافة للنقص المزمن في التمويل ونقص الموظفين في إدارة الشؤون السياسية، التي تدير أنشطة صنع السلام للأمم المتحدة على الصعيد العالمي (Pascoe, 2010).

وبالرغم من ذلك فإن الدبلوماسية لها الدور المؤثر والفعال في حفظ السلم والأمن الدوليين، إلا أن العمل الدبلوماسي يبقى لها الأولوية قبل وأثناء وبعد الصراع. إذ إن كل الجهود تُصرف في المقام الأول لمنع العنف، ولكن حتى لو فشل ذلك، فإنه لا تزال هناك حاجة قوية للدبلوماسية والوساطة لإنهاء القتال من خلال المفاوضات والمساعي الحميدة، وبعد الصراع لمساعدة البلدان للمصالحة وإعادة البناء والتنمية واحتواء العناصر التي تؤدي إلى ظهور الصراعات مجدداً.

3.4 الدبلوماسية والتنمية والأمن

إن تغيير مفهوم الأمن والتحديات والتهديدات الأمنية في النظام الدولي الجديد نتيجة للتغييرات البنيوية في هيكل النظام، والاعتماد المتبادل والثورة الصناعية الثالثة، برزت العلاقة الوثيقة بين التنمية والأمن، بحيث لم يعد العامل العسكري الوسيلة الرئيسية في تهديد السلم والأمن الدوليين.

فالتحولات التي شهدتها البيئة الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة كشفت عن عمق وخطورة مصادر تهديد الأمن الدولي، وعدم ملاءمة الاقتراب التقليدي للأمن في

تحديد السبل الملائمة لمواجهة تحديات تلك الأنماط من مصادر التهديد، من هنا فقد برز مفهوم الأمن الإنساني (محمد أمين، 2009، ص 45).

إن بعض التداعيات المصاحبة لنهاية الحرب الباردة كشفت عن مدى خطورة مصادر تهديد الأمن، وكان من أبرز تلك التداعيات التغيير في طبيعة الصراعات، إذ أصبحت الصراعات تدور بين الأفراد داخل حدود الدولة القومية وليس بين الدول. كما أصبحت العوامل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وسائل رئيسية في تهديد السلم والأمن الدوليين. وأضحى الأمن يتحقق من خلال تحرر الأفراد من القيود، وليس من خلال تراكم القوة (Collins, 2003, p.3). وبذلك فقد أظهرت ارتباط مفهوم الأمن بمجموعة من المفاهيم، أبرزها التنمية البشرية، وحقوق الإنسان، والتدخل الدولي الإنساني، والحكم الرشيد.

ففي تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، يشير كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة إلى أن التهديدات التي تواجه السلام والأمن في القرن الحادي والعشرين لا تشمل الحروب والصراعات على النطاق الدولي وحسب، وإنما يشمل أيضاً مظاهر العنف المدني، والجريمة المنظمة، والإرهاب. وهي تشمل كذلك الفقر، والأمراض المعدية المهلكة. وأن كل هذه التهديدات قادرة على تقويض الدول بوصفها الوحدة الأساسية في النظام الدولي. وبذلك فإن الأمن الجماعي في القرن الحادي والعشرين يكون من شأنه أن يتصدى لجميع هذه التهديدات، ويعالج الشواغل الأمنية للدول قاطبة، وأن الأمن الجماعي يرأب الصدع بين الآراء المتباينة حول الأمن (الأمم المتحدة، 2005، ص 34).

إذن إن مفهوم الأمن الإنساني بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية تمثل الشواغل الأمنية للدول وأن التهديدات التي تواجه الأمن الإنساني قادرة على تقويض الدول، وتهديد السلم والأمن الإقليمي والدولي. وقد وصف بعض الباحثين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأمن الإنساني بالأمن الناعم (Soft Security) وأطلق على التهديدات التي تواجهها تسمية التهديدات الناعمة (Soft Threats). وأطلق على البعد السياسي للأمن الإنساني بالأمن الصلب (Hard Security) وبتهديداتها تسمية (Hard Threats) (Thakur, 2006, p.74).

وإذا كان مفهوم الأمن الإنساني يعنى بالأساس بتحرر الأفراد من كل ما يهدد أمنهم وحريتهم، ففي هذه الحالة فإن مفهوم الأمن الإنساني لا يختلف عن مفهوم التنمية البشرية التي يعرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنها "عملية توسيع الخيارات المتاحة للأفراد عن طريق توسيع الوظائف والقدرات البشرية والقدرات السياسية الثلاث للبشر، وهي أن يحيا الأفراد حياة مديدة وصحية، وأن يحصلوا على المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق" (الأمم المتحدة 2000، ص 17).

ويوضح من ذلك أن كلا من مفهوم الأمن الإنساني ومفهوم التنمية البشرية يكمل بعضه الآخر، إذ يسعى كلاهما لتحقيق الأهداف ذاتها وهي محاربة الفقر، وتأمين الحريات الأساسية، والسعي نحو تحقيق تحرر الأفراد من الحاجة، كما أنه يمكن من الاعتماد على المؤشرات المستخدمة في قياس التنمية البشرية كأساس مفيد في التحليل لقياس الأمن الإنساني. ولكن مفهوم الأمن الإنساني يختلف عن مفهوم التنمية البشرية في الاستراتيجية المتبعة لبلوغ الأهداف المنشودة، إذ يركز الأمن الإنساني بالأساس على الإصلاح المؤسسي، أي كيفية إصلاح المؤسسات القائمة من أجل الحفاظ على الأمن المجتمعي، أما التنمية البشرية فتعني بتوفير الاحتياجات الأساسية للأفراد بما يوفر لهم مستوى معيشة ملائم.

ويعد مفهوم الأمن الإنساني مفهوماً مكملاً لمفهوم حقوق الإنسان، فمفهوم حقوق الإنسان يرتكز بالأساس على تحديد مجموعة كبيرة من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية اللازم توافرها للأفراد. ففي المقابل أن مفهوم الأمن الإنساني يسهم في خلق ترتيب أو وضع أولويات لتلك المجموعة واسعة النطاق من الحقوق الإنسانية من خلال إعلائه من شأن بعض الحقوق كأسبقية التحرر من الخوف، أي البعد السياسي لمفهوم الأمن الإنساني، على التحرر من الحاجة، أي البعد الاقتصادي والاجتماعي، أو العكس. فمن التحولات التي طرأت في فترة ما بعد الحرب الباردة ظهور مفهوم التدخل الدولي الإنساني لوقف الانتهاكات لحقوق الأفراد الأساسية وهو ما يصب في تحقيق الأمن الإنساني. في حين أن الخبرة العملية أثبتت أن هذا الهدف الأساسي للتدخل الدولي الإنساني لم يكن الأساس

المحرك في كافة حالات التدخل الدولي لتحقيق أهداف إنسانية، إذ إن الدوافع المحركة بالأساس للتدخل في بعض الحالات هي دوافع سياسية وأمنية (محمد أمين، 2009، ص 65- 68).

إن السلام هو أساس للتنمية، ولا يمكن للتنمية أن تتقدم بسهولة في المجتمعات التي تكون فيها الشواغل العسكرية في مركز الصدارة أو تكاد تكون، فالمجتمعات التي تخصص جزءاً كبيراً من جهدها الاقتصادي للانفاق العسكري تقلل بالضرورة من فرص شعوبها في التنمية. وغياب السلام يدفع المجتمعات غالباً إلى تخصيص نسبة من ميزانيتها للإنفاق العسكري أعلى مما تخصصه لاحتياجات التنمية، وبذلك يعوق تنمية المؤسسات الاجتماعية (غالي، 1994، ص 8).

حتى أن الحاجة إلى التنمية كانت وراء الكثير من اتفاقيات السلام. فعلى سبيل المثال نجد مزيجاً من الدوافع السياسية والاقتصادية دفعت بالأردن إلى التفاوض، ومن ثم توقيع معاهدة وادي عربة مع إسرائيل في السادس والعشرين من أكتوبر 1994، وهذه الدوافع والمسببات تعد متغيرات أساسية ليس فقط في توجيه الأردن نحو عملية السلام وحسب وإنما في عقد مؤتمر مدريد برمته، ومن ثم تحريك عملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط بشكل عام. ومن هذه العوامل أزمة الخليج الثانية في عام 1990 والذي تمخضت عنها خسائر اقتصادية كبيرة تمثلت في استنزاف كبير للثروات التي انفق جزء كبير منها على الحرب، وما لم ينفق على الحرب كان يجب أن ينفق على إعادة البناء في الدول المتضررة في الحرب، وكذلك بالنسبة للموقف الاقتصادي الأردني، فقد توقفت المساعدات الأمريكية التي كان يحصل عليها الأردن، وكذلك الحصار الاقتصادي على ميناء العقبة المنفذ البحري الوحيد للأردن والرقابة الأمريكية على الميناء، كل ذلك خلّف وضعاً اقتصادياً في غاية التردي بالنسبة للأردن الذي يعتمد إلى حد كبير على المساعدات الخارجية في ميزانيته السنوية (عايش، 2001، ص 30).

إن العلاقة الوثيقة والواضحة بين التنمية والأمن ظهرت بعد انتهاء الحرب الباردة في إطار أو صورة بناء السلام (Thakur, 2006, p.75). وأن بناء السلام بعد انتهاء الصراع من المفاهيم الحديثة التي ظهرت بعد انتهاء الحرب الباردة.

ويستند بناء السلام إلى أن النجاح الفعلي لعمليات صنع السلم وحفظ السلام يقتـضي أن تتضمن جهوداً شاملة لتحديد ودعم الهياكل التي تخدم تعزيز السلم وزيادة الشعور بالثقة بين الجميع. وأن طبيعة بناء السلام تختلف مع طبيعة ونوع الصراع، ذلك أن بناء السلام في الصراعات الداخلية تتضمنها الاتفاقات التي تنهي النزاع الأهلي فـي تعزيز ودعم هذه الهياكل وتتضمن نزع سلاح الأطراف وإعادة النظـام، والجهـود نحو التحول الديمقراطي من خلال عملية الانتخابات، ودفع الجهود لحمايـة حقـوق الإنسان، وإصلاح أو تعزيز المؤسسات الحكومية، ودعم العمليات الرسمية وغيـر الرسمية للمشاركة السياسية. وقد يتخذ بناء السلم بعد انتهاء الصراع فـي أعقـاب حرب دولية شكل مشاريع تعاونية محددة تربط بين بلدين أو أكثر في مـشروع ذي فائدة متبادلة يمكن أن يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك في تعزيـز الثقة وهي أساسية وبالغة الأهمية للسلم.

إن مفهوم بناء السلم هو نظير للدبلوماسية الوقائية التي تسعى إلـى تفـادي انهيار الظروف السلمية. فعند نشوب الصراع، فإن جهود صنع السلم وحفظ الـسلام لها الأولوية في العمل الدبلوماسي، ومتى حققت هذه الجهود أهدافها، فـإن العمـل التعاوني المتواصل لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافيـة والإنـسانية الكامنة وحده الذي يمكنه أن يقيم السلم على أساس دائم. إن الدبلوماسية الوقائية هي لتجنب وقوع أزمة، أما بناء السلم بعد انتهاء الصراع فيعمل علـى منـع تكرارهـا (غالي، 1992، ص 33-34).

ويعد بناء السلم من أعمال الدبلوماسية متعددة الأطراف، إذ إنها عمل تعاوني في أروقة منظمة الأمم المتحدة من خلال لجنة بناء السلام وبعثات الأمـم المتحـدة ووكالاتها المتخصصة الأخرى. والدبلوماسية المتعددة الأطـراف تعـرف بأنهـا: "تصرف جماعي في شؤون المجموعة البشرية في إطار هيئة دولية مـستقلة عـن أعضائها" (مصباح، 1999، ص 107).

إن دبلوماسية المنظمات الدولية ترمز إلى نمط معاصر من أنماط الممارسـة الدبلوماسية المعاصرة وهي من نتاج القرن العشرين، ولها خصائص تتسم بها وهي:

1. أنها دبلوماسية فوق قومية وذات آفاق فوق قومية مـن حيـث سـعة الأهـداف والاهتمامات، وبذلك تتميز حدودها عن حدود الدبلوماسـية القوميـة (محمـد، 2000، ص 69).
2. إنها قائمة على أساس القاعدة الإرادية وتعكس شخصية المنظمة المـستقلة عـن شخصية أعضائها.
3. تتسم بصفة الاستمرارية وتختلف بذلك عن دبلوماسية المؤتمرات الدوليـة التـي تتصف بأنها دبلوماسية مؤقتة تنتهي بانتهاء المؤتمر.
4. إنها دبلوماسية علنية، بحيث تستطيع كل دولة التعبير عن وجهة نظرها حول أية قضية مطروحة بكل صراحة وعلانية.
5. تتصف بالديمقراطية حيث إن أساليب المجادلات والمداولات البرلمانيـة التـي تعتبر من مظاهر الديمقراطية يجري اتباعها في أعمال المنظمات الدولية.
6. تتميز بتعدد مجالات نشاطها الدبلوماسي، فمع توسع نشاطات هيئة الأمم المتحدة وظهور العديد من المنظمات الدولية والوكالات الدولية المتخصصة والتطورات التي طرأت على بيئة العمل الدولي، تنوعت وتعددت مجالات النشاط الدبلوماسي بحيث أصبحت تتعامل مع مشكلات عديدة تشمل السياسات الإقليمية والأزمـات الدولية ومشكلات البيئة والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية ... والكثير من ذلك (زهرة، 2004، ص 123).

وللتأكيد حول ما لدبلوماسية بناء السلام من دور مؤثر، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الستون بقرارها رقم (180/60 في 20 ديـسمبر 2005) إنشاء لجنة بناء السلام بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية. وجاءت فـي نـص القرار بأن إنشاء لجنة بناء السلام جاءت للتأكيد بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان أمور مترابطة يعزز كل منها الآخر، وللتشديد على الحاجة إلى اتباع نهـج منسق ومتسق ومتكامل لبناء السلام والمصالحة في مرحلة ما بعد انتهاء الـصراع بهدف تحقيق السلام المستدام، وكذلك إقراراً بالدور الحيوي الذي تضطلع به الأمـم المتحدة في منع نشوب الصراعات ومساعدة الأطراف في الصراعات على إنهـاء

القتال والخروج منه لتحقيق التعافي والتعمير والتنمية، وفي تعبئة الاهتمام والمساعدة الدوليين بصورة مستمرة.

وأناط باللجنة مهمة الجمع بين جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة لحشد الموارد وتقديم المشورة والمقترحات بشأن استراتيجيات متكاملة لبناء السلام والتعافي في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، وتركيز الاهتمام على جهود التعمير وبناء المؤسسات الضرورية للتعافي من الصراع، ودعم وضع استراتيجيات متكاملة لإرساء أسس التنمية المستدامة، وكذلك تقديم التوصيات والمعلومات لتحسين التنسيق بين جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة داخل الأمم المتحدة وخارجها، وتحديد أفضل الممارسات، والمساعدة على كفالة تمويل أنشطة التعافي المبكرة على نحو يمكن التنبؤ به، وتمديد فترة الاهتمام الذي يوليه المجتمع الدولي للتعافي من الصراع. وقد باشرت اللجنة أعمالها في حزيران عام 2006م (الأمم المتحدة، 2005، الوثيقة (A/RES/180/60).

إن بناء السلام يهم الدول في كل مراحل التنمية، والدول التي تخرج من الصراع يوفر بناء السلام الفرصة لإنشاء مؤسسات اجتماعية وسياسية، وتعزيز المؤسسات الرئيسية في المجتمع المدني وإصلاح النظام القضائي والعمل على التحول الديمقراطي. إن الديمقراطية والتنمية مفهومان يرتبط كل منهما بالآخر، وقد أكد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا عام 1993 علاقة التعزيز المتبادل بين الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان. فإن العلاقة بين الديمقراطية والتنمية تكمن في أن الديمقراطية تشكل الأساس طويل الأجل الوحيد لاحتواء المصالح المتنافسة، العرقية والدينية والثقافية بطريقة تجعل خطر نشوب صراع داخلي عنيف أقل ما يمكن. وكذلك للديمقراطية صلة وثيقة بمسألة أسلوب الحكم التي تؤثر بدورها على كافة جهود التنمية. وأن الديمقراطية حق أساسي من حقوق الإنسان، والنهوض بهذا الحق في حد ذاته يعد إجراء هاماً من إجراءات التنمية، وكذلك فإن المشاركة الشعبية في عمليات صنع القرار التي تؤثر على حياة الأفراد مبدأ أساسي من المبادئ التي تقوم عليها التنمية (غالي، 1994، ص 30-31).

وعلى أرض الواقع تقوم الدبلوماسية متعددة الأطراف من خلال عمليات بناء السلام بدور مؤثر في تعزيز التنمية والأمن، إن بناء السلام تعزز وتـدعم هياكـل الدول من خلال نزع سلاح الأطراف وإعـادة النظـام، والجهـود نحـو التحـول الديمقراطي من خلال عملية الانتخابات، ودفع الجهود لحمايـة حقـوق الإنـسان، وإصلاح أو تعزيز المؤسسات الحكومية، ودعم العمليات الرسمية وغيـر الرسـمية للمشاركة السياسية.

وللقيام بهذا الدور، فقد قامت لجنة بناء السلام بإنشاء الصندوق الـدائم لبنـاء السلام كجهاز إستراتيجي لتقديم الدعم لبناء السلام. ففي الفترة من 1 تموز 2007م إلى 30 حزيران 2008م استطاع الصندوق اجتذاب أكثر مـن 269 مليـون دولار على شكل تبرعات أعلنتها 44 دولة مانحة وهو ما يتجاوز هدف التمويل البالغ 250 مليون دولار. (الأمم المتحدة، بناء السلام،2011) ففي نيسان 2009 بلغـت ودائـع الصندوق 309 ملايين دولار (الأمم المتحدة، 2009، ص 14).

وما تجدر الإشارة إليه أن أكثر تشكيلات بناء السلام تقع في القارة الإفريقية، وأن الطلب الإفريقي على مهام بناء السلام قد زاد نتيجة لعدة عوامل، منها: تفـاقم الآثار الكارثية للصراعات الداخلية، وامتدادها إلى المحيط الإقليمي، وافتقار أغلـب الدول والتنظيمات الإقليمية الإفريقية إلى القدرات المادية والبشرية اللازمـة لبنـاء السلم، وتخوف الأفارقة من التدخل العسكري مـن جانـب الـدول الكبـري فـي الصراعات الإفريقية. كما يأتي ضمن هذه العوامل تراجع التمسك الإفريقي بالمفهوم المطلق لسيادة الدولة، وذلك إثر مجموعة من التطورات، أهمهـا: قبـول الأفارقـة بالشروط الاقتصادية والسياسية للمعونات الدولية، واتباع برامج التثبيـت والتكيـف الهيكلي، والقبول بالرقابة الدولية على الانتخابات فـي الـدول الإفريقيـة (شـبانة، 2009، ص 261).

إن لجنة بناء السلام تقوم بمهامها من خلال تشكيلة لكل دولة مدرجـة فـي جدول أعمال اللجنة، بمبادرة أو طلب الدولة واستحصال موافقـة مجلـس الأمـن، ويترأسها رئيس بعثة إحدى الدول في الأمم المتحدة، فعلى سبيل المثال ُأنتخب الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، رئيساً لتشكيلة اللجنة الخاصة بجمهوريـة أفريقيـا

الوسطى في حزيران 2008م. (الأمم المتحدة، بناء السلام، 2009، ص 16) ويقوم رئيس التشكيلة بزيارات استطلاعية إلى البلد والقيام بالاتصالات مع ممثلي الحكومة على جميع المستويات، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، بما في ذلك القطـاع الخاص، وكذلك الاتصال مع المنظمـات الإقليميـة ودون الإقليميـة، والـسفارات والبعثات الدبلوماسية لدى هذه الدولة وصاحبة المصلحة لبناء السلام في تلك الدولة، إضافة للمكتب الإقليمي للأمم المتحدة، وذلك بهدف تسهيل المشاورات الشاملة بـين جميع الجهات الوطنية والدولية لوضع الوثيقة الاستراتيجية الخاصة بالبلـد. ويقـوم رئيس التشكيلة بعمليات تشاورية وتفاوضية بين هذه الأطـراف لوضـع الـصيغة النهائية للإطار الاستراتيجي لهذه الدولة واستعراضه عليهما لتصديقه، ومن ثم رفعه إلى لجنة بناء السلام للعمل عليه.

إن الإطار الاستراتيجي لبناء السلام يشمل إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والحكم الرشيد وسـيادة القـانون واحتـرام حقوق الإنسان، والتقدم الاجتماعي والاقتصادي من خلال تنفيذ محاور تنمية. يعـد الحوار السياسي الشامل بين مختلف الفئات في الدولة أمراً في غاية الأهمية من أجل توطيد السلام في الدولة (الأمم المتحدة،2008، الوثيقة PBC/3/CAF/7).

فعلى سبيل المثال اعتمدت تشكيلة بناء السلام في بورونـدي خطـة عمـل ركزت على مسائل رئيسية ثلاث، هي: دعم عملية السلام، ولا سيما من حيث نزع سلاح أفراد حزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية وتسريحهم وإعادة إدماجهم، مساعدة بوروندي على تهيئة بيئة مواتية لعقد انتخابات وطنية حرة وعادلة وشفافة، دعم اللاجئين والمسائل المرتبطة بـالأرض، وإعـادة إدمـاج المحـاربين السابقين اجتماعياً واقتصاديا. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت لجنة بناء الـسلام علـى إعطاء الأولوية لمسألتين استراتيجيتين، هما: تحسين أثر اللجنة في الميـدان، مـن خلال التنسيق الفعال لأعضائها الموجودين في بوروندي، والاتصال الفعـال بـشأن الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي، وعلاقته بالأدوات التكميلية الأخرى، كالدعم المقدم من صندوق بناء السلام وورقة استراتيجية الحد من الفقـر الخاصـة ببوروندي (الأمم المتحدة، 2009، الوثيقة PBC/3/BDI).

إضافة لذلك تقوم تشكيلة بناء السلام باستعراض نصف سنوي لعملية تنفيـذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام من خلال تشاوراتها مع جميع الأطراف الحكوميـة وغير الحكومية لتقييم الاجراءات الإيجابية وتحديد الصعوبات والعوائق التي تعرقل عملية التنفيذ. وبالإضافة إلى اجتماعات الاستعراض الرسمية التي تُعقد كـل سـتة أشهر، إذ يعقد رئيس التشكيلة مشاورات استراتيجية مع ممثلي القطـاع الخـاص، والمؤسسات الخيرية، والمؤسسات المالية الدولية من أجل حـشد الـدعم الإضـافي لجهود توطيد السلام، إضافة لقيام التشاور مع ممثلي صندوق النقد الـدولي والبنـك الدولي، لتعزيز التعاون وحشد الموارد اللازمة لعملية بناء السلام.

بشكل عام فإن تشكيلات بناء السلام تهدف إلى مواصلة الاهتمام واستعراض التقدم المحرز في جهود بناء السلام، وتوسيع قاعـدة الجهـات المانحـة وتعزيـز المساعدات الدولية، ودعم الأنشطة الجديدة أو تحسين الأنشطة الحالية في مجـالات بناء السلام ذات الأولوية (الأمم المتحدة، بناء السلام، 2009، ص 9- 10).

إذن إن بناء السلام هو أحد الأنماط الحديثة في الدبلوماسية الجماعيـة التـي تهدف إلى حفظ السلم والأمن الإقليمي والدولي من خلال تركيز مجهوداتهـا علـى أهداف تنموية في الدول الخارجة من الصراعات.

4.4 دور المنظمات الإقليمية في الأمن الجماعي

يعد الباحثون المنظمة الإقليمية تجسيداً للنظام الإقليمي الذي ظهر في ستينات وسبعينات القرن الماضي والتي كانت تعد ظاهرة جديدة في العلاقات الدولية ووسيلة للتقارب والتعاون بين الشعوب والدول في محيط إقليمي وجغرافي معين، وفي النظام الدولي الجديد أصبح النظام الإقليمي والتكتلات الإقليمية إحدى السمات المميزة لهـا (طوالبة، 2005، ص 116).

لقد انقسم رأي الفقه بشأن تعريف المنظمات الإقليمية. وسبب هـذا الانقـسام كان في المعيار الذي يجري اعتماده في التعريف، إضافة إلى عدم تضمن أية وثيقة دولية منشئة لمنظمة دولية، بما في ذلك ميثاق الأمـم المتحـدة، تعريفـاً للمنظمـة الإقليمية. فمنهم من اعتمد معيار الترابط الجغرافي، ويعرفها بأنها: "تجمعات إقليمية

تربط مجموعة من الدول المتجاورة إقليمياً وتهدف إلى تنمية التضامن والتعاون بين هذه الدول في مجال تنمية علاقاتها الإقليمية وفقاً لأهداف ومبادئ الأمـم المتحـدة" (الشكري، 2004، ص 173).

وهناك من يعتمد على أكثر من معيار ويعرفها بأنها: "تجمع إقليمي أو هيئـة دائمة تنشئها مجموعة من الدول المتجاورة جغرافياً والمرتبطة فيما بينهـا بـروابط التاريخ والمصالح والأهداف المشتركة، لتنمية علاقاتها المتبادلة والحفاظ على السلم والأمن في منطقتها" (عبد العال، 1997، ص 27).

ويمكن بناء على هذا التعريف تحديد عناصر المنظمـة الإقليميـة كـالآتي: (المجذوب، 2006، ص 366)

1. ارتكازها على معاهدة دولية جماعية بين مجموعة من الدول.
2. تمتعها بصفة الاستمرارية على خلاف المؤتمرات الدولية.
3. تمتعها بالشخصية القانونية الدولية.
4. انحصار دورها في التنسيق بين الدول الأعضاء دون الانتقاص من سيادتهم.
5. محدودية العضوية.

ومن هنا تظهر الطبيعة الدبلوماسية للمنظمـات الإقليميـة والتـي تتـصف بالدبلوماسية متعددة الأطراف الدائمة، والتي لها صفة الاستمرارية، وتختلف بها عن الدبلوماسية متعددة الأطراف المؤقتة والتي هي الدبلوماسية الجماعية التي تـتم فـي إطار المؤتمرات أو الاجتماعات الدوليـة. ودبلوماسـية المـؤتمرات تعنـي "تلـك التفاعلات والمفاوضات التي تقوم بها الوحدات الدولية من خلال إشتراكها في مؤتمر دولي، كالمؤتمرات التي تُعقد في إطار المنظمات الدولية والإقليمية والمؤتمرات التي تُعقد خارج إطار المنظمات الدولية والإقليمية بصورة مؤقتة لمعالجة قضية دولية ما. وهي بذلك تتصف بالطابع الوقتي أي أنها تكون بصورة مؤقتـة وتنتهـي بانتهـاء المؤتمر" (مصباح، 1999، ص 111).

نظراً لأهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به المنظمات الإقليمية في المحافظـة على السلم والأمن الدوليين، فقد خصص ميثاق الأمم المتحدة الفصل الثامن للحـديث عن المنظمات الإقليمية، وعلى النحو التالي: (أبو العطا، 2010، ص 381-382)

1. جاء في المادة (1/52) أنه ليس في الميثاق مـا يحـول دون قيـام اتفاقـات أو منظمات إقليمية تعقد لتسوية المشاكل الإقليمية المتعلقة بحفظ الـسلام والأمـن الدوليين مادامت لا تتعارض في أهدافها ومبادئها مع أهـداف ومبـادئ الأمـم المتحدة.
2. تبذل الدول المشاركة في هذه المنظمات كل جهدها لتسوية النزاعـات الإقليميـة سلمياً بواسطة هذه المنظمات، وذلك قبل عرضها على مجلس الأمـن، المـادة (2/52).
3. يلتزم مجلس الأمن بتشجيع الإكثار من حل المنازعات الإقليمية سلمياً عن طريق هذه المنظمات، سواء أكان ذلك بناء على طلب الدول المعنيـة، أم بنـاء علـى الإحالة إليها من المجلس نفسه، وهذا ما نصت عليه المادة (3/52).
4. يستعين مجلس الأمن بالمنظمات الإقليمية في أعمال القمع التي يتخـذها لحفـظ الأمن والسلم الدوليين، ويكون عمل هذه المنظمات حينئذ تحت إشرافه ورقابته. ولا يجوز لهذه المنظمات أن تقوم بأي عمل من أعمال القمع بغير إذن المجلس، وهذا ما وضحته المادة (1/53).
5. تلتزم المنظمات الإقليمية بإبلاغ مجلس الأمن عن أي أعمال قمع تقـوم بهـا أو تنوي القيام بها، وتكون لازمة لحفظ الأمن والسلم الدوليين، وهذا ما نصت عليه المادة (54).

يتضح من ذلك أن دافع الأمن، من أهـم الـدوافع وراء إنـشاء المنظمـات الإقليمية، وفي هذا السياق تعد المنظمات الإقليمية جزءاً لا يتجزأ من نظـام الأمـن الجماعي، على اعتبار أنها تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق الـسلم والأمـن فـي محيطها، ومن ثم المساهمة في تحقيق السلم والأمـن بمفهومهـا الـدولي الـشامل (محروس، 1994، ص 109).

لقد جاء في مواثيق أغلب المنظمات الإقليمية التأكيد على حـل المنازعـات بالطرق السلمية، وهذا يعني ضمان الأمن في العلاقة بين الـدول الأعـضاء فـي المنظمة، بمعنى الحيلولة دون تصاعد نزاعـاتهم المـشتركة إلـى حـد التـصادم العسكري، وذلك بخلق الآليات الكفيلة بتحقيق التسوية السلمية لمنازعاتهم.

إن دور المنظمات الإقليمية وفعالياتها بشكل عام هي قدرة المنظمة من خلال ما تتخذه من قرارت وما تقوم به من أعمال تنفيذاً لهذه القرارات على تحقيق أهدافها وحماية أمن أعضائها في مواجهة الغير والتغاب على ما يعترض طريقها من مشكلات وعقبات. وأن فعالية المنظمة الإقليمية تتمثل في قدرتها على التأثير الإيجابي في مجالات عملها وبيئتها، وذلك فيما يتصل بثلاثة جوانب أساسية هي: (عبد العال، 1997، ص 28-29)

1. تحقيق الالتزام بأهداف ومقاصد ومبادئ المنظمة، وبما ترسيه عبر مسيرة عملها من أعراف وتقاليد، ونشاطاتها ومواقفها وأساليب تعاملها مع مختلف القضايا والمشكلات التي تعرض لها.
2. إرساء قواعد التعاون والعمل الجماعي بين الدول الأعضاء وتوسيع نطاقه بشكل مستمر.
3. القدرة على إلغاء التوترات وحفظ السلم والأمن الدوليين في المحيط الجغرافي للمنظمة.

إن ما تجدر الإشارة إليه أن دور المنظمات الإقليمية في نظام القطبية الثنائية كان دوراً محدوداً في تسوية الصراعات والمشاركة الفعالة فيها، لأن العلاقات بين الدول المتجاورة جغرافياً تقوم على قدر من الحساسية يعود إلى وجود رواسب عدائية عميقة، ويرجع عادة للخلافات بينها حول مسائل الأمن والحدود المشتركة. نجد أن الكثير من الدول تفضل البعد بمشاكلها عن المنظمات الإقليمية والاعتماد على المنظمة الدولية، فالقاعدة بالنسبة لتدخل المنظمات الإقليمية كطرف ثالث من أجل تسوية المنازعات التي تثور بين أعضائها هي قبول الأطراف المتنازعة لهذا التدخل، وقد يرفض أحد الأطراف المتنازعة عرض النزاع على المنظمة الإقليمية وتفضيلها على عرضها على الأمم المتحدة (الرشيدي، 2000، ص 32).

ولعل التقيد بالسيادة المطلقة للدولة كانت أيضاً من أحد أسباب عجز المنظمات الإقليمية في تقديم الحلول للمشكلات الإقليمية، فإن الدول كانت تخشى أن تعطي للمنظمة من الصلاحيات التي قد تؤثر على مصالحها وأمنها، لذلك كانت أشد الحرص على التمسك بسيادتها، ولا تتنازل للمنظمة أو تعطيها من الصلاحيات إلا

بالقدر القليل، وبما لا يمكّن المنظمة من الوفاء بالواجبات المنوطة بها (مصطفى، 1985، ص 260). إضافة لضعف آليات تسوية الصراعات في المنظمات الإقليمية وعدم وضوحها.

إن التغييرات على نظام الأمن الجماعي ما بعد الحرب الباردة وظهور ملامح النظام العالمي الجديد، والتحديات الأمنية الجديدة التي تكّون مخاوف أمنية جماعية أدى إلى عدم تقيد الدول بالسيادة المطلقة والتنازل عن بعض من صلاحياتها إلى الترتيبات الإقليمية لمجابهة هذه التحديات، والتحول في نمط الصراعات من صراع بين الدول إلى الصراع داخل الدولة (Diehl & Cho, 2006, p.197). أدى ذلك إلى تطوير الأمن الجماعي الإقليمي وإبراز دور ومشاركة المنظمات الإقليمية بفعالية في المشكلات الإقليمية. وقد أكد تقرير بطرس بطرس غالي (خطة من أجل السلام) إلى أن قيام الترتيبات الإقليمية كان في كثير من الأحيان بسبب عدم وجود نظام عالمي للأمن الجماعي، إلا أن هذه المنظمات تستطيع في هذا العصر الجديد الذي تتوفر فيه الفرص، القيام بدور مؤثر إذا تم الاضطلاع بأنشطتها بما يتسق مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومع مجلس الأمن بصفة خاصة. وأشار إلى الدور التكميلي الذي يستطيع أن تقوم به هذه المنظمات، واستغلال إمكانياتها في الوفاء بمهام الدبلوماسية الوقائية، وحفظ السلام، وصنع السلم، وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. بالرغم من المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين؛ ولكن العمل الإقليمي، من قبيل اللامركزية والتفويض للسلطة والتعاون مع جهود الأمم المتحدة، يمكن أن يخفف من أعباء المجلس، ويستطيع أيضاً المساهمة في زيادة تعميق الإحساس بالمشاركة وتوافق الآراء وإضفاء الطابع الديمقراطي في الشؤون الدولية (غالي، 1992، ص 38).

وعلى أرض الواقع، فبعد انتهاء الحرب الباردة، اضطلعت الكثير من المنظمات بمهام حفظ السلم والأمن في محيطها الإقليمي، ومن ثم في الأمن الدولي عملاً بنظام الأمن الجماعي. وتم تغييرات هيكلية لهذه المنظمات استجابة للمتغيرات على النظام الدولي. فعلى سبيل المثال إن مؤتمر التعاون والأمن في أوروبا الذي كان تعمل على صيغة قيام سلسلة من الاجتماعات والمؤتمرات كمنتدى متعدد

الأطراف للحوار والتفاوض بين الشرق والغرب بموجب وثيقة هلسنكي لعام 1975، أقر رؤساء أعضاء المؤتمر في اجتماعها في باريس في نوفمبر 1990 تغييرات هيكلية للمؤتمر لإضفاء الطابع المؤسسي عليها للتصدي للتحديات الأمنية الجديدة، وخاصة في أوروبا الشرقية، ولتعزيز عملية الأمن والتعاون المشترك، وفي القمة الرابعة لرؤساء الدول الأعضاء في بودابست في ديسمبر 1994 تم تغيير اسمها إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأعلنت نفسها كمنظمة إقليمية تحت الفصل الثامن للأمم المتحدة (Abass, 2004, p.149).

تعد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أكبر منظمة إقليمية أمنية في العالم حيث تتكون من 56 دولة، وهم الدول الأوروبية، والجمهوريات المستقلة عن الإتحاد السوفيتي السابق، وتركيا، وكندا، والولايات المتحدة. وللمنظمة شركاء من أجل التعاون والتي تنقسم إلى مجموعتين. المجموعة الأولى، وهم الدول المتوسطية: الأردن، إسرائيل، تونس، المغرب، ومصر. والمجموعة الثانية، وهم الدول الآسيوية: أفغانستان، تايلند، كوريا الجنوبية، منغوليا، واليابان (المنظمة على الإنترنت، 2011).

وتقوم المنظمة بمجهوداتها الدبلوماسية في الوساطة بين أطراف النزاع، ومشاركتها مع الأمم المتحدة في الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وبناء السلم. ومن الأمثلة حول جهود المنظمة في الوساطة، إنها كثفت جهودها في الوساطة في الصراع في البوسنة، والصراع حول ناغورني كاراباخ بين آذربيجان وأرمينيا من خلال إنشائها لمجموعة مينسك وبرئاسة مشتركة بين ممثل الأمانة العامة للمنظمة وفرنسا والولايات المتحدة والاتحاد الروسي، وكذلك في الصراع بين روسيا والشيشان (Ackermann, 2009, p.238). فقد قامت المنظمة في أعقاب أزمة قيرغزستان في أبريل 2010 وأعمال العنف اللاحقة في يوليو من العام نفسه بإرسال مبعوثها لتسهيل عملية الحوار وتقديم مساعيها الحميدة (المنظمة على الإنترنت، 2011).

أما في مجال الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وبنائها، فقد قامت المنظمة عام 1990 بإنشاء مركز منع الصراع (Conflict Prevention Centre) وهي

إحدى الإدارات الرئيسة للأمانة العامة للمنظمة، لتقوم بأعمال الإنذار المبكر، والدبلوماسية الوقائية، ومنع النزاع، وإدارة الأزمات. فقد شارك بعثاتها لغرض حفظ السلام في البوسنة والهرسك عام 1995، ويعد المشاركة الميدانية للمنظمة في الصراع الجورجي في عام 1992 أول عملية ميدانية في تقاسم مسؤولية حفظ السلام بين بعثة المنظمة لحفظ السلام وبعثة الأمم المتحدة؛ حيث تولى بعثة منظمة الأمن والتعاون الإشراف على عملية حفظ السلام في أوسيتيا الجنوبية، والذي عمل على مجال حماية حقوق الإنسان، بينما تولى بعثة الأمم المتحدة الإشراف على عملية حفظ السلام في أبخازيا في مجال الاستقرار السياسي (Abass, 2004, p.149).

ومن الأمثلة حول الجهود الدبلوماسي للمنظمة في مجال بناء السلام، فهي المساعي التي تبذلها المنظمة في أفغانستان باعتبارها شريكها الآسيوي للتعاون. حيث تركز جهودها في التوعية الانتخابية والإشراف على الانتخابات الرئاسية والبرلمانية من خلال فرق دعم الانتخابات (Election Support Teams-EST)، وكذلك في عملية اندماج المقاتلين في الجيش والشرطة الوطنية، والمساعدة في مجال السيطرة على الجرائم العابرة للحدود، وإعادة اللاجئين (Ackermann, 2009, p.241).

ومن الأمثلة الأخرى حول تغيير هياكل المنظمات للتكييف مع التطورات التي طرأ على مفهوم الأمن ومواجهة تحدياته والقيام بدورها في مجال السلم والأمن، فقد أعلن الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية في آخر مؤتمرها في ديربان في جنوب إفريقيا عام 2002 تغيير اسمها إلى الإتحاد الإفريقي لتتغير معها هيكلها وآلياتها، وإنشاء العديد من المؤسسات والبروتوكولات (Murithi, 2008, p.73).

أصدر مؤتمر الاتحاد الإفريقي في 9 يوليو 2002 بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي وبموجبه تأسس المجلس عام 2004. فإنه جهاز لصنع القرار فيما يتعلق بمنع وإدارة وتسوية الصراعات. وتتمثل أهداف المجلس في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في إفريقيا، ومنع الصراعات وصنع وبناء السلام، وتطوير سياسة دفاعية مشتركة للاتحاد، وتعزيز وتشجيع الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتتكون المجلس

من مجمع الحكام، اللذي يتشكل من خمس شخصيات لها مكانتها لدى جميع قطاعات المجتمع وذات إسهام في مجالات السلم والأمن والتنمية في القارة، ونظـام الإنـذار القاري المبكر، وصندوق السلام للحصول على موارد بناء السلام (عبـد الـرازق، 2007، ص 154).

تعد بعثة الاتحاد الإفريقي في بوروندي (AMIB) في عام 2003 أول عملية سلام تخطط وتنفذ من قبل المنظمات الإقليمية دون مشاركة الأمم المتحـدة. وكـان مهام البعثة إضافة لصنع السلام، القيام بمجهود بناء السلام، وذلك للطبيعة الديناميـة للصراع في بوروندي (Nhlapo, 2006, p.3). فقد سـاهم البعثـة فـي تـشكيل الحكومة الانتقالية، وأنشأ البعثة مركز التسريح (Demobilisation Centre) والتي أشرف على نـزع الـسلاح، والتـسريح، وإعـادة الانـدماج (Disarmament, Demobilisation and Reintegration-DDR)، وأدت مهام البعثة في تهيئـة المناخ لدخول بعثة الأمم المتحدة إلى بوروندي حيث على إثره تشكل بعثـة الأمـم المتحدة إلى بوروندي في 1 حزيران 2004 (Murithi, 2008, p.75).

وهناك الكثير من الأمثلة حول الدور التكميلي لبعثات الاتحاد الإفريقي إلـى جانب بعثات الأمم المتحدة، ودورها في مجال الدبلوماسية الوقائية، وصنع الـسلام وبنائه. حيث تشير كلها إلى فعالية هذه المنظمة فـي الأمـن الجمـاعي الإقليمـي، ومساهمتها في حفظ السلم والأمن الدوليين.

وحول دور جامعة الدول العربية، والتي تمثل النظام الإقليمي العربي، فـي مجال السلم والأمن، أن واقع الحال يشير إلى ضعف هذه المنظمة في هذا المجـال. وهناك ما يشبه الاجماع لدى عموم الباحثين حول حقيقة أن النظام العربي لتـسوية المنازعات، هو نظام قاصر منذ البداية، وعلى الرغم من التطورات التـي طـرأت عليه (الرشيدي، 1997، ص 20).

وبالرغم من أن ميثاق جامعة الدول العربية وما ألحق به من وثائق، تضمنت أهداف أمنية وسياسية واقتصادية وتنظيمية، لا سيما اتفاقية الدفاع العربي المـشترك والتعاون الاقتصادي لعام 1950، إلا إنه لم يتم وضع أحكام هذه المواثيق موضـع التنفيذ في أي حالة من الحالات التي واجهت فيها الدول العربية أخطاراً خارجيـة.

ويرتبط بهذا أيضاً ما يتسم به مسلك الجامعة في هذا الخصوص من تلكـؤ وتـردد. فعلى سبيل المثال لم يجتمع مجلس الجامعة للنظر في النزاع المـصري – اللبنـاني عام 1958 إلا بعد عشرة أيام من وصول الشكوى إلى الأمين العام للجامعة. وليس هناك إلاّ بعض الحالات التي ساهمت الجامعة في تسويتها، ومنها النزاع العراقي – الكويتي في عام 1961 عندما نزلت قوات عربية مشتركة فـي الكويـت لحمايـة الكويت من التهديدات العراقية بضمه إليها (عبد العال، 1997، ص 33، 37). ولكن عندما قام العراق بضم الكويت إليها في عام 1990، عجزت الجامعة عن التعامـل الإيجابي مع هذه الأزمة بما يكفل إيجاد حل سلمي لها ضمن محيطها الإقليمي. كما أثبت مجلس التعاون لدول الخليج فشلها في توفير الحد الأدنى من الأمن لأطرافـه، حيث هدد العراق أمن واستقلال باقي الأطراف الأخرى للمجلس، وعجز المجلـس عن القيام بوظيفته الأمنية، والتي كانت هي العامل الأهم من عوامل قيامـه. وفـي دخول القوات الأمريكية إلى العراق عام 2003 وتغيير نظامها بالقوة ومن ثم إعلان نفسها كدولة محتلة، لم تكُن للجامعة أي وجود ايجابي في هذه الأزمة.

وحتى ضمن التغييرات الهيكلية التي قامت بها أكثر المنظمات الإقليمية فـي العالم، جاءت خطوات جامعة الدول العربية متأخرة. فقد تم إنـشاء مجلـس الـسلم والأمن العربي في الدورة العادية (18) لمجلس جامعة الدول العربية على مـستوى القمة والذي عقد بالعاصمة السودانية الخرطوم بتاريخ 29 مارس 2006 والذي تـم إقرار نظامه الأساسي خلال نفس الدورة. ويتكون المجلس من خمسة ممثلين للـدول الأعضاء على مستوى وزراء الخارجية، وتتمثل مهام المجلس، وفقاً لمـا ورد فـي نظامه الأساسي، في إعداد إستراتيجيات الحفاظ على السلم والأمن العربي، وتعزيز القدرات العربية في مجال العمل الوقائي من خلال تطوير نظام الإنذار المبكر وبذل المساعي الدبلوماسية بما فيها الوساطة والمصالحة والتوفيق وتعزيز التعـاون فـي مواجهة التهديدات والمخاطر العابرة للحدود كالجريمة المنظمـة والإرهـاب. كمـا يجوز للمجلس إقتراح التدابير الجماعية المناسبة إزاء أي إعتداء على دولة عربية أو التهديد بالإعتداء عليها، وكذلك إذا ما قامت أي دولة عربية بالإعتـداء أو التهديـد بالإعتداء على دولة عربية أخرى. وأيضاً من ضمن مهام المجلس إقتراح إنشاء قوة

حفظ سلام عربية عندما تستدعي الحاجة ذلك، ودعم الجهود لإحلال السلام وإعـادة الإعمار في فترة ما بعد النزاعات للحيلولة دون تجددها. وكذلك التنسيق والتعـاون مع المنظمات الدولية والإقليمية لتعزيز السلام والأمن والإستقرار في العالم العربي. ويجوز لمجلس السلم والأمن العربي في حالة تفاقم النزاع بالإضافة إلـى توصـياته بالتدابير الكفيلة بإيقافه أن يطلب من مجلس الجامعة عقـد دورة إسـتثنائية لإتخـاذ القرارات اللازمة بشأنه، ويرفع المجلس إلى مجلس الجامعة في أول دورة لإنعقـاده أو في إجتماعه الإستثنائي تقريراً يتضمن توصياته وإقتراحاته حول تحديد التـدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن العربي. والمجلس لهـا ثـلاث أجهـزة وهمـا: بنـك المعلومات، ونظام الإنذار المبكر، وهيئة الحكماء (بيبرس، 2007، ص 175).

وحتى يلاحظ على ذلك البطء والتلكؤ وخاصة فيما جاء في أن مجلس الـسلم والأمن يرفع إلى مجلس الجامعة في أول دورة لإنعقاده أو في إجتماعه الإسـتثنائي تقريراً يتضمن توصياته وإقتراحاته حول تحديد التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن العربي.

وعلى أرض الواقع لم يكن للمجلس أي دور فـي الإعتـداءات الإسـرائيلية الأخيرة في المنطقة. وفي حالات التدخل الإيرانية الأخيرة في شؤون دول الخلـيج، أعلنت مجلس التعاون لدول الخليج لجوءها إلى مجلس الأمن فـي حـال اسـتمرار إيران، ولم تُلوح إلى دور مجلس السلم والأمن، أو الجامعة العربية نفسها.

الخاتمة والاستنتاجات

إن الدبلوماسية هي فن وإدارة العلاقات الدولية، وهي عملية سياسية مستمرة توظفها الدولة بشكل رسمي في تنفيذ سياستها الخارجية وفي إدارتها لعلاقاتها مع الأشخاص الدولية ولضمان مصالحها الوطنية. واستخدامها مرتبط بأهداف ومجالات وميادين العمل الواسعة للدبلوماسية، والتي هي التمثيل الدبلوماسي للدولة وشرح سياساتها الداخلية والخارجية وتوضيحها والدفاع عنها، وحماية مصالح الدولة ومصالح رعاياها في الدولة المعتمد لديها وتطويرها بالسبل المشروعة، والمفاوضة نيابة عن الدولة مع الدولة المعتمد لديها أو مع مجموعة من الدول بهدف التوصل إلى تسوية أو صلح أو اتفاق، وتعزيز العلاقات الودية بين الدولة والدول الأخرى أو العمل على تعزيز نقاط التقارب وفتح ميادين للتعاون وإدامتها وتطويرها.

إذا كان الأمن هو تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تتهددها داخلياً وخارجياً وتأمين مصالحهما وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع، فإن الدولة ومن خلال إنشاء العلاقات الدبلوماسية والتمثيل الدبلوماسي، تحاول تهيئة مناخ التعاون وانتفاء حالات التوتر مع جميع الدول، وبالتالي تأمين كيان الدولة من الأخطار الخارجية. إن الدول ومن خلال التفاوض الدبلوماسي تحاول القيام بالاتفاقيات والمعاهدات الثنائية والجماعية في جميع الميادين والتي تصب كلها في مصلحة الدولة والتي تكون في المقام الأول أمنها الوطني، ومنها الاتفاقيات الأمنية الثنائية في مجال تبادل المجرمين، التنسيق والتعاون العسكري، مكافحة الإرهاب والمخدرات، وإنشاء المنتديات الأمنية للتعاون في مجال المعلومات والنشاط الاستخباري، ومعاهدات حسن الجوار والدفاع المشترك.

إن الدول ومن خلال بعثاتها الدبلوماسية تحاول تعزيز وتنمية العلاقات الودية بينها وبين الدول الأخرى في شتى المجالات، والتشاور حول القضايا ذات الأهمية والتي تهدف إلى خدمة مصالحها، مما يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على تعزيز وتقوية أمنها الوطني.

وعلى ضوء ذلك أكدت الدراسة إلى أن الوظائف الدبلوماسية التقليدية للدولة تعد إحدى الوسائل السياسة الخارجية لتحقيق المصلحة الوطنيـة والأمـن الـوطني للدولة.

كما توصلت الدراسة إلى أن مهام الدبلوماسي في جمع المعلومات يعد مـن أهم النشاطات التي تلبي متطلبات الأمن الوطني للدولة، وتؤثر بشكل مباشر علـى مجلس الأمن الوطني وأجهزتها المختلفة، وتعد المعلومات التي يرسلها الدبلوماسـي حيوية وهامة بالنسبة للمراجع العليا في البلد وتؤثر تأثيراً كبيراً في عمليـة صـنع واتخاذ القرار الوطني الأنسب. كما أن تقارير رئيس البعثة قد تكون سبباً في تغييـر أو تعديل السياسة والعلاقات والروابط القائمة بين بلده والدولة المعتمد لديها.

وبالرغم من وجود العناصـر التـي تـوحي بتـداخل العمـل الدبلوماسـي والاستخباراتي، وخصوصاً من ناحيـة مـصادر المعلومـات، ونوعيـة وكيفيـة المعلومات. فإن الدبلوماسي ليس رجل استخبارات لاختلاف طبيعة عمل كل منهما، حتى أن هناك فوارق في مهمة جمع المعلومات بين المهنتين. إلا أن واقـع الحـال يشير إلى أن الدول تستخدم بعثاتها الدبلوماسية للتجسس أو تخفي مهـام أجهزتهـا الاستخبارية تحت ستار الحصانات والامتيازات التي تتمتع بها البعثات الدبلوماسية. وما كشفه موقع ويكيليكس (Wikileaks) من تقارير البعثات الدبلوماسية الأمريكية حول العالم تثبت، من ناحية، أهمية مهام الدبلوماسي في جمـع المعلومـات، ومـن ناحية أخرى عدم تميز الدول بين المهام الدبلوماسية والمهام الاستخبارية.

برزت في العلاقات الدولية المعاصرة مصطلحات تشير إلى عـدم جـدوى الإكراه واستخدام القوة في العلاقات الدولية، ومردوداتها ونتائجهـا الـسلبية علـى المصالح الوطنية والأمن الوطني للدولة، ومن هذه المصطلحات الحديثة، مـصطلح القوة الناعمة (Soft Power).

إن القوة الناعمة هي القدرة على التوصل إلى الغاية المطلوبة من خلال جذب الآخرين، وليس باللجوء إلى التهديد أو الجزاء. وهذه القوة تعتمد على الثقافة، القـيم والمبادئ السياسية، وخلق صورة ذهنية إيجابية للدولة، بحيث تخلق تعاطفـاً معهـا ومع سياساتها وأهدافها. وإذا تمكنت الدولة من إقناع الدول الأخرى بأن يريدوا مـا

تريد، فلن تضطر الدولة إلى إنفاق الكثير بتطبيق مبدأ العصا والجزرة لتحريك الآخرين في الاتجاه الذي يحقق مصالحها. وتستند إلى الجاذبية (attraction)، والإقناع (persuasion)، والاستقطاب (cooptation)، والمحاكاة (emulation).

تستخدم الدبلوماسية إما وسيلة للإكراه، أو للإقناع، أو للتسوية، أو وسيلة للاتفاق. وإن القوة الناعمة ترتكز على عنصر الإقناع بدلاً من الإكراه. ولكن وفي الوقت نفسه تستخدم الدولة، الدبلوماسية كإحدى الأدوات لتنفيذ سياستها الخارجية، وبناء العلاقات مع الآخرين في البيئة الدولية. والسياسة الخارجية أو طريقة بناء العلاقات ونمطها وصيغتها هي أحد مصادر القوة الناعمة. وبذلك فإن الدبلوماسية هي الأداة أو الوسيلة التي تعتمد عليها الدولة في استخدام قوتها الناعمة. وعلى ضوء ذلك توصلت الدراسة إلى أن الدولة تعزز وتروج قوتها الناعمة من خلال الدبلوماسية. وأيضاً توصل إلى أن القوة الناعمة هي القدرة على جذب الآخرين معتمداً على الثقافة والقيم والمبادئ السياسية للدولة، من خلال التأثير على الجماهير في الدول الأخرى، ومن خلال ذلك على حكوماتهم، إذن فالدبلوماسية العامة هي الأداة الرئيسية التي من خلالها يتم التواصل مع هذه الشعوب والتأثير عليها، وهي إحدى الأدوات الرئيسة لترجمة القوة الناعمة إلى أرض الواقع.

وللدبلوماسية العامة أهداف أمنية واقتصادية وثقافية، وأن الدولة تسعى من خلال الدبلوماسية العامة إلى بناء علاقات التعاون والصداقة مع الدول الأخرى، وذلك من خلال بناء العلاقات مع شعوبها، والتواصل معها. وأن الدبلوماسية العامة هي أداة لتوازن متطلبات الأمن وتنشيط مستلزمات التواصل مع الناس على اعتبار أن توصيل القيم والسياسات يخدم أهداف الأمن الوطني، أو أنها تحقق المصالح القومية عن طريق تزويد الشعوب حول العالم بالمعلومات وإشراكها والتأثير عليها، وتساعد في تجاوز الخلافات وإبراز أوجه الشبه، وخاصة على صعيد القيم، وبذلك، عند تحسين مستواها، تساهم في تذويب العداء وكسر دوامته.

وفي العلاقة بين الدبلوماسية والأمن الجماعي، والذي هو الأساس النظري والقانوني الذي استندت إليه المنظمة الدولية في تحركاتها المختلفة لاحتواء الصراعات الدولية والإقليمية والنزاعات المحلية. والأمن الجماعي باعتباره هدفاً

ونظاماً يسعى المجتمع الدولي لتحقيقه، يقوم على دعامتين أساسيتين: الأولى وقائيـة وهي حظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها فـي العلاقـات الدوليـة. والثانيـة علاجية، وهي الوسائل التي حددها المجتمع الدولي لأجل بلوغ هذا الهـدف. وقـد توصلت الدراسة إلى أن الدبلوماسية تتعلق بالأمن الجماعي بشكل مباشـر بجانبهـا الوقائي، وذلك من خلال الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم، التي تطورت آلياتها مـا بعد الحرب الباردة كجزء من التطورات التي طرأت على نظام الأمن الجماعي.

وفي علاقة الدبلوماسية بالتنمية والأمن وفق التغييرات التـي طـرأت علـى مفهوم الأمن، والتي أصبحت ذات أبعاد متعددة وظهور مفهوم الأمن الإنساني. فـإن مفهوم الأمن الإنساني ومفهوم التنمية البشرية يكمل بعضه الآخر، إذ يسعى كلاهمـا لتحقيق ذات الأهداف وهي محاربة الفقر، وتأمين الحريات الأساسية، والسعي نحـو تحقيق تحرر الأفراد من الحاجة، كما أنه يمكن الاعتماد على المؤشرات المستخدمة في قياس التنمية البشرية كأساس مفيد في التحليل لقياس الأمن الإنساني.

ولكن يختلف مفهوم الأمن الإنـساني عـن مفهـوم التنميـة البـشرية فـي الاستراتيجية المتبعة لبلوغ الأهداف المنشودة، إذ يركز الأمن الإنساني بالأساس على الإصلاح المؤسسي، أي كيفية إصلاح المؤسسات القائمة من أجل الحفاظ على الأمن المجتمعي، أما التنمية البشرية فتعني توفير الاحتياجات الأساسية للأفراد بما يـوفر لهم مستوى معيشة ملائم. وأن السلام هو أساس للتنمية، ولا يمكن للتنمية أن تتقـدم بسهولة في المجتمعات التي تكون فيها الشواغل العسكرية في مركـز الـصدارة أو تكاد أن تكون. فالمجتمعات التي تخصص جزءاً كبيراً من جهدها الاقتصادي للإنفاق العسكري تقلل بالضرورة من فرص شعوبها في التنميـة. وغيـاب الـسلام يـدفع المجتمعات غالباً إلى تخصيص نسبة من ميزانيتها للانفاق العـسكري أعلـى ممـا تخصصه لاحتياجات التنمية وبذلك يعوق تنمية المؤسسات الاجتماعية.

لقد توصلت الدراسة إلى أن العلاقة الوثيقة والواضحة بين التنميـة والأمـن ظهرت بعد انتهاء الحرب الباردة في إطار أو صورة بناء السلام. ومفهوم بناء السلم هو نظير للدبلوماسية الوقائية التي تسعى إلى تفادي انهيار الظروف السلمية. فعنـد نشوب الصراع، فإن جهود صنع السلم وحفظ السلام لهـا الأولويـة فـي العمـل

الدبلوماسي، ومتى حققت هذه الجهود أهدافها، فإن العمل التعاوني المتواصل لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية الكامنة وحده الـذي يمكنـه ان يقيم السلم على أساس دائم. إن الدبلوماسية الوقائية هي لتجنب وقوع أزمة، أما بناء السلم بعد انتهاء الصراع فعمل على منع تكرارها. ويعد بناء الـسلم مـن أعمـال الدبلوماسية متعددة الأطراف، إذ إنها عمل تعاوني في أروقة منظمة الأمم المتحـدة من خلال لجنة بناء السلام وبعثات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة الأخرى.

ومن خلال التطور الذي طرأ على نظام الأمن الجماعي، وظهـور الآليـات الحديثة في مجال الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وبنائه، بـرز الـدور التكميلـي للمنظمات الإقليمية في هذه المجالات مع المجهودات الدبلوماسية للمنظمة الدوليـة، وبات التعاون وتقسيم المسؤوليات تجاه حل المنازعات وتحقيـق الأمـن الإقليمـي والدولي بين المنظمات الإقليمية والمنظمة الدولية إحدى سمات الأمن الجماعي فـي النظام العالمي الجديد.

المراجع

أ. المراجع باللغة العربية:

ئاكره يي، نجدت صبري (2004)، **الإطار القانوني للأمن القومي: دراسة تحليلية**، الطبعة الأولى، مطبعة زانكو، أربيل.

استنتاجات تشكيلة بوروندي لبناء السلام، الوثيقة **(PBC/3/BDI)**، 2009، www.un.org.

اسماعيل، حافظ (1992)، **الدبلوماسية ومتطلبات الأمن الوطني**، ورقة علمية قدمت في ندوة الدبلوماسية في المجتمع الدولي المعاصر، الرياض 15-18 فبراير 1992، معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية السعودية، الرياض.

الأقداحي، هشام محمود (2009)، **في تحديات الأمن القومي: تاريخي- سياسي**، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

الأمم المتحدة (2005)، الوثيقة **(A/59/2005)**، متوفرعبر: www.un.org.

الأمم المتحدة (2009)، الوثيقة **(A/64/1)**، متوفر عبر: www.un.org.

الأمم المتحدة (2009)، الوثيقة **(A/64/341- S/2009/444)**،متوفر عبر: www.un.org.

الأمم المتحدة (2011)، **الوثيقة (S/2011/126)** متوفر عبر**:** www.un.org.

الأمم المتحدة (2011)، الموقع الرسمي، www.un.org.

الأمم المتحدة (2011)، بناء السلام، متوفر عبر: **(www.unpbf.org/index.shtml)**

الأمم المتحدة(2005)، بناء السلام، الوثيقة **(A/RES/180/60)**، متوفر عبر: www.un.org.

الأمم المتحدة(2011)، بناء السلام، متوفر عبر: **www.un.org/esa/peacebuildingLibrary/ Peacebuilding_as_link_IPA.pdf**

الأمم المتحدة،(2000) تقرير التنمية البشرية،متوفر عبر: www.un.org.

الأمم المتحدة،(2008)، الوثيقة **(PBC/3/CAF/7)**،متوفر عبر: www.un.org.

بدوي، محمد طه (2003)، **المدخل إلى العلاقـات الـسياسية الدوليـة**، المكتبـة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.

البكري، عدنان (1986)، **العلاقات الدبلوماسـية والقنـصلية**، الطبعـة الأولـى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

بوطالب، عبدالهادي (2004)، **مسار الدبلوماسية العالمية ودبلوماسية القرن الواحد والعشرين**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء.

بيبرس، سامية (2007)، **الأمن القومي العربي بين المواثيق المرجعيـة والخبـرة التاريخية، شؤون عربية**، عدد 137، شتاء 2007.

الجاسور، نـاظم عبدالواحـد (2008)، **أسـس وقواعـد العلاقـات الدبلوماسـية والقنصلية**، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان.

الجبوري، سليم فرحان جيثوم (2000)، **أثر المعلومات والإستراتيجية في توزيـع القوة**، رسالة جامعية غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعـة صـدام (النهرين حالياً)، بغداد.

الجمال، راسم محمد (2009)، **العلاقات العامة الدولية والاتصال بـين الثقافـات**، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

الجندي، غسان (1999)، **الدبلوماسية الثنائية**، الطبعة الأولى، المعهد الدبلوماسـي الأردني، عمان.

حالي، نزهت (2007)، **المعلوماتية وتأثيرها على صـياغة إسـتراتيجية الأمـن الوطني**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدفاع الوطني، جامعة الدفاع الوطني، وزارة الدفاع، جمهورية العراق، بغداد.

حمادي، عبدالرحمن بن شيخ (2001)، **الدبلوماسية وأهمية المهـام الدبلوماسـي، الدبلوماسي**، الصادرة عن معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجيـة السعودية، العدد 21، ديسمبر 2001م، الرياض.

حمودة، منتصر سعيد (2008)، **قانون العلاقات الدبلوماسية والقنـصلية**، الطبعـة الأولى، دار الفكر الجامعي، الأسكندرية.

الخزرجي، ثامر كامل (2005)، **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات**، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان.

الخطيب، باسل (1986)، **جمع المعلومات بين الدبلوماسية والإستخبارات، مجلة الدبلوماسي**، الصادرة عن معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية السعودية، العدد 6، يوليو 1986م، الرياض.

الخطيب، باسل (2001)، **الدبلوماسية المعاصرة والدبلوماسية الحديثة، مهام تقليدية وتحديات جديدة، مجلة الدبلوماسي**، الصادرة عن معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية السعودية، العدد 21، ديسمبر 2001م، الرياض.

خلف، محمود (1997)، **النظرية والممارسة الدبلوماسية**، الطبعة الثانية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان.

خلف، محمود (2008)، **القانون الدبلوماسي: تفسير وتعديل اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961**، الطبعة الأولى، دار تسنيم للنشر والتوزيع، عمان.

أبو الخير، السيد مصطفى أحمد (2010)، **النظرية العامة في الأحلاف والتكتلات العسكرية طبقاً لقواعد القانون الدولي العام**، الطبعة الأولى، سلسلة أطروحات الدكتوراه (81)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الدجاني، محمد سليمان، ومنذر سليمان (2006)، **منهجية البحث العلمي في علم السياسة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان.

الرشدان، عبدالفتاح علي (1997)، **الأزمة الراهنة للأمن القومي العربي في التسعينات: دراسة في أسباب الأزمة ومصادر التهديد، شؤون عربية**، عدد 91، أيلول/ سبتمبر 1997.

الرشدان، عبدالفتاح علي، والموسى، محمد خليل (2005)، **أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**، الطبعة الأولى، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان.

رشوان، حسن (1990)، **الدبلوماسية والأمن القومي، الدبلوماسي**، الصادرة عن معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية السعودية، العدد 13، ابريل 1990، الرياض.

الرشيدي، أحمد (1997)، **المدخل القانوني وتحديث مؤسسات العمل العربي المشترك، شؤون عربية**، عدد 91، أيلول/ سبتمبر 1997.

الرشيدي، أحمد محمد (2000)، **التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة**، الطبعة الأولى، دراسات استراتيجية، العدد (37)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

الرضا، هاني (2006)، **العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، تاريخها- قوانينها وأصولها مع دراسة معمقة لامتيازات وحصانات الموظفين الدوليين**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت.

زهران، منير (2005)، **الأمم المتحدة وبناء السلام: عرض نقدي، السياسة الدولية**، المجلد 40، العدد 161، يوليو 2005.

زهرة، عطا محمد صالح (2004)، **في النظرية الدبلوماسية**، الطبعة الأولى، الإصدار الثاني، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان.

زهرة، عطا محمد صالح (2008)، **أصول العمل الدبلوماسي والقنصلي**، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان.

زويل، أحمد (2010)، **القوة الناعمة للعلوم**، مقال في جريدة الشرق الأوسط، العدد 11536 في 29 يونيو 2010، متوفر عبر: (**www.aawsat.com**).

الشامي، علي حسين (2009)، **الدبلوماسية، نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والإمتيازات الدبلوماسية**، الطبعة الأولى/ الإصدار الرابع، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

شبانة، أيمن (2009)، **الأمم المتحدة وبناء السلم في إفريقيا، السياسة الدولية**، مجلد 45، العدد 176، إبريل 2009.

شجر، إبراهيم محمـد (1995)، **المـسميات الدبلوماسـية والمهـام الوظيفيـة، الدبلوماسي**، الصادرة عن معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجيـة السعودية، العدد 17، يوليو 1995.

الشقحاء، فهد بن محمد (2004)، **الأمن الوطني: تصور شامل، المفهوم- الأهمية- المجالات –المقومات**، الطبعة الأولى، مركز الدراسات والبحوث، جامعـة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الشكري، علي يوسف (2004)، **المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة**، الطبعـة الأولى، دار إيتراك للنشر والتوزيع، طرابلس.

شلبي، السيد أمين (1997)، **في الدبلوماسية المعاصرة**، الطبعة الثانية، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة.

الشمري، عبدا هاجس (1995)، **أثر العلاقة بين الدبلوماسية والاستخبارات فـي الأمن الوطني، مجلة بحوث دبلوماسية**، الصادرة عن معهـد الدراسـات الدبلوماسية، وزارة الخارجية للمملكة العربية السعودية، العـدد التاسـع، 1995م، الرياض.

الشيخ، خالد حسن (1999)، **الدبلوماسية والقانون الدبلوماسي**، الجزء الأول، دون ذكر دار النشر ومكان النشر.

صفار، محمد (2010)، **تحليل خطاب الرئيس أوباما في جامعة القاهرة، دراسة في الدبلوماسية العامة الأمريكية تجاه العالم العربي والإسـلامي، النهـضة**، المجلد 11، العدد 1، يناير 2010.

أبو طالب، حسن (1996)، في**:** حسن أبو طالب (محرر)،**"الأمم المتحدة في خمسين عاماً"**، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

طوالبة، حسن محمد (2005)، **نظام الأمن الجماعي في النظرية والتطبيق، دراسة سياسية في ضوء تطور النظام الدولي**، الطبعة الأولى، جـدارا للكتـاب العالمي للنشر والتوزيع (عمان) مع عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيـع، إربد.

أبو عامر، علاء (2004)، **العلاقات الدوليـة: الظـاهرة والعـام - الدبلوماسـية والإستراتيجية**، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

عايش، محمد عصام (2001)، **معاهدة وادي عربة: دراسة تحليلية**، الطبعة الأولى، دار البيارق للنشر والتوزيع، عمان.

عبد الرازق، عادل (2007)، **إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقيـة والإتحـاد الإفريقي، رؤية مستقبلية**، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

عبد العال، محمد شوقي (1997)، **التنظيم الإقليمي العربـي: دراسـة فـي أزمـة الفعالية، شؤون عربية**، عدد 91، أيلول/ سبتمبر 1997.

أبو العطا، رياض صالح (2010)، **المنظمات الدولية**، الطبعة الأولـى، دار إثـراء للنشر والتوزيع، عمان.

العناني، ابراهيم محمد (1992)، **أسس ومبادئ الدبلوماسية فـي الإسـلام، حـول الدبلوماسية الوقائية**، ورقة قدمت في ندوة الدبلوماسية في المجتمع الدولي المعاصر التي عقدت في المعهد الدبلوماسي بوزارة الخارجية الـسعودية، (15-18 فبراير 1992)، الرياض.

غالي، بطرس بطرس (1992)، **خطة للسلام: الدبلوماسية الوقائية، صـنع الـسلام وحفظ السلام**، تقرير الأمين العام عملاً بالبيان الذي أصدره إجتماع القمـة لمجلس الأمن في 31 كانون الثاني/ يناير 1992، الأمم المتحدة، نيويورك.

غالي، بطرس بطرس (1994)، **التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي، خطة للتنمية**، تقرير مقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، الأمم المتحدة، نيويورك.

الفتلاوي، سهيل حسين (2006)، **الدبلوماسية بين النظريـة والتطبيـق**، الطبعـة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

الكيلاني، هيثم (1996)، **مفهوم الأمن القومي العربي: دراسة في جانبيه السياسي والعسكري**، ورقة قدمت في ندوة الأمـن العربـي, التحـديات الراهنـة والتطلعات المستقبلية من 9 – 11/ 1/ 1996, الطبعة الأولـى، مركـز الدراسات العربي – الأوروبي.

ماكنمارا، روبرت (1970)، **جوهر الأمن**، ترجمة يونس شاهين، الطبعة الأولـى، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة.

ماكهيل، جوديث (2011)، **خطـاب "الدبلوماسـية العامـة الأمريكيـة والمواقـع الإجتماعية في أميركا اللاتينية"**، كلية بول نيتزي للدراسات الدولية المتقدمة لجامعـــة جـــونز هـــوبكينز، واشـــنطن، المنـــشورة علـــى موقـــع (**iipdigital.usembassy.org**)، وهي موقع رقمي يضم أحدث التقارير الرسمية وكافة المقالات والمنشورات الصادرة عن مكتب بـرامج الإعـلام الخارجي التابع لوزارة الخارجية الأمريكية.

المجذوب، محمد (2006)، **التنظيم الدولي: النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة**، الطبعة الثامنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.

المحاميد، خالد خلف (2002)، **الإقتصاد وسياسة الأردن الخارجية 1952-1999**، الطبعة الأولى، وزارة الثقافة، عمان.

محروس، صادق سعيد (1994)، **النظام العربي للأمن الجماعي: الوضـع الـراهن واحتمالات المستقبل، شؤون عربية**، العدد 80، ديـسمبر/كـانون الأول 1994.

محمد أمين، خديجة عرفة (2009)، **الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقـع العربي والدولي**، الطبعة الأولى، جامعة نايف العربيـة للعلـوم الأمنيـة، الرياض.

محمد، ثامر كامل (2000)، **الدبلوماسية المعاصرة واستراتيجية إدارة المفاوضات**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

المري، جمال محمد خليفة (2005)، **الأمن القومي: الإرهاب، الجريمة المنظمـة، التجسس، الإشاعة، التخريب**، الطبعة الأولى، أكاديمية شرطة دبي.

مصباح، زايد عبيدا (1999)، **الدبلوماسية**، دار الرواد (طرابلس) مع دار الجيـل (بيروت)، الطبعة الأولى، طرابلس.

مصطفى، ممدوح شوقي (1985)، **الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي**، الطبعـة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة.

معلمي، عبد الوهاب (2002)، **الأمم المتحدة واستمرار الحروب الإقليمية والمحلية**، ورقة علمية قدمت في دورة "الحروب الإقليمية والمحلية وآثارهـا علـى التنمية الاقتصادية والتطور الحضاري واستتباب السلم في العالم"، الـدورة الخريفية لسنة 2002، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط.

مقلد، اسماعيل صبري (1985)، **الإسـتراتيجية والـسياسة الدوليـة، المفـاهيم والحقائق الأساسية**، الطبعة الثانية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.

مقلد، اسماعيل صبري (1991)، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصـول والنظريات**، الطبعة الأولى، الإصدار الثاني، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.

نافعة، حسن (2005)، **إنهيار نظام الأمن الجماعي، السياسة الدولية**، المجلـد 40، العدد 161، يوليو 2005.

الهاشمي، مجد (2009)، **الإعلام الدبلوماسي والسياسي**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان.

هلال، علي الدين (1984)، **الأمن القومي العربي: دراسة في الأصـول، شـؤون عربية**، العدد 35، كانون الثاني/ يناير 1984.

ب. المراجع باللغة الإنجليزية

Abass, Ademola (2004), **Regional Organisations and the Development of Collective Security**, Hart Publishing, Oxford and Portland, Oregon.

Ackermann, Alice (2009), **The OSCE and Transnational Security Challenges. Security and Human Rights**, Vol. 20, Issue 3.

Annan, Kofi, (2000), United Nations Millennium Report, **(www. un.org/millennium/sg/report/full.htm).**

Arsenault, Amelia (2009), Public Diplomacy 2.0, In Seib, Philip (ed.), **Toward a New Public Diplomacy, Redirecting U.S Foreign Policy**. Palgrave Macmillan, New York.

Bound, Kirsten; Briggs, Rachel; Holden, John and Jones, Samuel (2007), **Cultural Diplomacy**, Demos, London.

Buzan, Barry & Waever, Ole (2003), **Regions and Powers: The Structure of International Security**, Cambridge University Press.

Buzan, Barry (1991), **New Patterns of Global Security in the Twenty – First Century, International Affairs**, Vol. 67, No. 3.

Buzan, Barry (2008), **People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era**. 2nd

Edition. Hertfordshire: Harvester Wheatsheaf, 1991 and 2008 with a new preface from the author.

Collins, Alan (2003), **Security and Southeast Asia: Domestic, Regional and Global Issues**, Lynne Rienner Publishers, London.

Copeland, Daryl (2006), Three Ps in Search of a Pod: A Personal Perspective on Public Diplomacy, Public Opinion Research and the Public Environment. In Fouts, Joshua S. (ed.), **Public Diplomacy, Practitioners, Policy Makers, and Public Opinions**, USC Center on Public Diplomacy, Washington.

Cull, Nicholas J. (2009), How We Got Here. In Seib, Philip (ed.), **Toward A New Public Diplomacy, Redirecting U.S Foreign Policy**. Palgrave Macmillan, New York.

d'Hooghe, Ingrid (2005), Public Diplomacy in the People's Republic of China. In Melissen, Jan (ed.), **The New Public Diplomacy: Soft Power in International Relations**, Palgrave Macmillan, New York.

Diehl, Paul F. and Cho, Young-Im Do (2006), **Passing the Buck in Conflict Management: The Role of Regional Organizations in the Post-Cold War Era. Brown Journal of World Affairs**, Winter/Spring 2006, Vol. XII, Issue 2.

Djerejian, Edward (2003), **Changing Mind & Winning Peace: A New Strategic Direction for U.S. Public Diplomacy in the Arab & Muslim World**, Washington D.C, Advisory Group on Public Diplomacy for the Arab & Muslim World.

Fouts, Joshua (2006), Executive Summary: Public Diplomacy and World Public Opinion Forum. In Fouts, Joshua S. (ed.), **Public Diplomacy, Practitioners, Policy Makers, and Public Opinions**, USC Center on Public Diplomacy, Washington.

Guang, Pan (2007), **A New Diplomatic Model: A Chinese Perspective on the Shanghai Cooperation Organization, Washington Journal of Modern China**, Vol. 9, Issue 1, Jul 2007.

ICRO (2011), About us. Islamic Culture and Relations Organization Website [Online]. Available at: **(http: //en.icro.ir /?m=49751&c=41165&t=3.)**

Jonsson, Christer & Hall, Martin (2005), **Essence of Diplomacy**, Palgrave Macmillan, New York.

Keohane, Robert O., Nye, Joseph S., Jr. (1998), **Power and Independence in the Information Age, Foreign Affairs**, Vol. 77, No. 5, September-October 1998.

Krause, Keith (2004), **The Key to Powerful Agenda, if Properly Delimited, Security Dialogue**, Vol. 35, No. 3, Sep. 2004.

Leonard, Mark (2002a), **Public Diplomacy**. The Foreign Policy Centre, London.

Leonard, Mark (2002b), **Diplomacy by Other Means, Foreign Policy**, No. 132, September-October 2002.

Li, Mingjiang (2009), Introduction: Soft Power: Nurture not Nature, In Li, Mingjiang (ed.), **Soft Power: China's Emerging Strategy in International Politics**, Lexington Books, Maryland.

Lippman, Thomas W., (20 Dec 2010), Adjunct Senior Fellow for Middle Eastern Studies: Will WikiLeaks Hobble U.S. Diplomacy? Available at:**(www. cfr. Org /media-and- foreign-policy/legal-case-against-wikileaks/p23618**).

Lynch, Marc (2006), Public Opinion Survey and Public Diplomacy. In Fouts, Joshua S. (ed.), **Public Diplomacy, Practitioners, Policy Makers, and Public Opinions**, USC Center on Public Diplomacy, Washington.

Mack, Andrew (2002), **Human Security in the New Millennium, Work in Progress**, Vol. 16, No. 3, Summer 2002, United Nations University.

Maltzahn, Nadia von (2009), **The Case of Iranian Cultural Diplomacy in Syria. Middle East Journal of Culture and Communication**, Vol. 2, Issue 1, April 2009.

Marshall, Jennifer A. and Farr, Thomas F. (2009), Public Diplomacy in an Age of Faith. In Seib, Philip (ed.), **Toward A New Public Diplomacy, Redirecting U.S Foreign Policy**, Palgrave Macmillan, New York.

Melissen, Jan (2005), The New Public Diplomacy: Between Theory and Practice. In Melissen, Jan (ed.), **The New Public Diplomacy: Soft Power in International Relations**, Palgrave Macmillan, New York.

Murithi, Tim (2008), **The African Union's evolving role in peace operations: the African Union Mission in Burundi, the African Union Mission in Sudan and the African Union Mission in Somalia.** African Security Review 17.1, Institute for Security Studies. Available at: **(www.iss-co.za).**

Nhlapo, W (2006), **Peacebuilding in Burundi**. Paper presented at the CCR/FES Seminar on African perspectives on the UN Peacebuilding Commission, Maputo, Mozambique, 3-4 August. Available at: **(http://ccrweb.uct.ac.za)**

Nye, Joseph S., Jr. (1990), **Bound to Lead: The Changing Nature of American Power**, Basic Books, New York.

Nye, Joseph S., Jr. (2002), **The Paradox of American Power: Why the World's Only Superpower Can't Go It Alone**, Oxford University Press, New York.

Nye, Joseph S., Jr. (2004), **Soft Power: The Means to Success in World Politics**, PublicAffairs, New York.

Office of Cultural and Educational Affairs website in US Department of State (2011) (**exchanges.state.gov).**

Pahlavi, Pierre Cyril (2003), **Cyber Diplomacy: New Strategy of Influence**. Paper Presented to CPSA, McGill University.

Pascoe, B. Lynn, (2010), **Rediscovering Preventive Diplomacy: A View from the United Nations**, Remarks at the Brookings Institution 26 July 2010. Available at: **(www.brookings. edu/ events/2010 /0726_UN_diplomacy.aspx)**

Powers, Shawn and El Gody, Ahmed (2009), The Lessons of Al Hurra Television, In Seib, Philip (ed.), **Toward A New Public Diplomacy, Redirecting U.S Foreign Policy**. Palgrave Macmillan, New York.

Rajaee, Farhang (1990), Iranian Ideology and Worldview: The Cultural Export of the Revolution. In Eposito, John L. (ed.), **The Iranian Revolution, Its Global Impact**. Florida International University, Miami.

Roberts, Walter R. (2007), **What is Public Diplomacy? Past practices, Present Conduct, Possible Future, Mediterranean Quarterly**, Vol. 18, Issue 4, Fall 2007.

Ross, Christopher (2002), **Public Diplomacy Comes of Age**, **the Washington Quarterly**, Vol. 25, no. 2, Spring 2002.

Rubin, Barnett R. & Jones, Bruce D. (2007), **Prevention of Violent Conflict: Tasks and Challenges for the United Nations, Global Governance**, Vol. 13, Issue 3, Jul-Sep 2007.

Rugh, William A. (2009), The Case for Soft Power. In Seib, Philip (ed.), **Toward A New Public Diplomacy, Redirecting U.S Foreign Policy**. Palgrave Macmillan, New York.

Sun, Henry H. (2008), **International Political Marketing: a case study of United States soft power and public diplomacy, Journal of Public Affairs**, Vol.8, Issue 3, Aug. 2008.

Taylor, Humphrey (2006), The Practice of Public Diplomacy. In Fouts, Joshua S. (ed.), **Public Diplomacy, Practitioners, Policy Makers, and Public Opinions**, USC Center on Public Diplomacy, Washington.

Thakur, Ramesh (2006), **The United Nations, Peace and Security**, Cambridge University Press, Cambridge.

The website of Organization of Security and Cooperation in Europe: **(www.osce.org)**.

Wang, J. (2006), **Managing national Reputation and International Relations in The Global Era: Public Diplomacy Revisited**, Public Relations Review, Vol. 32, Issue 2, June 2006.

Wijk, Rob de (2003), The Limits of Military Power, In Lennon, Alexander T. J. (ed.), **The Battle for Hearts and Minds: Using Soft Power to Undermine Terrorist Networks**. The Mit Press, Cambridge.